





508

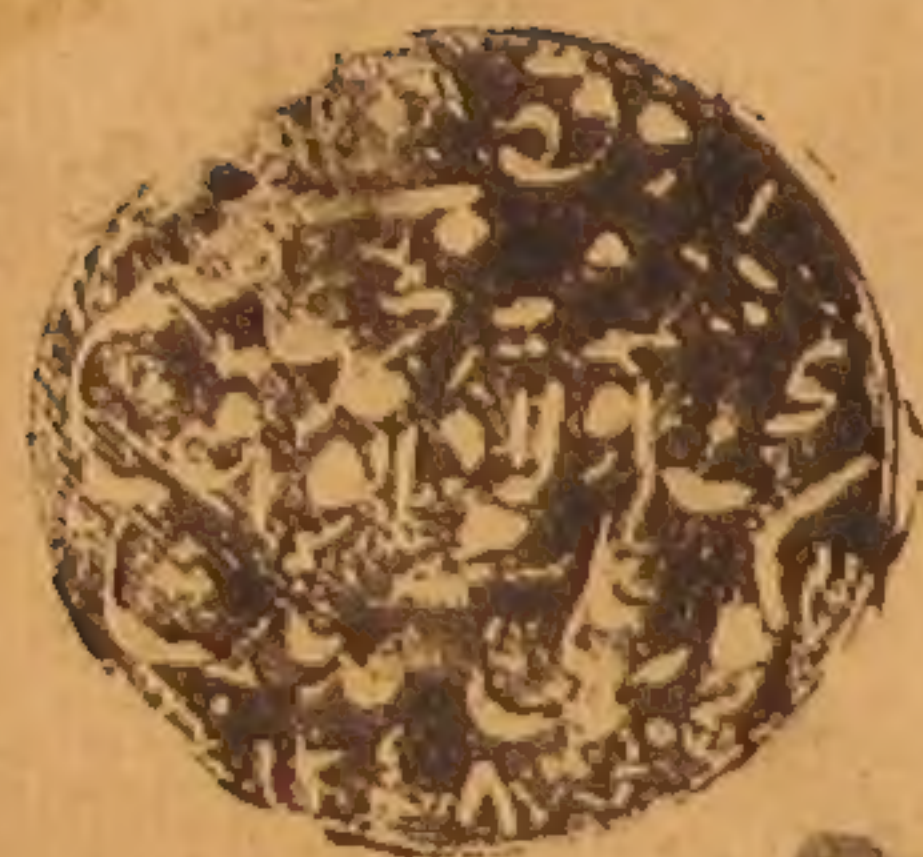
12

12



شرح اعلیٰ الرسالۃ المصنوعۃ فی الادب و مرسلہ

طاشکوری مع شرحہ فی الادب  
و حاشیہ علی طاشکوری و حاشیہ احری علیہ و حاشیہ علی طاشکوری ناقد  
و حاشیہ ناقدہ فرادہ ہام  
دست طاشکوری



۵۵۶

۱۰



هذا جليل القدر  
وغيره من القدر

اصنع المصداق  
وهو انما في اصل النية

الجدية على افهام الخطاب والصلوة على رسول الله المبعوث  
لاظهار الصواب وعلى اصحابه المتأدين بخير الاداء  
وبعد فلهذا في هذه النية على باب بل لا تدرى في الحساب  
على الشرح المشهور بين اولى الالباب للرسالة الشريفة  
العضدية في الادب ككشف عن وجوه مقصوده في الارزاق  
النقابة وتشرح ما افادته الشرح المحقق والاشارة  
المحقق في خواش الكتاب تذكروا لاجل ونبهة  
الطلاب وانه الموفق واليه المآب  
مشهور ان احدهما لغوي والاخر عرفي وكل واحد منهما محتمل  
هنا وغنى كلام التقديرين اما ان يراد المعنى المبني للفاعل او المعنى  
المبني للمفعول او الى اصل بالمصدر ويجوز ههنا ان يراد المعنى  
عليه لفظ الحمد ليعلم الكل ولام التعريف يحتمل ان يكون للاستغناء  
وان يكون الجنس وان يكون للعهد الخارج حتى اشارة الى الفرد  
الكل ولام الملك ايضا يحتمل ان يكون لاختصاص الصفة بالموصوف  
وان يكون لاختصاص المتعلق بالمتعلق فهناك اثنا واربع  
احتمالا حاصل في ضرب الثلاثة في اثنين اولاً وضرب الثلاثة  
في اثنين اولاً وضرب الثلاثة في سبعة ثانياً وضرب الاثنين  
في احدى عشر ثالثاً فليست كل تنبيه على القرب  
فاثمة هذا التنبيه اشارة الى ان هذا الحمد قد وقع على الو  
اللايق واللايق يحال الى مداه يلاحظ المحمدي في قياس  
ما ذكره المصدر المذكور

وقد يطلق الحمد على نفس المصداق  
الدال على اوصاف الكمال مثل لفظ  
الحمد لله ولا يخفى ان ذلك ليس هو  
المبنى للفاعل ولا المبني للمفعول  
ولا الى اصل بالمصدر ايضاً فانه  
عبارة عن اتموه من اعلا  
الفعل من الهيئة المحمدي من الزى  
غيره هنا على سبيل التنبيه  
وهذا ليس عين اللفظ فلهذا  
يمكن ان يكون المصدر المذكور  
ومعنى الحمد بمعنى المفعول كما خلق  
بمعنى المخلوق من جهة تود

هذا التنبيه اشارة الى ان هذا الحمد قد وقع على الو  
اللايق واللايق يحال الى مداه يلاحظ المحمدي في قياس  
ما ذكره المصدر المذكور

في النكبة الثانية فانه قلت فاعلم ان هذه النكبة الى  
الثانية فلا يحسن التقابل بينهما بل الظاهر ان يجعل قوله  
لانه اللائق بحال المداه على التنبيه المذكور بترك  
الاصطفا قلت حاصل هذه النكبة الاولى التنبيه على كون الحمد  
المذكور واقعاً على الوجه اللائق وحاصل النكبة الثانية انما  
التنبيه على اللائق بحال المداه ان يلاحظ المحمدي وحاصل  
مساها وانما كونه تعالى محمدي في هذا الحمد على وجه يقتضي  
التعبير عنه بلفظ الخطاب وعلى كلا التقديرين بينهما بوجه  
بعيد الا ان مدار الكل مقدمة واحدة وهي اللائق بحال  
المداه يلاحظ المحمدي وحاصل او من هذا وجهه ان يكون في ثمة  
التنبيه لشمول الكلام على رعاية صنعة التليج وهو اشارة  
الى قصة او شعور غير ذكره وذلك لانه التنبيه على القرب  
اشارة الى مضمون قوله تعالى ونحن اقرب اليه من حبل  
الوريد وما ذكره في الحديث يحتمل ان يكون اشارة الى هذه  
الفائدة ويحتمل ان يكون بياناً للقرب الذي وقع التنبيه  
عليه ويحتمل ان يكون اشارة لوقوع الادب في الشرح  
في اضافة القرب الى الله تعالى ولا يخفى انه يمكن جعل  
النكبة الثانية ايضاً راجعة الى رعاية صنعة التليج  
لكونه اشارة الى مضمون الحديث الذي اوردته في حاشي  
وحاصل النكتان ان اختيار الخطاب لما فيه من التنبيه  
على القرب تليج الى الالة ولما فيه من التنبيه على الحضور

شبهها



والمن همة تليح الى الحديث واعلم انه يمكن ان يقال اختي  
 طريق الخطاب لرعاية صنعة الاستغراب والالتفات  
 بناء على انه تعالى في المذكور في التسمية بطريق الغيبة او برأية  
 الاستهلال لالة المقصود ههنا بيا، فراق المناظرة ومدار  
 المناظرة على الخاطبة كما لا يخفى اولا في لالة اللاتي يحال  
 الى مد ملاحظة المحرر وهاهنا ومشا ههنا في الحديث لا قبل  
 الشروع فيه ولو سلم فلا يتم التوقيف لالة المقصود توجيه  
 اختيار الخطاب في إنشاء الحمد ويمكن دفعه بانه المراد بقوله  
 اولا قبل الفراغ عن الحداي في وقت الحمد ولا يخفى ان الحديث الذي  
 اوردته في الحاشية ههنا انما يلائم هذا المعنى نعم لو ترك قوله  
 وقوله ثم بحمد الله اعظم واخبره من لا ينظم في قوله و  
 ولما نزلنا من فوق في الحاشية كما يدعي ولم يقل كما يدعي لالة  
 الحديث المذكور انما يدعي ان لا يحفظ الحمد كما مر من ههنا  
 لان لا يحفظ حال بحيث يتحقق التقديم الخطاب على انه  
 يجوز ان يكون المقصود في الحديث بيا معنى الاحكام في عرف  
 الشرع لا بيا احكام عبادية وتكميلها فتدبر وللمتأمل  
 منه انه فيه ان كوة اللاتي يحال الى مد ملاحظة الحمد اولا في  
 ومشا ههنا لا يقتضي تقديم قوله لك سواء كان قوله اولا بمعنى قبل  
 الشروع في الحمد او بمعنى قبل الفراغ عنه لالة قوله لك جزء في الحمد فتقدم  
 لا يستلزم كونه المن همة قبل الشروع في الحمد حتى يختار التقديم لا  
 ذلك وتأخير لالة في كونه المن همة قبل الفراغ عن الحمد حتى

ولم يأت في قول المن في حاشية قوله ولما نزلنا  
 انه اورد الكلام على وتيرة ما في الحاشية  
 المقدمة غفلا عن كلمة ثم واصدق  
 الشهاد على ذلك بغيره ههنا  
 قبل الفراغ عن الحمد بقوله وقت الحمد  
 على ما لا يخفى على المتأمل عاري

بذلك

لا جرم ويمكن دفعه على التقديم بانه تقديم قوله لك على  
 مفهوم الجو الصادق على افراده بدل على ان ملاحظة الحمد  
 حاشا ومن ههنا ينبغي ان يكون مقدمه على الحمد في جميع  
 المواد وان لم يكن قوله لك مقدما على هذا الحمد ويمكن ان  
 يقال ان مفهوم الحمد كونه صادقا على مجموع قوله لك الحمد بمنزلة  
 الجمع في التقديم عليه كالتقديم على الجمع والتأخير عنه  
 كالتأخير عن المجموع كونه مقام الحمد قبل الحمد مجموع  
 قوله لك الحمد لا جرم لفظ الحمد في المقام لا يقتضي تقديم لفظ  
 الحمد على قوله لك واجيب عنه بانه هذا المجموع فرد لمفهوم  
 ولا يخفى ان مقام الفرد يقتضي كثرة اهتمام بشا ان يصدق  
 عليه بالنسبة الى ما لا يصدق عليه وان كان ما وبين في  
 لذلك الفرد لتعظيم الشرف بحتم ان يكون نكتة واحدة  
 على ان يكون قوله والشرف عطف تقسيمي بانه ويحتمل ان يكون  
 نكتتين الالان جمع بينهما في الالان تنبيها على تقاربها في المعنى  
 كانه نكتة واحدة وانت تعلم ان التقديم وجوبها هو  
 مثل التسوية الى المسند اليه لانه اهم خصوص  
 في هذا المقام ورعاية صنعة الاستغراب  
 غير ذلك ومنها ما اوردته في الحاشية من ان الحمد  
 تكون كالنسبة بين الحمد والحمد وفيها خروجهما  
 وما صله ان الحمد ومقدم على الحمد بالطبع فتقدم  
 عليه في الوضع ليوافق الوضع بالطبع وانما في

الحزب

هنا



كالنسبة لآلة الخد، كأنه بالجن، فهو مقولة كيف وإن كان  
 بالاركان فهو مقولة الفعل وإن كان باللسان فكذلك  
 لو كان الخد الثاني عبارة عن المعنى المصدرى أعني  
 التكلم بما يدل على التعظيم وأما لو كان عبارة عن نفس الكلام  
 المحصور فهو مقولة كيف ايضا وهو البين، كيف  
 ليس نسبة أصلا والفعل وإن كان، النسبة المنقضية  
 إلى المقولات السبع لكنه نسبة بين الفاعل والمنفعل  
 والمحمول ليس بمنفعل للمحمول الفعلي حتى يكون هذا المحذور  
 بينه وبين المحذور لكن المحذور مطلقا بمنزلة النسبة  
 بينهما لكونه معنى يتوقف حصوله على حصولها في نفس  
 الأمر من كلمة اللام هي أقلام التويف سواء كان  
 للاستغراق أو للجنس كما هو به المحقق التفتنا إلى  
 وتبع السيد السند في الاستغراق وأقلام الملك وأما  
 كلامها وأكل منظور فيه أيا الأول فلا، لام الاستغراق  
 أو الجنس أغايد إلى أن كل حمد أو جنس الحمد ثابت له  
 تعالى ومربط به لا على حمد ذلك فيه لجواز أن يتعلق حمد  
 واحد بثخصين اللهم إلا أن يرد كل فرد من أفراد  
 المتغايرة بالذات أو بالأعيان ويحمل الكلام على الادعاء  
 وأما الثاني والثالث فلا، لام الملك أغايد وصورت للاختصاص  
 بمعنى الارتباط كما بين في موضعه للاختصاص بمعنى المحرر  
 والكلام فيه لأنه المستفاد من تقديم الظرف الخبز والاعتذار

عن هذا قال في الحاشية ما حاصله أن هذا مبني على ما  
 به السيد السند في بعض بقاينفة م، الألف في الملك  
 والجنس بدلالة على اختصاص الحمد به نقول أن عمدة  
 والآلاف فيه نظرا في حوايلها أو لافلا، البناء  
 المذكور لأهمية اليه مع إفادة لام الاستغراق للاختصاص  
 المقصود عندهم وأما ثانيا فلا، لام الملك كاف  
 في الدلالة على الاختصاص على قول سيد السند سوا  
 كان لام التويف ههنا للاستغراق والجنس أو العهد  
 وأما التعرض بلام الجنس في كلام قدس سره فلا،  
 أراد أن يبين أن اختصاص كل حمد به نقول كما يستفاد  
 من لام الاستغراق يستفاد من لام الجنس مع لام الملك  
 ايضا وهذا المعنى غير مذکور في هذا المقام اللهم إلا أن يقال  
 المراد من الاختصاص ههنا ايضا اختصاص كل حمد به نقول لا بد في  
 أو المقصود من ذكر المقدمة المنقولة ببيان حكم لام الملك  
 لكنه أراد أن ينقل كلام قدس سره على ما وقع في حله بعينه  
 من غير تفرق فيه فذكر لام الجنس ايضا يفيد  
 اختصاصا فيه، إفادة التقديم للاختصاص مطلقا  
 لا يستلزم كونه تأكيد للاختصاص المستفاد من لام ذلك  
 إذ المؤكد لابد أن يكون متأخرا عن المؤكد في إفادة المعنى وهو  
 إفادته له بعد إفادة اللام في الظاهر موقفة الأفاضل  
 وإن كان نفس اللام مذكورة قبل التقديم اللهم إلا أن يقال



اللام في قوله لك يدل على الاختصاص الذي وضعت له بحر وانتم متعلقة  
 الذي هو ضمير الخطاب واما تقديم المسند على المند اليه فلا يدل  
 على اختصاص الا بعد ذكره هي بل لا يتحقق الا بعد تحققها فيتم  
 وانه من ايضا على الدليل المذكور بانه انما يتم اذا كان الاختصاص  
 المتفاد من التقديم هو الاختصاص المستفاد من اللام بعينه  
 وليس كذلك لان اختصاص المستفاد من اللام اختصاص  
 الحمد بمحوها الذي هو انه سبحانه وتقدس والاختصاص  
 المستفاد من التقديم هو اختصاص المسند اليه بالمسند  
 وحاله اختصاص الحمد بالاختصاص به تعالى ضرورة وبين المعنيين  
 بوجه بعيد ويمكن دفعه بان اختصاص الحمد به تعالى يستلزم  
 اختصاصه بالاختصاص به تعالى ضرورة انه لو لم يختص  
 بهذا الاختصاص لكان الاختصاص قائما كابينه وبين غيره  
 او مختصا بغيره وعلى التقديمين يلزم ان لا يكون تحقيقه تعالى  
 متناظرا وكذا اختصاصه بالاختصاص به تعالى يستلزم اختصاصه  
 به تعالى وهو ظاهر في بيان المعنيين تلازم وهذا القدر كاف  
 في التأكيد كما لا يخفى والمئة قيل هي تعداد المنعم ما  
 انعم على المنعم عليه بطريق الاستعلاء وفاقدة ابرادها  
 بوجه الحمد كما اشار اليه في شيء هي الاشارة الى الاعراف  
 بالبحر عن اداء الحمد كما ينبغي ووجه البحر ان ما انعم سبحانه

عليها

عليها في غاية الكثرة والجلالة بحيث لا يقاومها احد  
 ولا يوازيها تسكر شاكو واما الاليت بالحد على وجه  
 الكمال يستلزم التسلسل في المحمد كما يستلزم  
 التسلسل في حاشية المطالع في شرح قول صاحب  
 المطالع اللهم اننا نحمدك والحمد لك وفيه  
 منافسة لا يشك ان يتعلق حمد واحد بنفسه و  
 غيره من النعم فلا يلزم التسلسل من عليه كلمة  
 من اتم له الاستفاق على ان يكون الكلام مبتدأ على مذهب  
 الكوفيين اي من من الذي يستعمل بولي واما  
 تبعية على اخذ المضاف اي باب م عليه  
 تحتل المذيعين ولفظة مشتركة بين المعنيين  
 كما نقله في الحاشية عن الكتيبات المشهورين في اللغة  
 وله مصدران المن والمن والمن والمن المن مصدر له  
 باحد المعنيين وله معنى الاخر على ما اتفق  
 عليه الكتيبات وان كان بينهما نوع مخالفة في معنى  
 المن ومن هذا التحقيق تبين وجه الاستسكال  
 الذي ذكره بقوله وما يقال وانت جبرية النقل  
 انما يدل على ان المئة لم يحى بمعنى الانعام على ان يكون  
 مصدرا نوعيا المن بمعنى الانعام اذ وزر الفعلة



للنوع كالركبة والجلسة وعلى هذا لا ورود للشك  
 المذكور بجواز ان يكون المعنى لك الحمد ونوع من الانعام  
 اعني نوع الكامل من امة المنة اه الظاهر اعراض  
 على كلام المصنف بطريق الاستدلال وتقوية ان كلام المصنف  
 يتضمن اثبات المنة بان يكون مبنيا للفعل لا بسمي  
 وتعالى وكل ما يتضمن ذلك فسد لامة المنة بهذا المعنى  
 صفة مضمومة منى عنها في الآية المذكورة في ثباتها لا يكون  
 في سدا قطع الجواب الاول منع الصغرى والثاني منع  
 الكبرى راجع الى دليلها وعلى هذا يكون ترتيب الجوابين  
 المذكورين على وفق ترتيب المقدمتين الممنوعتين  
 فلا يتوهم ما يتوهم ان الاول تقديم الجواب الثاني  
 في علم انه يمكن منع الصغرى بوجه آخر وهو ان يقال  
 لان سلم ان كلام المصنف اثبات المنة لان ذلك اذا  
 كان جملة الجواب عن الانشاء وانما اذا كان بمعنى الانشاء  
 اعني انشاء الامتنان كما هو ظاهر من جملة السقوة فيليس  
 فيه اثبات المنة اصلا ويمكن منع الكبرى ايضا  
 بان يقال الآية المذكورة لا تدل على التهي عن المنة بل ان  
 ان يكون المبطل مجموع المنة والاذى لا كل واحد منهما  
 ولو سلم فكون المنة مبطلا للصدقة لا يستلزم التهي  
 عنه اصلا لجواز ان يكون المنة في نفسه مباهة لكن يبطل  
 عمل الآخر

عمل الآخر بمقارنته نعم بطل الصدقة بالحق منهي  
 عنه لكنه لا يستلزم التهي عن المنة ولو سلم فالانتم  
 هو التهي عنه بعد الصدقة لا مطلقا فلا اشكال مدفوع  
 اه قوله منع الاعتراض بان في الكلام مضافا نحو وفا الى استحقاق  
 المنة في استحقاق المنة مع الاعتراض عنها ليس مضموما محذورا  
 منهي عنه بل المذموم المنهي عنه هو المنة بالفعل وما ذكره في  
 الحاشية ههنا في رد هذا الجواب من ان اثبات استحقاق الصدقة  
 المنهية المضمومة لا يلزم مقام الحمد والمدح محل نقلا المراء  
 يستحق المنة الاتصاف بما يقتضي المنة مضافا النوع  
 الجليل التي لا تعد ولا تحصى مع منع الكمال الذاتي والقتامة  
 المطلق عنها لا امكان المنة كما يتوهم من تقابل قوليه بالفعل  
 والا لانه بطلا قطع ضرورة امكان الحال في حال ايضا فلا شك  
 ان اثبات استحقاق المنة بالمعنى المذكور يلزم لمقام الحمد والمدح  
 لكونه غاية الكمال لا امتنا المنوع على الامتنان والمنة مترادفة  
 كما اشار اليه في الحاشية لكن المراء به هنا بوقية التقابل  
 وادفائه الى المنعم عليه المعنى المبني للمفعول ولذا فرة في الحاشية  
 يكون المنعم عليه ممنونا وفيه ان يكون المنعم عليه ممنونا يستلزم  
 كون المنعم مائة فلا اشكال باق بحاله الا ان يقال ان يكون  
 المنعم عليه ممنونا المعنى العرفي الذي لا يقتضي كون المنعم مائة وكان  
 في قوله في الحاشية فتدبر وايضا الخطا بانه اي الحكم الخطا  
 مخصوص بغية الله تعالى كما ان نفس الخطا بخصوص غيره



وكذا ان تجعل الخطاب بمعنى الحكم الشرعي كما لو جوب  
 والحكمة وغيرهما كما هو مصطلح الأصوليين وهذا الجيب  
 عن الاعتراض بوجه اخر كما اشار اليه في الحاشية وهو  
 ان المذموم المنهي عنه هو المنية التي يكون الغرض منها  
 ترويج المنعم عليه وتحقيقه لا المنية التي يكون الغرض منها  
 تنبيه المنعم عليه لتلايقه في الكفارة فلا اشكال في اثبات  
 مطلق المنية عز وجل بغيرها لثبوت الفهم راجع الى البنى  
 م واما الى الله تعالى لكن الاول اولى لان تعظيم شأنه تعالى  
 مندرج في قوله مع بعض النكات السابقة وانما ترك  
 نكتة شرف النبي عدم اعتماده على المقابلة الى التعظيم  
 والشرف نكتة واحدة على ما سبق وانت تعلم ان رعاية  
 النسب بين اداء الصلوة والحمد ايجابا ان يحجز  
 نكتة التقدير المسند على المسند اليه ههنا وافادة  
 الاختصاص اه هذا الكلام يدل على ان لام التويف  
 لا تفيد الاختصاص حيث لم يقل تأييدا للاختصاص  
 كما قال في الحمد لان تأخر افادة التقديم للاختصاص  
 عن افادة لام التويف غير ظاهر بخلاف تأخيرها عن  
 افادة اللام الملك في قوله لك كما بيناه ولا يخفى ان الاختصاص  
 ههنا يصح ان يكون حقيقيا لو كانت اللام في الصلوة  
 والحمد

للعهد الخ ربحي الى الصلوة والحمد الكاملة اذ لو كانت  
 للجنس فهو اضافي بالقياس الى الكفار والافطاب اختصا  
 الرحمة والسلامة بالنبي م غير مناسب واما ما يقال من انه  
 لو كانت اضافية بنيتك للعهد الخ ربحي فلا اختصاص اضافي  
 ولو كانت للاستغراق فهو حقيقي بناء على ما تقرر عند اهل السنة  
 من ان الصلوة لا يجوز لغير الانبياء فقه نظرا لا تحقيقا على  
 الاستغراق غير ظاهر مع بعض النكات السابقة اشارة  
 الى التعظيم والشرف بالنظر الى الله تعالى لاشتمال المسند ههنا  
 ايضا عليه تعالى ويحتمل ان يكون اشارة الى خلاصته قوله اللائق  
 بحال الحمد ان يلاحظ المحمدا ولا يعني ان اللائق بحال المصلي  
 ان يلاحظ المصلي عليه اولا فالمنع لكونه مشتملا على النبي  
 عليه السلام ربحي التقديم وكذا تقول خلاصته ذلك ان  
 اللائق بحال العابد ان يلاحظ المعبود اولا ولا شك ان الصلوة  
 على النبي م عبادة لله تعالى فالمنع لاشتماله على الله ربحي  
 وانت تعلم انه يمكن ان يقال ايضا ان الصلوة كالنسبة بين  
 المصلي والمصلي عليه فيبدأ خروجهما كما لا يخفى ولو  
 اردناه قد يجاب عنه بانه انما عدل عن الطريق المشهور  
 اشارة الى ان الصلوة على النبي م متضمن للصلوة على اله  
 واصح بل على جميع المؤمنين لانه رحمة للعالمين فنزول  
 الرحمة م الله تعالى عليه يتضمن نزولها عليهم على اله بل  
 على اصحابه الصوابان يقول مثلا وعلى اله واصحابه الرحمة الجليلة

تقديم



لكن تركه بمنزلة قول وهذا دعاء شامل للبرية على ما عرفت فانهم  
 تارة خبري انما قيد الكلام به تعيينا لمحل المناظرة وتبيينا على ان  
 المؤاخذه انما تتوجه الى الكلام الجزئي سواء كان القائل ناقلا  
 او مدعيها اما الثاني فظا واما الاول فلان المنقول محلي  
 محض لا يتعلق به المؤاخذه كما سيحكي بل المؤاخذه انما يتعلق  
 بنقل النقل وهي جملة خبرية وما يقال من ان المنقول لا  
 ينحصر في الكلام الجزئي بل يعمه وغيره من الالفاظ مطلقا  
 فطلب الصحة بما في الجميع والتخصيص بالجزئي غير مناسب  
 ففهم ان هذا انما يتم اذا كان قوله ناقلا بمعنى ناقلا وقوله  
 او مدعيها بمعنى او مدعيها واما اذا كانا بمعنى ناقلا فيه او  
 مدعيها فيه فلا يلزم التخصيص ولا يخرج منه صورة من صور  
 النقل بل فيه تبيين على محل المناظرة كما عرفت وانت  
 تعلم ان المعنى الثاني اظهر لان المدعي لا يكون نفس  
 الكلام بل معناه والمنقول قد يكون معنى الكلام مع  
 قطع النظر عن اللفظ على ان الظاهر ان مثال الكلام ترويه  
 بين المنقول والمدعي كما قال به هذا القائل المحقق ولا يخفى  
 انه لو حمل الكلام على المعنى المعنى الاعلى لم يكن الترويه  
 حاصلا لان في الكلام الغير الجزئي ما ليس بمنقول ولا  
 بمدعي كالمفردات والمركبات التقييدية والاشياء  
 الغير المنقولة والتقييدية احسن من وجوده نعم لو  
 اكتفى في التقييد بقوله خبري كما ان اولي الظاهر ثم هذا

التقيد انما يحتاج اليه اذا كان كلمة اذا بمعنى الكلية  
 وكذا التقيد بالواقعة في قوله فيطلب الصحة  
 وقوله فالدليل انما يحتاج اليها اذا كان كلمة ان بمعنى  
 الكلية واما اذا كانا لاصح فلا حاجة الى التقيد  
 في شيء من المواضع لكن المناسب للمقام ان يحل الكلام  
 على الكلية بناء على ما مر به الشيخ في الشفاء من ان  
 مهملات العلوم كليات كما اشهد اليه في الحاشية واني  
 جعل حمل الكلام على الكلية مناسباً للمقام مع ان ما نقله  
 الشيخ يستدعي وجوب ذلك لانه يجوز ان يكون  
 المراد من العلم في كلام الشيخ هو العلوم الكلية ايضا  
 المراد بمهمات العلوم اجزاء العلوم التي وقعت بحسب  
 الظاهر مهملات ولا يخفى ان كلام المصنف هنا ليس  
 باجزاء الفتن لكونه شرطية واجزاء الفتن كليات  
 بل هو اشار الى حملية هي جزء الفتن لكن المناسب على كل  
 التقدير ان يحل الكلام على الكلية ليكون موافقا لما هو المقصود  
 هنا وللعلوم الكلية منك قد يقال لاحاجة الى هذا التقيد  
 لانه الواجب على الخصم في مقابلة الناقل هو طلب صحة النقل  
 مطلقا سواء كان به جوعه بنفسه الى ما نقل عنه او يطلب  
 بينة الصحة من الناقل فكذا الكلام في قوله فالدليل والظاهر  
 ان المناظرة ان عرفت بدافعة الكلام من الجانين اظهرا  
 للصواب على ما حققه بعض المحققين فالتقيد به اولى وان



وان عرفت بالنظر بالبصرة والبيان في النسبة بين  
 الشئين اظهر بالصواب كما هو المشهور بالتقيد  
 ليس على ما ينبغي وذلك لان المقصود ههنا بيان عرق  
 المناظرة ولا يخفى ان طلب الحضم صحة النقل بنفسه  
 وان كان طريق المناظرة بالمعنى الثاني لكنه ليس منها  
 بالمعنى الاول اذ لا مدافع للعلم في تلك الصورة لكن يؤيد  
 عدم التقيد قوله في طلب الصحة دون ان يقال في طلب الصحة  
 اوبى الصحة ان لم تكن معلومة فيه انه ان اراد العلم مطلق  
 التصديق فلامح ان الصحة لو كانت معلومة لا يتيقظ طلبها حال  
 المناظرة حيث هو من الجوانب يكون العلم بها ظاهريا والمطلوب  
 يقينيا وح ليس طلبها غير لا يتيقظ بحال المناظرة وان اراد التصديق  
 اليقيني في التقيد فانه قد يكون الطلب غير لا يتيقظ مع انتفاء  
 العلم اليقيني ايضا كما اذا كانت الصحة معلومة بالعلم الظني  
 والمطلب ايضا ظاهريا اللهم الا انه اراد العلم المناسب للمطلب  
 سواء كان يقينيا او تقليديا او ظاهريا لا يتيقظ اه انما قال  
 لا يتيقظ ولم يقل لا يتيقظ لوجوه ان طلب الصحة المعلومة لا يمتنع  
 المقصود منه اظهر بالصواب وهذا لا يستلزم تعقد العلة  
 الغائية لكنه تطول يستغنى عنه في المناظرة وايضا  
 لجوانب ان يكون طلب الصحة المعلومة لتحصيل العلم بها بطرق  
 متعددة وهذا ايضا لا يمتنع في كونه الغرض اظهر بالصواب  
 لكنه

كتبه غير مناسب في مقام المناظرة وفيه نظر فظروها  
 دغذغة هي ان هذا الدليل انما يقتضي التقيد بالمازكور اذا  
 كان المراد بطلب الصحة في كلام المصطلح طلب الصحة على الوجه  
 اللائق واما اذا كان المراد بطلب الصحة الموافقة للمناظرة  
 سواء كان على الوجه اللائق او لا فلا يقتضي التقيد فان  
 قلت نعم ان الصحة لو كانت معلومة للطالب لم يكن  
 طلبها لائق بحال المناظرة لانه ان يكون الصحة معلومة  
 له كمن لم يكن يعلم فاما المراد بكونها معلومة  
 للطالب كونه معلومة له في اعتقاده سواء كان  
 معلومة له في نفس الامر او لا على ان طلب الصحة بالمعنى  
 في نفس الامر لا يتيقظ وان لم يكن له علم بالعلم اللائق  
 ان يكون الطلب في المناظرة بعد التوجه والالتفات  
 الى الوجود والعلم بالبعد التوجه والالتفات فطبي  
 الحصول على ما قالوا انما غرضه اه فيه رد على ما شرحه الادباء  
 المعهود من انه يجوز ان يكون غرض المناظرة اظهر بالصواب  
 مع شئ اخر وبناء الرد على امتناع تعقد العلة الغائية لانهما  
 ابعثت على اتمام الفاعل على الفعل وتعقد بها بالمعنى  
 المقصود ههنا يستلزم توارد العلتين المستقلتين  
 على معلول واحد شخصي ضرورة ان كل واحدة من العلتين  
 الغائيتين مع سائر العلل علة مستقلة كما اشار اليه  
 في الحاشية ويرد عليه انه ان اراد بالبعث المستقل



في البعثة فلا تسمي كل عرض علة غائية بهذا  
 المعنى وان اراد اعلم ذلك فلا تسمي ان تعود  
 العلة الغائية بهذا المعنى يستلزم توارده العليتين  
 المستقلتين الا انه يقال المتبادر من كون الشيء  
 عرضا ان يكون مستقلا في القضية فلا بد ان يحمل  
 قوله اظهار للصواب في تعريف المنفعة على الاستقلال  
 كما هو المتبادر وايضا توارده العلة الغائية انما يستلزم توارده  
 العليتين المستقلتين على معلول واحد شخصي اذا لم يكن  
 مدخلية العلة الغائية في المعلول الواحد الا ان حيث ان  
 علة غائية وهو ممنوع لجوانه يكون العلة الغائية شرطا  
 ايضا مثلا وحيث انما يلزم توارده العليتين المستقلتين  
 المتفايرتين بالا اعتبار على معلول واحد شخصي وهو تبيين  
 ليس بمحلي المحال توارده العليتين المستقلتين المتفايرتين  
 بالذات عليه وهو غير لازم وكذا في بعض عبارات الحاشية  
 اشارة الى ما ذكرنا فتدبر او مديعاه كلمة او بلا اشارة  
 الى منع الجمع بين مقدمتين المتصلتين المذكورتين  
 وما يتوهم من انها لانفصال بين هاتين المتصلتين  
 ليس بشيء كما لا يخفى وانت تعلم ان تفسر المدعى بكون  
 نصب نفسه لاثبات الحكم الحرف مستحقة والظاهرة ان  
 امر يقول من نصب نفسه لاثبات الحكم اه واما يقال ان

الظاهر

الظاهر تفسره بمن يفيد مطابقة النسبة للواقع سواء  
 كان الحكم بديهيا ظاهرا او بديهيا حقيقيا ونظريا ففقه نظر  
 لان المتبادر من المدعى ان يفيد الحكم المحتج الى الدليل  
 او التبيين وهذا القدر كاف في تخصيص التفسير على  
 التعيين يستلزم كونه المدعى اعتم من الناقل من لا يحسن  
 التقابل بينهما فالدليل لا يختلج في فهمك اه قوله  
 او مديعاه فالدليل من قبيل العطف على معمول عاملين  
 مختلفين والمقدم بمنزلة قوله فالدليل بتقدير  
 فيطلب الدليل كما اشار اليه الشارح وحيث ليس  
 هناك عطف شيئين على شيئين بل عطف الجملة على  
 الجملة ويؤيده كلمة الفاء في قوله فالدليل لانها فاء الجزاء  
 فلو كان الدليل معطوفا على الصفة في قوله فيطلب الصفة  
 لم ينجح الى هذا الفاء اذ يكفي فاء الجزاء التي وقعت في قوله  
 فيطلب على ما لا يخفى فلا يطلب الدليل اي فلا يليق  
 ان يطلب الدليل كما يدل عليه قوله ولا بد ان يلاحظ ههنا  
 ايضا مثل ما مر الفا ووجه ذلك ما على تقدير الاول  
 اعني كونه المطلوب بديهيا بالنسبة الى الطالب  
 باعتقاده فهو ان المنفعة صلاحي حيث هو من خلا  
 يليق ان يطلب الدليل على ما لا يربط على الدليل با  
 اليه واما على التقدير الثاني اعني كونه المطلوب  
 نظريا معلوما فلكذلك مع انه على هذا التقدير لا يليق

لنفسه



المطالبة فيه. المنزلة حيث هو من خواصه وعلى كل تقدير يجري  
فيه مثل ما ذكرنا سابقا فتذكر هو المركب اه هذا  
التعريف على رأي المنطقيين واما رأي الأصوليين فهو ما  
يمكن التوصل اليه الصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري كما  
ذكره في الحاشية وقينه نظر لان المشهور ان الدليل عند  
الأصوليين لا يكون الامور كالأول بالنسبة الى وجود الصانع  
لكن التحقيق ان الدليل عندهم منقسم الى المفرد والمركب  
من المقدمات المتوقفة والمقدمة المرتبة المعروفة للهيئة  
بجانب الدليل عندهم فانه المقدمات المرتبة المأخوذة من  
الهيئة والتعريف المذكور وان امكن تطبيقه على القول المرتبة  
بانه يراعى النظر فيه تنظر في احواله لكنه لا ينطبق على التحقيق  
كما لا يخفى ويمكن التوجيه بان المراد من النظرية النظر في نفسه  
او في احواله بان يكون متعلقا بحدسي والنظر لا يتعلق بنفس  
الدليل المنطقي ولا باحواله بل بحريته التي هو ذات المقدمات  
المعروفة للهيئة ولك ان تقول المراد بالامكان  
الحاصل بالنظر الى ما وقع فيه صحيح النظر اي ما يمكن التوصل  
بصحيح النظرية الى مطلوب خبري ولا يكون وجوده وعدمه  
مفروضا له والدليل المنطقي لا يتم له على الهيئة يستلزم  
التوصل الى المطلوب الجزئي فيكون التوصل اليه مفروضا  
من قضيتين انما اختار قضيتين على قضيا مع انهم  
قسموا القياس الى البسيط والمركب فذكروا في تعريف  
قياس

قياسا بمعنى فوق الواحدة ليشا والقياسين اشارة الى ان  
التحقيق ان الدليل في الحقيقة لا يتركب من قضيتين بل من قض  
وتنسب القياس الى البسيط والمركب انما هو بحسب النظام  
ولهذا قالوا ان القياس المركب في الحقيقة اقبسة هذا  
مختص ما ذكره في الحاشية فليست مثل اولى وجه الاول  
على ما اشار اليه في الحاشية من ان تعريف المشهور  
بحسب النظام ينتقض ما زاد بالمعروفات بالنسبة الى  
معرفاتها وباللزوم ما استلزمها بالهيئة وبكس  
بالادلة الغير البتة الانتاج وبالدليل الفاسد  
المتبوع سواء كان على وجه الصحة او على قصد  
التقليد بخلاف التعريف الاول ويمكن ان يجاب عن  
الاتفاق في مراد بان المراد بكلمة ما هو المفهوم القصد  
او المراد بالعلم هو التصديق لكن كل واحد منهما  
خلاف الظاهر وفيه ان المقام قريبه وانحة على هذا  
التخصيص بان على ان التفسير باللزوم ما يستلزم  
بوجهين آخرين احدهما ان المراد من اللزوم اللزوم  
بطريق النظر ولا نظر فيها والثاني كلمة م تدل على  
العلية وهي ليست عللا للوازمها والحكم بان اعتبار  
النظر والعلية خلاف الظاهر على النظر وعن الاتفاق  
عكس بان المراد باللزوم اللزوم في الجملة او المراد  
بلزوم العلم بشئ بالعلم بالعلم بالعلم بشئ

يا

يلق

بن



امر من العلم به فقط او مع النقص او خروج يندفع النقص بالادلة  
 الغير البينة الانتج والمراد بالتزوم اعتم ١٠٠ ان يكون محسب  
 نفس الامر او بوضع المستدل ظاهر او ح يندفع النقص  
 بالدليل الفاسد الصورة الآتية كل واحد من ذلك خلاف  
 وتفسر على انه يتجه على التوجيه الثاني في دفع الانتقاض  
 بالادلة الغير البينة انه يستلزم انتقاض التوفيق المشهور  
 طرد الصدق على جزء الدليل كالاخي وانت خبير بانزاد ايضا  
 على التوفيق المشهور ظاهر انه يدخل فيه المنهيات مطلقا  
 وكذا المقدمات التي يستلزم المطلوب بطريق الحدس و  
 والمقدمات المتضمنة لقضايا قياساتها معها وايضا يخرج  
 عنه الادلة البينة الانتج ايضا اذ لا يستلزم شيئا  
 منها العا بالنتيجة بل اذا كان كذلك النتيجة معلومة بدليل  
 آخر الا انه يحمل العلم بشيء آخر على الالتفات اليه لكنه  
 خلاف الظاهر واعلم ان اولوية هذه التوفيقية لا يثبت بها  
 ذكره من النقوض اذ لم يرد مثل هذا النقوض عليه دون  
 المشهور وهو محسب بل يرد عليه ظاهر انه يصدق على البركة  
 من القضية بين المتضمنين على التصديق بقائده  
 اما اوله على التصديق بمسببة المبادي المطلوب  
 لتخصيل الكسب المؤدى الى مجهول فتصوره وتصدق به  
 ولا يصدق على القياسات الشبيهة اذ ليس  
 تم كسبها للتأدي الى مجهول حقيقة ولا يرد شيئا من هذا

١٠٠ ذلك على التوفيق المشهور وتمايزه على كلا التعريفين  
 هي انها لا يصدق على ما بعد الدليل الاول من الادلة المذكورة  
 مع على مطلوب احد القولين تنزيه العلم  
 بالمطلوب بوجه اخر وهو مجهول نظري بذلك الوجه و  
 اطلاق الدليل عليه على سبيل التشبيه غير ظاهر  
 ولا يمنع النقل بحتم ان يكون المراد بالمنع ههنا  
 معناه الحقيقي وح يكون المحسب في قوله الراجح زاعية  
 عن المجز في النسبة اعني نسبة المنع الى النقل  
 والمدعى فقولك هذه النقل محسب او هذه المدعى محسب  
 ان دليله محسب وكذا يحتمل انه من المنع نسبة معناه  
 الحقيقي ومن المجز المجز في النسبة ويجوز ان يكون  
 المراد بالمنع استعمال لفظ المنع وح يجوز ان يكون المجز  
 بمعنى المجز في الطرف اعني لفظ المنع بمعنى قولك هذا  
 النقل محسب او هذه المدعى محسب انه مطلوب اليها مثلا والظاهر  
 من كلام الشراح المحقق فيما بعد انه حمل عبارة المص  
 على المعنى الاخير مع انه المعنى الاول اظهر ولعل ذلك لا يمنع  
 النقل باعتبار دليله ليس على ما ينبغي لانه اثبات  
 النقل بالتصحيح ولا دليل فيه بحسب الظاهر غالبا  
 على انه انطباق الدليل المذكور على المعنى الاول ظاهر  
 البطلان ولو حمل المنع على استعمال لفظ المنع وجعل المجز  
 اعتم ١٠٠ ان يكون في النسبة او في الطرف لشمل الوجهين



كما اولى ثم اقول الظاهر ان المراد من النقل معنى المصدر  
 لا المنقول لان المنقول لا يتعلق به المؤخذة والمنع  
 لا حقيقة ولا في هذا الاعتبار النقل بالمعنى المصدرى كما سبق  
 الشرح المحقق ههنا وقد سبق في كلامه اشارة اليه  
 فعلى هذا جعل النقل بمعنى المنقول كما اختاره في الحاشية  
 ليس على ما ينبغي نعم قد احييت معبرة على هذا التقدير  
 ايضا لنقل النقل قد يكون مقدمة الدليل فيمنع الد  
 حقيقة من هذه الحاشية محبة لا من حيث انه نقل  
 وكما به ويؤيده كلام شارح ادب السعوى في فارجع  
 اليه بالتاء مثل الصادق طلب الدليل اه الظاهر  
 ان المواد هو الطلب من المستدل ويحتمل ان يراد الطلب  
 مطلق سواء كان من المستدل او من نفسه على قياس عام  
 لكنه خلاف العرف والمراد المقدمة اما المقدمة المعينة كما  
 يتبادر منها وهو المشهور فيما بينهم واقعا اعم من ان يكون  
 معينة او غير معينة بناء على ان المطالبة على مقدمة غير معينة  
 من الدليل نفع لا مانع عن اعتبارها في قانون المنفعة  
 وسببى هذا ازبادة توضيح ثم الظاهر ان بقول على  
 المقدمة لان اضافتها الى ضمير الدليل يستلزم تحريمها  
 عن الدليل المعينة في مضمونها وايضا يستلزم اعتبار  
 التحريم في نسبة المنع الى الدليل كما سيجى في عبارة  
 المص ولكن نقول لو كان معنى المنع ما ذكره يلزم ان  
 لا يكون

ان لا يمنع الدليل مقدمة ايضا لا بما زافند به ظاهر  
 العبارة اه هذا اشارة الى انه يمكن توجيه العبارة بطريق  
 الاستخدام او بما رجاع الضمير الى المدعى او الى الدليل المذكور  
 سابقا لكن العمل خلاف الظاهر كما اشار اليه في الحاشيتين  
 ههنا ولا يخفى عليك انه يرجح على التوجيه الاخر انه ليس  
 يمنع طلب الدليل على مقدمة المطلوب من المدعى  
 على دعواه بل طلب دليل على مقدمة الدليل مطلق سواء  
 كان مطلوباً من المدعى على دعواه بل طلب الدليل على مقد  
 الدليل مطلق سواء كان مطلوباً من المدعى او لا فلا بد  
 من ان كتاب طريق الاستخدام على هذا التقدير ايضا على ان  
 الاستخدام يتركز ههنا على ما هو المشهور في تفسيره وكان  
 في قوله بطريق الاستخدام اشارة الى هذا وايضا لو جعل الى  
 حاشية واحدة كما في الاولى وانما قال بوصف لان ظاهر الحال  
 صار ف عن ظاهر المقال على ما قيل اشارة الى هذا  
 الواقع في بيانه المراد ههنا كما اشار اليه في الحاشية او الى  
 منع الفواعل كما سيجى ما يتوقف عليه اه  
 فيه انه صار ف على نفس الدليل مع انه ليس بمتقدم  
 قطعاً ويمكن دفعه بانه المراد بالتوقف عليه التوقف  
 على المحنة وح لا يصدق التعريف على نفس الدليل ولا  
 لزوم توقف صحة الدليل على نفسه او كذا نقول طه  
 ما عباد عن القضية والدليل ليس بقضية وفيه

شعيران



ما فيه ونقول ان يقول ان كان كذا كذا عبارة عن القضية يلزم ان لا يصدق  
التعريف على شرائط الادلة كما يجب بالتصديق وعلية الكبرى مع  
انها مقدمات بالمعنى المقصود ههنا على ما يدل عليه كلام السيد  
الاستدلال في تصديقه وان كانت عبارة عن مطلق الشيء يلزم  
ان يصدق التعريف على نفس المستدل وعلمه وعينه هي من  
العدل مع انها ليست بمقدمات كما لا يخفى على المتصفين  
لا يقال المواد بالتوقف التوقف بلا واسطة والتوقف  
في تلك الصورة ليس كذلك لان نقول لا يصدق التعريف  
على اجزاء الدليل ضرورة ان توقف صحة الدليل عليها بواسطة  
نفس الدليل يقال هذا التعريف يستدعي ان يكون اثبات  
توقف صحة الدليل على ما يمنع واجبا على المانع على ان يكون متعسفا  
واثبات التوقف في مثل الجواب الصحيح وعلية الكبرى  
متكلم جدا فيلزم ان لا يتم المنع في كثير من المواضع التي لا يشهد  
في ان يتم المنع فيها وايضا لا شك ان طلب الدليل على ما يستلزمه  
صحة الدليل في غير توقف نافع وموجه ايضا فلو كان المنع  
طلب الدليل على مقدمة الدليل بالمعنى المذكور لورد المنع ذلك  
على حصر وتليفه ان لم يعد الاستدلال في المنع والنقض المعينة  
فالاولى ان يفهم المقدمة بما يستلزمه صحة الدليل سواء كان  
موقفا عليه او لا ويمكن ان يجب عن الاول بان المنع من  
حيث انه مانع لا يجب عليه اثبات شيء أصلا بل يكفي مجرد  
الاحتياط في الاستدلال فيكون فاعليه ولا يمكن ان يجاب  
عن الاول

عن الاوثان المنع من حيث انه مانع لا يجب عليه اثبات  
شيء أصلا بل يكفي مجرد الاحتمال سواء كان المعبر فيه بمنع  
هو التوقف او اللزوم على انه يجوز ان لا يكون المنع  
مسموعا الا فيما قالوا بالتوقف فيه كشرائط الادلة بناء  
على ثبوت التوقف فيه التزاما ولا يلزم وقوع المنع المسموع  
في غير ذلك من التوازن الا باعتبار رجوعه الى منع شيء  
ما يتوقف عليه ومن الثاني بان منع اللزوم الغير الموقوف  
عليه مجرد احتمال عقلي لا دليل على وقوعه والحمد المذكور  
استقر اني قد يقع فيه ذلك الاحتمال وقد اجيب عنها  
بان كلمة مانع عن القضية والمواد بصحة الدليل التصديق  
بصحة وبالوقوف التي تبطل التعريفات المقدمة قضية  
عليه التصديق بصحة الدليل وحده يدخل فيه القضية بال  
م. اللزوم مطلق وفيه انه مع توريه خلاف ما يتبادر من  
التعريف جدا يقتضي ان لا يكون نفس الشرائط المشروطة  
في اللزوم مقدمة وفيه بعد لا يخفى ان لم يذكره تلخيص  
الكلام في هذا المقام ان يقول المنقول في حيث هو منقول  
ان لم يكن دليلا فظا انه لا يتوجه اليه المنع وان كان دليلا فاما  
هو على سبيل الحكاية والنقل غير ملزم بصحة فلا يتعلق به المؤخرة  
ومنه يعلم ضعف ما ذكره من الدليل من وجوه فاعلم ان توقف  
بل هذا وجه الثاني ان الدليل الاول انما يدل على ان  
المنقول من حيث هو منقول لا يجزى اليه المؤخرة



والمنع الحقيقي أصلاً لجواز أن يؤخذ على المحكي القرف لكنه غير  
نافع في مقام المنع لانه لا ينفذ الى كى وهذا الدليل يدل  
على انه لا يتوجه الى المنقول المنع الحقيقي أصلاً والاولى ان يقول  
بل الدليل المنقول من حيث هو منقول ليس بدليل  
اصلاً حتى يمنع منعاً جازياً على مقتضى عرفهم واما لانه ليس  
بدليل بالنسبة الى النقل من حيث انه ناقل فلا يحكى  
نفعاً اذا المعبر في مفهوم المنع ان يكون متعلق بالمنع  
مقدمة الدليل بحسب نفس الامر بالنسبة الى الشخص  
فماثل جداً والنقل انما هو اه الفرض من هذا الكلام وجه  
اعتبار قيد الحثية في النقل وانت خبير بما قوله او اقام دليلاً  
اه مما لا طائل تحته واما قوله فينتوجه عليه ما يتوجه عليه فمناه  
يتوجه على هذا الدليل المنقول الذي فيه شائبة نقل  
او يتوجه على هذا النقل ما يتوجه على المستدل انما يدل  
اه انما هو ان يقول غايته كما لا يخفى والحاصل ان دليل  
المسألة ان حمل على ان حقيقة المنع هو المعنى المذكور فقط  
فهو صحيح من وجهين وان حمل على ما هو اعظم من ذلك  
فلا يتم التوقيف من وجهين او منع من وجه ولا يتم التوقيف  
من وجه وانما تعلم ان هذا الغاية اذا كان المنع في قوله  
لا يمنع بمعنى استعمل لفظ المنع او نسيجه معناه الحقيقي  
واما اذا بمعنى الحقيقي كما هو المتبادر فلا تكن قد عرفت  
ما فيه ويختص على كل تقدير ان ما ذكره انما يدل على ان النقل  
والمدعى

والمدعى لا يمنع حقيقة واما على انها يمنع في هذا فلا ولو سلم  
فلا يدل على صحة المنع في الجواز الكناية ويمكن الجواب عن الاول  
بان المقصود بالبيان هو الجزئية السليمة المدعى لاجزاء النبوة  
ككونه ميتاً غيباً لبياً وبيان في الدليل مقدمة مطلوبة لم يذكر  
لظهورها وهي ان المنع معالي جزئية مناسبة للنقل  
والمدعى كطلب الصحة وطلب الدليل عن الثاني  
الحكم اضافي او المجازي في ما يعبر الكناية والمجاز وايضا  
لا يدل ان الظان انما افترس لكن لا ورود له اذ لا شبهة في كلام  
المسألة ان تعين معنى المجاز وايضا قوله والظاهر من  
العبارة ان الجواز ان يكون منع النقل بمعنى طلب التصحيح  
وضع المدعى بمعنى طلب الدليل عليه والمراد بالطلب الذي  
جعل معنى مشتق كباين المعنيين طلب البيان لا مطلق الطلب  
مضروباً الى النقل والمدعى مطلوب البيان لا مطلوب مطلق  
وفي قوله بمعنى طلب تصحيحه وقوله بمعنى طلب الدليل  
عليه مساحة لا يخفى احدهما اسم اه هو السؤال  
والدخول في مقابلة الدليل سواء كان بطريق المطالبة او  
الابطال ولا شك ان هذا المعنى مخم في الاقسام الثلاثة  
ولا يتعلق بالنقل والمدعى حقيقة فاستعمل لفظ المنع فيها  
باعتبار هذا المعنى ايضا لا يكون الا بطريق المجاز وهذا هو التوقيف  
المنا سبب ما اختار في قوله كلام المسألة في كلامه  
في ذلك واما قوله فانه حمل المنع اه فيدل على ان حمل المنع



في كلام المص على معناه الحقيقة واعتبر المجز في النسبة دون  
الطرف ففي كلامه نوع اضطرار على انه فيه ما عرفت سابقا مثل  
فالتخصيص اه يقال وجه التخصيص كل واحد من نقض  
النقل والمدعى وجهه رضى بهما في قليل نادر بخلاف منعهما في را  
فانه كثير شائع فلهذا توضح له دون اخويه اذا عرفت اه  
اشارة الى ان كلمة الفاء في قوله فاذا اشتغلت في حجة وفيه  
ان النك هو انهاء طرفة على قوله فالدليل لفائدة الترتيب بين  
النوع الثلاثة وطلب الدليل فلا يحتاج الى تقدير وعلى تقدير كونها  
فصيحة لا وجه للتخصيص الشرط المحذوف منع المدعى بل الاولى  
ان يقدر اذا عرفت ان النقل والمدعى لا يمنع الباع اذا عرفت  
معنى المنع او اذا عرفت انك ان كنت ناذرا تطلب الصحة وان كنت  
مترعيا تطلب الدليل او اذا عرفت جميع ذلك فاعرف  
منع اه لا يخفى ان ورود المنع انما هو على تقدير ان يكون بعض  
مقدمة الدليل نظريا غير معلوم ان لو كانت المقدمة باسمها  
بديهية او نظرية معلومة فلا يلزم منها وطلب الدليل  
عليها على قياس عام وانما ترك التقييد ههنا اما اعتمادا  
على المقابلة ما سبق واختيار الالهي كلمة اذا ههنا  
بخلاف ما سبق تنبيه على جواز الوجهين وكذا الكلام في قوله  
او نقض او عورض بزعم المنع اه فيه انه لا حاجة اليه  
لان الام الغرض في قوله لتقوية المنع مغنى عنه بل هو مفسد للتقوية  
لانه لا يصدق على سند املا موزونة غرض المنع مذكر  
السند

السند تقوية المنع بحسب نفس الامور لانه على المنع الا ان  
غرضه قد يباين الواقع وقد لا يباين على قياس سبب شر  
الا غرضه نعم لو قيل ما يقوى المنع به علم المانع لم يرد  
عليه شيء وكذا ان نقول ان الام لا ام الغاية يرجع الى  
هذه العبارة لالام الغرض لكنه خلاف الظاهر وكان ذلك  
قال على ما قيل مع انه فائده المحقق الشريف قدس  
سره كلامه به في الحاشية منع بعض مقدمات  
الدليل اه فيه انه هذا بالمعنى الاتم اي رد بعض مقدمات  
الدليل لا بالمعنى الانقص لانه نفس المعرف وعلى هذا  
يصدق التعريف على الغضب الا ان يفتد المنع بكونه  
موجبها والغضب غير موجب عند المحققين او يحتمل  
المنع على المطالبة في رد الغضب استدلالا لمطالبة  
كمن لا يلائم قوله لا منع الدليل اه كما لا يخفى فهو نقض  
اجمالي لا منافقة اه وذلك لانه النقض الاجمالي في التحقيق  
دعوى فاد الدليل مع شاهد يدل على ذلك  
مطلقا وان هذا يدل على فساد الدليل كالمخرج  
به في الحاشية وهو اعظم ان يكون تخلف المدعى عن  
الدليل او غير ذلك واما ما يدل عليه كلامه فيما بعد  
من انه لا بد في النقض الاجمالي من شاهد خاص هو الخلف  
فغير موضح على ما ينبغي فان فقت المنقضة التي ذكرها  
في الحاشية الاخرى لكونها مبنية على تخفيض الشاهد



في النقص الاجمالي بالتحلف نعم يتجوز منع الدليل هنا اعم  
 من ان يكون بطريق المطالبة او الابطال والنقص الاجمالي  
 لا يكون الا بالابطال وجوابه المراد من المشاهد هو الشاهد  
 حيث ان شاهد او الشاهد يدل على فساد الدليل  
 حيث هو كذلك ليمتاز عن التند مطلقا وعلى التقديرين  
 يختص بمنع الدليل بمقارنته للشاهد بصورة الابطال لان  
 المطالبة لا يقارن الشاهد بهذا المعنى بل بما يقارن التند  
 حيث انه سند قسيت منع الدليل اذا كان مقارنا  
 بشاهد لا يكون الانقضا اجماليا فعلى ما ذكرناه يجب  
 مرفعية الحصر فيه ان المنع في قوله منع بعض  
 مقدمات الدليل بالمعنى الاعلى كما عرفت ولا يلزم من تعلق المنع  
 بالمعنى الاعلى الذي هو جزء مفهوم المنع بالمعنى الاخص  
 بالدليل لانه لما اعتبر مقدمة الدليل في مفهوم المنع  
 بهذا المعنى كان تعلقه بكل واحد من الدليل ومقدمة  
 مبني على تجريده عنه ولا شك ان التجريد على تقدير تعلقه  
 بالدليل اقل واظهر ومنه يعلم ضعف قوله ويؤيده ما ذكره  
 سابقا فتأمل بانكم كيف تجوزون الى اخره يعني  
 اننا لانعلم ان منع الدليل اذا لم يكن مقارنا بشاهد  
 كما ذكرناه غير مسموع لانكم تجوزون منع مقدمة مؤيدة

معينه مع الدليل

من الدليل فلا شاهد ولا قدوة مكابرة اذا كان بطريق  
 المطالبة سواء كان مع التند او عاريا عنه فلم لا يجوز ان  
 لا يكون منع الدليل ايضا بلا شاهد مكابرة غير مسموعة اذا كان  
 بطريق المطالبة لانه منع الدليل هنا اعم من ان يكون بطريق  
 المطالبة او الابطال على ما يقتضيه سياق كلامهم على انه لو  
 حمل منع الدليل في كلامهم على ابطال الدليل لم يتم التوفيق  
 لانه لا يلزم من بطلان كونه المنقضة ابطال الدليل كونها  
 منع بعض مقدمات الدليل او كلها على سبيل التقييد  
 وهو المطلوب لجواز ان يكون المنقضة منع الدليل بمعنى  
 المطالبة عليه فظهر ضعف ما يقال ان منع مقدمة الدليل  
 الذي هو المنقضة بمعنى طلب الدليل عليها ومن الباطل ان  
 الطالب لا يحتاج الى شاهد ومنع الدليل الذي هو النقص الاجمالي  
 بمعنى ابطاله ولا شك ان ابطال الشيء دعوى لا بد من بينته  
 يدل عليه وهو ان من حفظه الفوق بينهما انتهى على انه عبارة  
 الشارح المحقق لا تدل على تقي الفوق بل على ضعفه حيث  
 قال تأمل حتى ينظر لك الفوق فتأمل واما ما يقال نعم  
 يجوز ان يكون عدم الصحة بجميع مقدماته بوجهين اوله ولا  
 يحتاج الى شاهد فلا يكون منع الدليل بلا شاهد على  
 الخلاف مكابرة والقول بداهة العقل داخل في الشاهد  
 هو تعسف يستلزم ان لا يكون المنع المتوجب بهذه منع  
 جردا وان لا يكون الشاهد منخفا في تخلف الحكم عن الدليل



وتختلف الحكم عن الدليل واستلزامه فساد الغرض ان لا  
 من تحققاتهم الا تخبراد فيهما فيه نظرا لان الشاهد  
 عندهم ما يدل على فساد الدليل كما سبق ولا شك ان  
 بديهية فساد الدليل مما يدل على فساد بلا تعسف  
 والتعسف عندهم ما يترتب لتقوية العمل فلا يكون البرهنية  
 سندا الا اذا ذكرت ولا يخفى ان برهنية فساد الدليل  
 راجعة الى استلزامه خلافا لما يحكم به برهنية العقل  
 على ان الحكم المذكور استقرى لا بد في نفسه من تحقق  
 مادة النقص وتحقق المادة المفروضة غير معلوم  
 فلا اشكال رتبا يحجب نفسه اذ فيه ان المناظر  
 في مقدمات الدليل قد يكون مترددا في مجموعها  
 حيث هو مجموع من غير تردد في مقدمات واحدة منها  
 على التعيين على قياس الحكم بالفساد والتقسيم غير  
 حاسم ويمكن دفعه بان الحكم استقرى وتحقق الصو  
 المذكور غير معلوم ولو سلم فلا شك في نزوع وقوعها  
 والمراد من النظر في مقدمات الدليل هو النظر الكثير الو  
 على انه لا يستقيم ههنا بل المقاييس ان نقص الصور الذي  
 شاع وقوعه في مقام المناظر كما يشير اليه كلمة  
 رتبا مع ترك اداة الحصر وايضا لا يقابل بين  
 القسم الاول وشي من القسمين الاخيرين كما  
 اشار اليه في الحاشية وان كان بين الاخيرين يقابل

كما اشار اليه في الحاشية الاخرى ويمكن توجيه ذلك  
 بان قيد الوحدة معتبر في التقسيم والصورتان اللتان  
 يجتمع فيهما القسم الاول مع الثاني والثالث من قبيل  
 اجتماع الاقسام او التقسيم اعتباري وقيد الحاشية  
 معتبر في الاقسام وح يحسن التقابل بينهما لكن يأتي  
 عنهما بقيد القسم الثالث لئلا يجتمع مع القسم الثاني  
 وما ذكره في بيان حكم الثالث من انه اما ناقض فقط  
 اجماليا او تفضيلا كما في بعض النسخ لان النقص  
 التفضيلي فيه انما هو باعتبار اجتماع مع القسم الاول  
 واما ما اشار اليه في الحاشية الاولى في توجيه ذلك من ان  
 يحمل الكلام على المنفصلة المانعة الخلق او يعتبر قيد  
 فقط في القسمين الاولين حتى يكون الصورتان  
 المذكورتان واسطتين بينهما تركنا امالة الى المقاي  
 فيه نظرا ما اولاه لانه لا انفصال في كلام ولا حاجة  
 الى اعتباره واما ثانيا فلان ترك بعض الاقسام في الله  
 في التقسيم امالة الى المقاييس مما لا يجوز في المشهور  
 اللهم الا ان يقال ان المقام امالة على المنفصلة  
 المانعة الخلق او على انه لا انفصال ولا تقسيم لكن  
 ذكر بعض الصور مع قيد فقط وترك بعضها  
 الى المقاييس نوع في التعبير عن الصور الثلاث  
 بالاقسام تسامح لا يخفى واما ثالثا فلا



الاحكام الى اعتبار قيد فقط في القسم الثاني بل يكفي اعتبار  
 في القسم الاول على سلب الثاني والثالث وح لا ينفك  
 في القسم الثاني النقص الاجمالي مع انه جعله من الحكم  
 فالاول عدم اعتبار قيد فقط في الثاني كالثالث  
 طالبا اه لعل هذا مبني على اخفاء حاله من الحكم بالفساد  
 اختيار الطريق الا سلم هما اشار اليه في الحاشية من ان  
 الحكم لا يلازم طلب الدليل تأمل على ان ذلك مبني على اعتبار  
 قيد فقط في القسم الثاني من الاقسام المذكورة انفا  
 قد عرفت ما فيه او الحكم بفساد الجزء اه الا ولى ان يقول  
 اذ فساد الجزء يستلزم فساد الكل ويكفي توجيه العا  
 بان المراد من الجزء الجزء من حيث انه جزء ولا شك  
 ان الحكم بفساد الجزء مع العلم بالجزئية يستلزم الحكم بفساد  
 الكل كما اشار اليه في الحاشية وفيه ان الاستلزام محمى بعد  
 كما لا يخفى وكان قوله تدبر في الحاشية اشار الى هذا  
 فحينئذ يحتمل اه الظاهر ان هذا الاعتراض على الحصر بطريق  
 النقص والاستدلال فيكون الجواب بان الصورة المذكورة  
 غصب غير موجه والمقسم كلام الخصم على قانون التوجيه  
 في دليل المعلن منعا فردا بانه لو تم الدليل على ان يكون النقص  
 الاجمالي او المعارضة ايض غصب ليس على ما ينبغي الا ان  
 يقال قرر الاعتراض على الحصر بطريق المنع فيكون  
 الجواب استدلالا قطعيا او قرينة بطريق النقص للكون

محل الجواب المذكور على المعارضة كما هو ظ عبارة فردا  
 بطريق الاجمالي ولو قرر الجواب بطريق المنع جاز  
 تفرد الرد استدلالا ايض بادي عنانية الا ان يتجه  
 على التقديرين ما يقال الغصب غير جائز الا عند الضرورة  
 وفي النقص والمعارضة ضرورة لان السائل ربما  
 لا يعلم خلل دليل المعلن على سبيل التعيين فيضطر الى  
 والمعارضة بخلاف الصورة المذكورة لانه لا ضرورة  
 في اعتبارها الا مكان المنع مع السند المتأخوذ من الحكم  
 بفساد المقدمة المعينة وفيه ان هذا التامر بما اذ لم  
 يعلم الناقض او المعارضة خلل دليل المعلن على سبيل التعيين  
 واما في غير هذه الصورة كما اذا اجتمع المنع مع النقص  
 او المعارضة فلا يتم اللهم الا ان يعتبر امر ارباب  
 وتمايرد على الحصر المذكور الدليل بان بعض مقدمتها  
 مستدرك او يجب اخذ مقدمتها اخرى في هذا الدليل  
 لا يستلزم المدعى والجواب عنه بان كل ذلك مناقضة متعلقة  
 بالدعوى الفنية في الدليل مردود بان يكون تلك الدعوى  
 مما يتوقف عليها صحة الدليل محل تأمل سيما الاخير كما  
 اشار اليه في الحاشية وفيه ايض نظر لان الظاهر ان الاستدلال  
 الجواب فيما ذكر في رد الجواب كلام على السند  
 بطريق المنع اللهم الا ان يقرر الاعتراض منعا والجواب  
 استدلالا لكن ح يكون مقدما باسرها ممنوعة

عقرا

ب



على قوله سيما الاخير محل تأمل ويمكن الجواب عن اصل  
الاعتراض بان الدخول في الاستلزام مناقضة لان الاستلزام  
مما يتوقف عليه صحة الدليل قطعا والدخول في الاخير  
راجعان الى الدخول في الاستلزام اما الثاني ففظوا اما  
الاو فلان الاستلزام المعتبر في الدليل استلزام  
السبب للمسبب كما هو المتبادر والمركب من السبب  
وغير المسبب لا يكون سببا وايضا يمكن الجواب بان  
كل واحد منها منع مجازا لا دعوى ضمنية لا مدخل  
لها في صحة الدليل وان كانت مقارنته له فهي خارجة  
عن المقسم كما لا يخفى على ان ذلك الدعوى لو لم يكن  
مما يتوقف عليه صحة الدليل لكان الدخول فيها خارجا  
عن المقسم ولو كانت مما يتوقف عليه صحة الدليل لكان  
الدخول فيها مناقضة ذلك ان محل الجواب الذي ذكره  
على هذا التوجيه وح لا يتجلى ما ذكره في الرد اصلا  
مساويا للمنع او المشهور ان مساواة السند للمنع انما  
يعبر بالقياس الى نقض المقدمة المنوعة بالمعنى المشهور  
في النسبة بين القضايا وكذا العموم والخصوص كما  
اشار اليه في الحاشية ورجحنا ان المساواة  
وسائر النسب بين السند والمنع يعبر بالقياس  
الى خفاء المقدمة المنوعة الذي بناء المنع عليه  
سواء كان مع نقض المقدمة المنوعة او لا وفيه  
ان

ان الظاهر السند من قبيل التصديقات وخفاء المقدمة  
من قبيل التصورات فالنسبة بينهما ليست على ما  
ينبغي اللهم الا ان يرجع خفاء المقدمة الى القضية  
على ما لا يخفى في يندفع الابطال اه هذا على ما تشتم  
فيما بينهم من ان منع السند ليس بموجه اصلا  
وابطاله موجه اذ كان مساويا لا غير كما  
اشار اليه في الحاشية ووجه يقال برده عليهم  
انه ينبغي ان يكون منع السند المساوي يضرمو بجها  
فيما اذا اقام المعلن دليلا على المقدمة المنوعة  
ان السند المساوي يكون معارضا لذلك  
الدليل فيكون دفعه بالمنع او الابطال من حيث ان  
معارضه كما ان ابطال السند المساوي نافع من حيث  
انه معارض مساوي بالمنع وبطلانه دليل دال  
على ثبوت المقدمة المنوعة من حيث انه مستند فيه  
نظر لان السند المساوي انما اعتبره السائل من  
انه مقوى بالمنع واما كونه مساويا له او معارضا  
لدليل ذكره المعلن فامر ذاتي على ما اعتبره فاعتبار  
المعلن له لغو لا طائل تحته الا اذا امتست اليه الجاه  
ولا شك ان في ابطال السند المساوي لا ثبات  
المقدمة المنوعة يحتاج الى اعتبار ذلك لتحقيق



اثباتها الذي يجب على المعلن بخلاف ما اذا قام المعلن بالدلائل  
على المقدمة المنوعة فانه لا حجة له الى اعتبار كونه ذلك  
لما يتقدم معارضنا لذلك الدليل بل هو حصول الكلام  
نعم اذا اعتبر السائل تلك النتيجة وجعل التسند المذكور  
معارضنا لذلك الدليل وجب على المعلن دفعه بالمنع  
ولا يبطل كما هو حكم المعارضة على سبيل المنع  
او اراد المنع المجازي اعني المطالبة مطلقا كما  
يدل عليه تقابل المنفي بالدليل او التبيين وحصول الكلام  
على التسند فيهما وكذا يدل المنع المضاف في قوله  
منع المنع ومنع ما يؤثر فلا يتجوز ما ذكره في الحاشية  
ههنا على ما لا يخفى الذي يجب على المعلن عند منع  
المانع يعني ان اثبات المقهمة المنوعة واجب  
على المعلن في مقابلة المنع حتى يتم تعليله لا مطلقا  
لجواز ان يصير المعلن ملزما من المانع فسكت او ينقل  
من ذلك التعليل الى تعليل اخر او بحث اخر لغرض  
من الاغراض من هذا القبيل الدخول في التسند لا يصلح  
للسندية لانه لا يقوى المنع والدخول فيه بانه في حد  
ذاته غير مستقيم وكذا الدخول فيما يذكر لتوضيح التسند  
كما وقع في كتب بعض المحققين وعاصلا ليس المنع والظهار  
فاد

فسار ما ذكره له لتوهم محتمل فما اشار اليه في الحاشية  
من ان تلك المقدمة المشهورة عند ادبار المناظر يقتضي ان يكون  
كل واحد من هذه الابتناء الواقعة في كتب بعض المحققين من قبيل  
ترك الواجب محل نظر فانظر متروكا بالكلية او يمكن توجيه التروا بها  
فيه اشارة الى بعد التفسير المتروك عن القول بحدامه ان حكمه يعلم  
فما ذكره بادي تأمل وانت خبير به هذا الاعتراض على ما سبق  
انقامه ان الكلام على التسند على سبيل النفي بالدليل او التبيين انما  
يفيد ان التسند مساويا بحيث يلزم ان يخبر ان قوله بحيث  
يلزم من دفعه دفع المنع ان كان اشارة الى ما ذكره وامن دليل كون  
الكلام على التسند المساوي على سبيل النفي مفيد افهوم لافقة المساو  
اي من الزوم وان كان يفيد التسند المساوي وهو خلاف ما فهم  
ويمكن الجواب عنه باعتبار كل واحد من الشقين اما الاول فيان يقال  
هذا الدليل مبني على ما هو حقيقة من الدوام لا ينقل عن الزوم على  
على ان مجرد الدوام يقتضي اثبات المراد اننا نقول ان دفع احد المتسا  
لا ينقل عن دفع الاخر فدفع التسند المساوي يدل على دفع المنع مطلقا  
فيكون مفيد اثبات المدعى بادي تغيير الدليل واما ما يقال من انه  
يجوز تحوير الدليل بحيث يندفع الاشكال بان يقال المعنى ان دفع  
احد المتساويين بشرط كونهما متساويين يستلزم دفع  
المساوي الاخر ففيه انه على تقدير تمامه انما يدل على انه يكون  
دفع التسند المساوي للمنح بشرط كونه مساويا له مفيد الظ  
ان دفع التسند المساوي للمنح مفيد مطلقا واما الثاني فلانا

يلزم ان يكون دفع التسند  
المساوي على الطلاقة  
مفيدا

ويبين



لا يخفى ان دفع السند المساوي مطلقا مفيد عندهم وبؤيته  
 انه وقع في كلام الفاضل الشارح للارباب المسعودي  
 ان ابطال السند انما يفيد اذا كان لا رفا للمنع فتأمل ويمكن  
 ان يجاب ان السند المساوي في عرفهم ما يكون بينه وبين  
 المنع تلازم وح ينطبق الدليل على المدعى بلا خفاء كما اشار  
 اليه في الحاشية لكن يرد عليه انه يلزم على هذا ان يكون  
 السند الذي لا ينفك هو عن المنع ولا المنع عنه بلا لزوم  
 بينهما واسطة بين اقسام السند وهي المساوي والاعم  
 والاختصاص مع انهم حصروه فيها كما اشار اليه في الحاشية  
 الاخرى وفيه انه ان اراد حصص السند المطلق في الاقسام  
 المذكورة فهو محمول على ان يكون السند مبينا في الواقع وان اراد  
 حصص السند القبيح فيها فالسند الاعم خارج عنه فلا يجوز  
 عده من الاقسام فالاولى ان يعتبر السند القبيح ويخلف الا  
 من البيّن على انه الحصر استقر في وتحقق بواسطة المذكورة  
 غير معلوم واعلم ان ههنا واسطة اخرى لانه لا اعم  
 والاختصاص اعتبار اللزوم فيهما من الجانبين فقط على ما يقتضيه  
 اعتباره في المساوي فالسند الذي لا يكون بينه وبين  
 المنع لزوم اصلا لكن لا ينفك احدهما عن الاخر واسطة  
 بين الاقسام المذكورة وان ابقينا على ما هو المشهور  
 في تفريها فالسند الذي يكون بينه وبين المنع لزوم  
 من احد الجانبين فقط لكن لا ينفك شيء منهما عن الاخر  
 واسطة

بينهما وايضا لا يخفى ان دفع كل واحد من الواسطة الاولى والثانية  
 مفيد خلاصة الدليل الدال على كون دفع السند المساوي مفيد على ما  
 عرفت فلا يصح حصر دفع السند في المساوي بالمعنى المذكور فان قيل  
 السند على ما تعمله اية الظاهر معارضة لقوله لا يدفع السند الا اذا كان  
 مساويا باعتبار دليله المطوي يجوز ان يكون نقضا اجماليا لدليل  
 المذكور لبيان ان دفع السند المساوي مفيد وان يكون نقضا للدليل  
 المذكور بناء على توجه كونه دليلا على حصر دفع السند في المساوي  
 وهذا هو الملازم لجواب المذكور كما لا يخفى وعلى تقدير كل تقدير يمكن  
 دفعه بان المراد بحصر دفع السند المساوي حصر دفع السند الصحيح  
 فيه والسند الاعم غير صحيح والمراد الحصر الاضافي بناء على عدم  
 الالتفات الى السند الاعم وبهذا ينبغي ما يمكن ان يورد على الحصر المذكور  
 من ان يجوز للسند انحصار من وجه من مقتضى المقارنة ومساو بالخفا  
 او اعم مطلقا من خفاها بناء على انه بين مقتضى المقارنة ممنوعة  
 وخفاها ممنوعة وخصوصا من وجه ولا شك ان دفع السند يفيد على  
 المقارنة المنع كدفع السند المساوي ولنقتض المقارنة المنع  
 والاعم منه مطلقا على تقدير جواز اية الظاهر الضمير راجع  
 الى السند الاعم وفيه اشارة الى منع جواز كونه السند اعم بناء  
 على ضعف السند المذكور على ما اشار اليه فيما سبق لكن هذا المنع  
 ضعيف جدا لان السند قد يترقى الى ارباب المسعودي كما كان المنع  
 مبينا عليه ولا يخفى ان هذا المعنى يفيد شامل للاعم على انه  
 لا يدفع الاعتراض عن القائل بان التفريق السابق هو



سند سند قدس سره بل لا يكون موجهاً اسلاً اذا ورد  
 الاعتراض بغيره وانما كان مجامعاً هذا الكلام من  
 على ما سبق تحقيقه من ان نسبة المعبرة بين سند  
 وامنح تخالفي بعباس الى يقين مقدمة المنوعة في الحقيقة  
 كما اشار اليه في الخاتمة وهنا واذ ان النسبة معبرة  
 في سند لو كان بالقياس الخفاء المقدمة المنوعة لا يلزم ان  
 ان يكون السند الاعم مجامعاً للمقدمة المنوعة ضرورة  
 ان تحقق معنى عدم على من يقتضي كونه مجامعاً منوع  
 المقدمة المنوعة وهو لا يستلزم صدق المقدمة المنوعة  
 فيها في الغلط الحسن نعم على تقدير كون السند مجامعاً لوضو  
 المقدمة المبرر ايضاً يتم الجواب بان ابطاله على هذا التقدير ايضاً  
 يفتر بالمعلل اذ يبطل بسببه وضوح مقالة فلا يثبت  
 دعواه فان ابطاله يفتر بالمعلل قد يتوهم ان  
 الاول انه يفوق اذن ابطاله لا يمكن ولا يلزم ارتفاع النقيضين  
 وهذا ليس بشيء لانه ابطال الشيء اقامة دليل على بطلانه  
 وهي لا تلزم البطلان في الواقع بل هو ان يكون الدليل فاسداً بطلان  
 السند الاعم لا يستلزم ارتفاع النقيضين في نفس الامر  
 نعم يستلزم بزعم المعلل لكنه بحث اخر ولو سلم فالحث  
 في فن المناظر عن الاحاد من حيث انها نافعة او مفرقة  
 لا من حيث انها ممكنة او مستحيلة كما لا يخفى على انه يجوز  
 ان يكون قوله على تقدير جوزه اشارة الى منع الامكان بان يكون

الخير

الغير اجماعاً في دفع السند اعم وايضاً يجوز ان يكون قوله  
 ان سلم في الحاشية الآية اشارة الى هذا او اما قيل  
 في دفع ذلك من انه لا يلزم ارتفاع النقيضين بل ان  
 ان يكون السند اعم مطلقاً من نقيض المقومة المنوعة  
 واعم من وجه من عينها فليس بشيء ايضاً على هذا  
 لا يكون الا بطلان مقرر ايضاً كما ذكره في الحاشية الآية  
 والمناقشة المذكورة الزامية مبنية على كون السند اعم  
 مقرر فقيه ما فيه اشارة الى ما ذكره في الحاشية  
 من ان ذلك ان سلم على تقدير كون السند اعم مطلقاً  
 من نقيض المقدمة المنوعة ومن عينها فهو غير مسلم  
 على تقدير كون السند اعم مطلقاً من نقيض المقومة  
 المنوعة من وجه من عينها وايضاً لا يدفع ذلك  
 الجواب بالنقض بالسند الذي هو من نقيض المقدمة  
 المنوعة من وجه مساوياً خفائها واعم مصفاً من  
 على ما سبقت الاشارة اليه فهو غير حاسم مادام  
 انه شكي وتنعى ان قوله ان سلم يدل على ما ورد من  
 الجواب المذكور وقوله على تقدير جوزه في تقدير جوبه بل  
 على انه جوبه ايضاً منع فيلزم مقابلة بمنع وموافق من  
 ما ذكره انما ينبغي ان يفتر بكان اعم من خفاء باقلاً لان  
 اعم من خفاء باقلاً بكان اعم من خفاء باقلاً لان  
 اخذ وشبهه بشيئاً متوهم حتى يكون السند اعم منه من

وبه



فلا بد ان يكون الاعم مطلقا من خفاء المقدمة المنوعة من غير  
 مزيل الخفاء وهو لا يقبل التعدد حتى يكون المسند اعم من  
 فلا بد ان يكون الاعم مطلقا من خفاء المقدمة المنوعة من  
 من غير مزيل الخفاء مما لا يقبل التعدد والتدريج  
 لا يحتاج الى مزيل الخفاء على تقدير الوضوح بكونه غير  
 مزيل فلهذا وهو استلزام مشهور فيقال هذا السؤال  
 انما يرد اذا اهل الخلف على خلف الحكم عن الدليل وتختلف الازم  
 عن الملزوم فلا وجود له لانه اذا استلزم الدليل فسا  
 كان الازم متخفا عنه قطعاً ضرورياً ان ذلك الفساد لا  
 غير متحقق في الواقع ولا يخفى عليك انه على تقدير حصول  
 التخلف على خلف الحكم عن الدليل انما يرد السؤال المذكور ان ارد  
 من الحكم الحكم الذي في الدعوى كما هو المتبادر واما اذا  
 اريد الحكم اللازم للدليل سواء كان حكم الدعوى او غير من اللازم  
 فلا وجود له ايضا اما التخلف الحكم المذكور عنده هذا متعلق  
 بالقول لا بالقول فيكون منشأ هذا القول احد الامرين المذكورين  
 سواء احتج الى بيانه او لا لئلا يرد انه يجوز ان يكون عدم صحة  
 الدليل بديهيا او لئلا يحتاج الى بيانه اسلا لانه بديهية عدم  
 صحة الدليل في قوة استلزامه خلافاً للحكم بديهية العقل على ان  
 جرد احتمال العقلي غير قاطع في التعريف وما في شتمها من التقسيمات  
 الاستقرائية كما وقعت الإشارة اليه سابقا  
 وايضا المعارضة

وايضا المعارضة ظاهرة في الدليل من المدعى اه المتبادر  
 من المعارضة بحسب تعريفه ان يكون متعلقا بالدليل  
 الذي اقامه المعلن على ما ادعاه الا يرى انه يوصف الدليل  
 ان بالمعارضة ومن المدلولين على ان المرافعة بالمعارضة  
 بينهما هو المقابلة على سبيل المناقعة على باقية بعض المحققين  
 لا ما هو المتبادر ان اقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه  
 الخصم الدليل اذ لا يربطها بوجه قوله بدليل الخلافة ولا  
 شك في المقابلة على سبيل المناقعة بدليل الخلافة متعلقة  
 بالدليل لا بما دللوا به لئلا يبنى الكلام على ما هو المشهور في  
 نفس المعارضة وجعل قوله عورض بمعنى دفع ورد على سبيل  
 المجاز يفتح تعلقه بالمدلول ايضا كما لا يخفى ونقيضه اه  
 هذا يعني على ان المعبر في المعارضة ان يكون دليل المعارض دالا  
 على نقيض ما يدل عليه دليل المعلن كما يستفاد من كلام السيد  
 الشاذلي في هذا المقام ويروى عليه كما اشار اليه في الحاشية  
 انه يلزم ان لا يكون الدليل الدال على اخفى من نقيض ما يدل  
 عليه دليل المعلن او مساوية مودنا لدليل المعلن كما للدليل  
 الدال على حدوث العلم المنكاهين بالنسبة الى الدليل  
 الدال على قدمه من الحكماء فيسقط حكمه الال في ما  
 المعلن في المنع والنقض والمعارضة ويمكن ان يجاب عنه  
 بان الدليل الدال على اخفى من نقيض مدعى المعلن او  
 مساوية دال على نقيضه قطعاً ضرورة ان استلزام الاخصر



لا يمتنع واحد من الطرفين فلا يجوز ان يكون ذلك الدليل  
 معارضاً للدليل المعلن من حيث انه يدل على نقيض مدلوله  
 لا مع قطع النظر عن هذه الحجة لانها المقابلة على سبيل  
 المصلحة ولا تمنع الا باعتبار التناقض بل هو موضع قطع النظر  
 عنها لغير نقادح في مدعي المعلن والمقصود من كلام  
 القادح في المنوع الثلاثة على ما لا يخفى واعلم ان الذي  
 الشارح للاداب المسعودي فستر الخلاف في المعنى في تعريف المعنى  
 بمطلق التنافي ويؤيده العبارة المشهورة في تنزيه المعارض  
 من ان دليلكم وان دل على دعيتكم لكن عنونا ما ينفى  
 فقول في الحجة هذا كلامهم ليس على ما ينبغي  
 دليل المعلن الاول المراد اتحاد الدليل مادة ومصورة لكن  
 من جميع الوجوه كما هو المبني واللام يتصور التعارض  
 بينهما كما اشار اليه في الحجة بل باعتبار خصوص هو  
 وبعض المادة وهو البكر في الاقضية الاقضية والبرهان  
 الحجة بعينه اما نفي او اثباتا كما في الاقضية الاستثنائية  
 كذا يقال وعلى هذا القياس الكلام في الاستقواء والتمثيل  
 فتأمل هذا كما في المفاصلة العامة والورد واداه  
 هي التي يمكن ان يستدل بها على جميع الاشياء حتى  
 النقيضين مثل ان يقال الشيء الذي يكون وجوبه  
 وعدمه مستلزما لغير المطلوب اما ان يكون موجودا

او معدوم

او معدوم ما واما ما كان يستلزم ثبوت المطلوب  
 لا امتناع تخلف اللازم عن الملازم او يفتل الشيء  
 الذي يكون عدمه في لا وجوده مستلزما للمطلوب  
 اما ان يكون موجودا او معدوم لا يجازي ان يكون معدوم  
 والا يلزم الحال فيكون موجودا فيلزم ثبوت المطلوب  
 الى غير ذلك وحلها ان تحت ركونه عدم ما يمنع الملازمة  
 مستنداً بانها انما يتم اذا كان عدم ذلك الشيء بانتفاء  
 ذاته وتلك الصفة المعروضة في نفس الامر وهو محمول جواز  
 ان يكون عدمه بانتفاء ذاته وتلك الصفة معها او بانتفاء  
 تلك الصفة فقط كما في شرح القسطاس وما كان  
 ان مثل اه اشارة الى انه الف في قوله ففي الصور تان  
 فصيحة وفيه انه الظاهر انها غلطة على قوله او منع  
 لا فائدة اليه تبين منع المعلن وبين النقيض والمعارض  
 من التل على قيسها عرفت في قوله قد اشغلت  
 به فلا حاجة الى بقية اسلاوا انتاعها في صورة المعلن  
 في صورة النقيض والمعارض انما يصح اذا لم يكن محمولا  
 فلا يرد عند فالكلام اعلم على الاحمال او على  
 التقييد في التقدير على قيس سابق فام  
 غير معتد به اما عقلا فلما اشار اليه في الحجة من ان  
 الدليل الثاني للمعلن يجوز ان يكون اقوى من دليل  
 المعارض بوجه من الوجوه ولو سلم فيجوز

منه

فئة



ان يكون مجموع الدليلين اقوى من دليل واحد وعلى النقد  
 لا يكون سلب جواز المورثة مطلقا عما ينبغي لجواز  
 كونها مقيدة في الجلة وبهذا القدر كما في حمل المنع في كلام  
 المصنف على المعنى الاعظم واما نقله في اشارة اليه في الحاشية  
 الاخرى من ان اشارة رتبة على المعنى واقعة في كلام  
 المحقق ان فيكون جازمة عندهم لو افق النوع  
 بالطبع اه المتأخر من هذه الجوازات بحسب المعرف  
 انه كرم بالطبع ومن البيان ان النقص ليس متقدما  
 بالطبع على المناقضة فلعل المراد بالطبع ههنا ان يرب  
 الذي يقتضيه طبع البحث بناء على الدليل موصل  
 قريب الى المطلوب ومتقدما موصلا بعيدة  
 اليه والدخل في الموصل القريب قريب في نظر اهل  
 المتخاذه اليها هو المقصود اعني رد ما يدعي الخصم  
 وفيه نظرا او لا فلان لا يخفى ان طبع البحث يقتضي تقديم  
 النقص بل الظاهر انه يقتضي تقديم المناقضة لما تقرر  
 في ان المقتل ما دام معللا يكون التعليل حقا وليس  
 للسائل هناك الا مطالبة ذلك والآن المنع  
 اسلم واما ثانيا فلا ذلك لا يفر المصلا طبع البحث  
 وان اقتضى تقديم النقص لكن تقديم متعلق المناقضة  
 وهو مقدمة الدليل على متعلقات النقص اعني  
 مجموع الدليل بالطبع يقتضي تقديم المناقضة على قيا  
 س

تقرر

رقت

ما تقرر في تقديم الموصول الى التصورات على الموصول الى النقد  
 في كتب المنطق وكل وجه هو مولها واما ثالث فلا  
 يجوز ان يكون عدول المص عما هو الاصل لنكته وهي  
 بيان حكم النقص والمعارض رتبة على الوجه المناسب  
 وكان اشارة اليه في الحاشية الى جميع هذه الوجوه  
 فتوجه - بحري في التنبهات ايضا اه فيه انه يجوز  
 ان يكون جوازا فيها على سبيل المجاز دون الحقيقة  
 ويؤيده ان الدليل معتبر في تعريفاتها وعمله على ما  
 يعبر التنبه مجازا غير مناسب لمقام التعريف  
 والوسلم فالنوع الثلاثة في التنبهات مما لا يجد  
 كثير نفع وكذا ترفع بهذا الوجه كما لا يخفى على من تتبع  
 موضع جريانها فيها من كلامه فكانت هذه النكته لم تنو  
 لم الظاهر ان متعلق بقوله اه الظاهر من التعلق  
 التعلق اللفظي كتعلق الظرف بالفعل وفيه ان يتشا  
 من الافعال السابقة لا يمح ان يتعلق به هذا الظرف  
 بل هو خبر مبتدأ محذوف اي هذا بان تقول كما  
 لا يخفى فلذا فسر التعلق في الحاشية بالارتباط والمراد  
 بالارتباط بما في صدر الرسالة الى ههنا ارتباطا  
 به من حيث الخطاب فيما جرت عنه بصيغة الخطاب  
 كقوله اذا قلت ومن حيث الغيبة فيما جرت عنه  
 بصيغة الغيبة كقوله منع يعني ان قوله به نقول

من

ف

د

ل



ينبغي ان يكون على صيغة المني طلب وقوله فيمنع لجواز الجح  
فيما بعد على صيغة المني طلب وقوله المجهول الغائب لا يكم  
قوله في اخر التمثيل فيمنع بجواز الجح فيمنع بان  
يقال في جمل ان يكون المراد من الارتباط لا ارتباطا بما سبق  
من حيث انه غائب في قولهم وهذا منوع اهيه  
لوجه الارتباط فتدبر في غيبيل جميع ما سبق اذ فيه  
انه لم يذكر غيبيل بعض ما سبق كقوله ولا يمنع النقل والموت  
الا في زالا الا ان يقال المراد بما سبق المقصود ان يفي بالقول  
المذكور ليس من مقصد الف باو المراد من جميع الجميع  
والاكثر في حكم الكل كما اشار اليه في الية لكن التوجيه  
الاول غير حاسم لما ذكره الاشكال اذ من المقصود ان  
ما لم يذكر غيبيل ههنا كطلب الصحة وطلب الدليل والمنع  
المحذور اذ اسند الكلام اه حاصلا ان الكلام مسند اليه  
تعالى حقيقة في الشرع وكل ما يمسند اليه تعالى في الشرع  
في صفة اذلية ولذا قل ان يقول قد حرج به المحقق التفت زالي  
في التلويح بانه بثبوت الشرع موقوف على عدة امور  
منها بثبوت الكلام في ذاته بالشرع يكون دورا قاطن  
وعلمين الجواب عنه بانه بثبوت الشرع انما يتوقف  
على ثبوت الكلام اللفظي دون الكلام النفسي وهو  
المراد ههنا اذ ان الشرع الذي يتوقف بثبوت على ثبوت  
الكلام هو الدائم واما السنة فلا يتوقف بثبوت على ثبوت

الذ

الجميع هو الكائن واما السنة فلا يتوقف بثبوتها على ثبوت  
صفة الكلام بل يكفي فيها جرح اثبات الصانع العلم القديم  
واثبات النبوة بما سوى الكتب من المعجزات نعم لا بد ان  
قوله وكلهم انهم موسى تكليما لان الظاهر انه يدل عليها  
على انه اسند ان الكتاب فافهم على تقدير تمامه اه  
اشارة الى منع اسناد الكلام حقيقة الى الله تعالى في الشرع  
بمسند ان المسند اليه في قوله وكلهم الله موسى تكليما  
هو التكليم لا الكلام على ما اشار اليه في الحاشية وفيه  
ان الظاهر ان يقول بالتكليم بالكلام وكذا الكلام في قوله  
اسند الكلام اه اذ المدعى هو التكليم بالكلام فالاولى ان  
يفسر المسند بالتكليم بالكلام لا بالكلام لكن الكلام ههنا  
مبنى على عدم الفرق بين اسناد الكلام واسناد النظم الكلام  
بناء على ان التكليم هو الاتصاف بالكلام فالاولى ان يفسر المسند  
بالتكليم بالكلام وان منعه المعزلة كما سيجي يدل على ان  
الكلام هو ثابت له تعالى اه فديقال الدليل المذكور في الحقيقة  
قياس من الشكل الاول كما عرفت فتدبره ومن البيان  
انه ينبغي ما هو المطلوب ههنا فيعد ثبوت له لاوجاهة للمنا  
المذكورة وواجب عنه في الحاشية بانه المراد بالدليل  
ما هو المذكور في الدليل وهو الصغرى فالكمي في  
ووكلا ان تقول يجوز ان يكون اليك في المطوية  
ان كل مسند اليه تعالى حقيقة حقيقة له يجوز ان يمسند  
اليه تعالى حقيقة صفة اذلية له وعلى الاول اليك في

قصة



مسلمة والاستلزام مع وعلى الثاني بالعكس في الشرح  
 المحقق بن الكلام على أحد الاحتمالين وترك حكم المحقق  
 بالمقاييس فليست كل عقلا او نقل اما عقلا فلا ذلك  
 غير لائق بكمال التوحيد ولا لادليل على ذلك ولا دليل  
 عليه يجب نفيه على ما قالوا اما نقل فلا وجه له  
 حصر والصفات الموجودة له تعالى في سبعة او ثمانية ولا  
 يبعد ان يقال المراد من الصفات الموجودة المذكورة جميع  
 ما ثبت له تعالى من الصفات الغير المتناهية وح وجه بطلان  
 ذلك عقلا ظاهرا من ضرورة ان من صفاته تعالى الصفات السبية  
 ولا شك انها ليست موجودة في الخارج ووجه بطلان نقل  
 اظهر ان يخفى فاما قبله اجواب بتجريح المدعى ليسقط  
 المنع المذكور ويثبت المقدمة المنوعة وحاصلها ان الاذلي  
 ههنا ليس بمعنى القديم بل بمعنى اعلم منه وما ذكره في دفع  
 اوله اما منع التجريح بناء على انه خلاف الظاهر لعدم موافقة  
 كلام القوم والمنع المذكور ههنا على الظاهر واما ايراد المنع  
 مع كونه على كلام القوم ههنا لا على كلام المص ومأذره في دفع  
 ثانيا ايراد له بسند آخر وانت تعلم ان النقص الاجمالي الذي  
 ذكره المص فيما بعد يدل على انه الاذلي في كلامه ايضا بمعنى  
 القديم فلا تغفل فيه ما ينسب وفيه ما فيه الاول اشارة  
 الى دفع العلوة المذكورة باثبات المقدمة المنوعة بعد تجريح  
 المدعى بناء على انه لا يلزم قيام الحوادث بزمانه تعالى والثاني  
 اشارة الى منعه بان الحادث قسم الموجود في الخارج والموجود

الخارجي

الخارجي فيما نحن فيه مع بل هو اول بحث ولذا احتج المحقق  
 المدعى واما قيام المحدث الغير الموجود في الخارج بزمانه تعالى  
 فاستحالته في كماله رالية في الحاشية على ان استحالته قيام  
 الحوادث ايضا بزمانه عند الكرامة كما استوفى في دفع  
 بالاصل تقريره انه محتمل ان يكون المقصود دفع المنع باثبات  
 المقدمة المنوعة وان لم يتم في الواقع لكنه لا يدل على التمثيل و  
 ويحتمل ان يكون المقصود دفع التسند المذكور اما بناء على فرض  
 مساواته للتمثيل او على توحيها وذلك لان المنع المذكور  
 مستند بسند آخر كالتسند في النقل الشرعي ان الحقيقة  
 اصل والمجوز فرع هذا الاصل بمعنى التراجع عند عدم  
 المنع والفرع ما يتقابل له واما الاصل في كلام المص فيجوز  
 ان يكون بهذا المعنى ويجوز ان يكون بمعنى القاعدة وهي  
 ان الحقيقة اصل لا يعدل عنه بلا صاف ومأذره واحد  
 وقوله فلا يحتاج الى دليل ارادة الحقيقة ظاهرا في دعوى  
 بداهة المقدمة المنوعة لكنها لا يتفرع على اصالة الحقيقة  
 وروية المجز وتوجيهه ان ايراد انه لا يحتاج الى دليل  
 غير الاصل وح لافائدة يستدبرها لقوله اني الدليل اه ولذلك  
 قال السيد السند في تقريره تسامح كما اشار اليه في  
 الاخرى مع انه من المطالب اليقينية على ان في افادة الظن  
 ايضا نظر على ما عرفت اتفاقا فيوجد الدليل الدال عليه  
 قد يقل النقض الجمالي قد يكون باجماع الدليل بعينه

الى شبهة



في مادة التلخيص قد يكون باجاء زبدية و خلاصة فيها وليس  
 معنى جريئة الدليل بعينه في مادة التلخيص لا يتفاوت الدليل  
 في الموضوعين اصلا ضرورة ان تعدد المدعى يستلزم تعدد  
 الدليل بل معناه ان لا يتفاوت الدليل الاما يجتزأ جز  
 المحكوم عليه في الاقضية الاقضية واعتبار جزئية المحكوم  
 بعينه اما نقيا او اثباتا في الاقضية الاستثنائية وعلى هذا  
 القياس الكلام في الاستواء والتشابه ولا شك ان ما نحن فيه  
 من هذا القبيل هذا او يندفع بهذا التحقيق ما اشار اليه في  
 الحاشية من ان النقص المذكور الذي يجري فيه زبدية  
 الدليل و خلاصته في التلخيص على ما لا يخفى وهو ان الكلام  
 مركب من الحروف الحادثة اه تفصيل الكلام في هذا المقام  
 ان هنالك قياسين متعارضين احدهما ان الكلام صفة  
 له وكل ما هو صفة له قديم فالكلام قديم وثانيهما ان مركب  
 الكلام مركب من الحروف المتعاقبة في الوجود وكل ما هو  
 مركب في الوجود فهو حادث فالكلام حادث فافترق  
 المسلمون الى فرق اربع بعود مقدمات الدليل فذهب  
 الاشاعرة والحنابلة الى القياس الاول فقد صحت  
 الاشاعة في صنوى القياس الثاني وهو المنع المذكور  
 في كلام المحقق والحنابلة الى القياس في ثبوتها وذهب  
 المعتزلة والكرامية في كبراه لانسليم ان الكلام  
 مركب من الحروف اه حاصل هذا المنع ان الكلام المتنازع

فيه هو الكلام النفس هو معنى قائم بذاته تعالى  
 يدل عليه الكلام التلخيص هو غير مركب من الحروف  
 اما المركب منها هو الكلام اللفظي وهو غير متنازع فيه  
 هذا هو المشهور بين الجمهور و قول بعض المحققين  
 ان الكلام النفس هو امر قائم بذاته تعالى شامل  
 اللفظ والمعنى جميعا غير مرتبط باجاء كالقائم بنفسه  
 الى قضا والرتب انما هو في اللفظ والقائمة لعدم ساعد  
 الالة وفي كل من القولين البحث لا يليق ايرادها في هذا  
 المقام ان الكلام لفي القواعد البسيطة للاختلاف  
 ومداها الاستنادية على الكلام الاول سواء وجد الكلام الثاني  
 كما في نسخ هذه الرسالة او وجد بدلها السان على ما  
 وقع في بعض كتب الكلاية كما اشار اليه في الحاشية  
 بما ما ذكره في بيان كفا المعرفته اه فيه ان دعوتهم كوا المعرفته  
 في العقولات كالنقص في ابطال الدليل لا كونها في قوته  
 ولا يخفى ان مجرد استلزام المعارفة للنقص كاف  
 في ذلك على ان الظاهر من القوة ما يقابل الفعل لا التلزام  
 كما في قول المنطقيين الماهية في قوة الجارية وما ذكره  
 يدل على كونها نقضا بالقوة كما لا يخفى انما يتم اه الى  
 ان جعل الادلة النقية امارات يدل على انها ادلة فنية وما  
 يقابلها اعني ادلة العقلية ادلة يقينية وجعل الادلة  
 العقلية منزومات يدل على ان التزام معتبة فيها غير معتبة

صل



فيما يقابلها اعني ادلة النقلة وايضا لا بد لهم من هذا الزق  
حتى يتسنى مقصودهم وهو بيان المعادسة لا يستلزم  
التصديق بالنقيضين كما لا يخفى فكل من التوحيدين محل  
بحث والى الله المرجع والمآل الظاهر انه في بيل عطف  
الاخبار على الاشياء فيما لا محل له من الاعراب وهو عجايز  
الا ان محل الاول على الخبر مجاز او الثاني على الاشياء كذلك  
او يجعل المواضع اعلم ان الحواشي واعلم ان ما نقل  
منه في خواشي هذا الشرح لما كانت مقبولة معتمدا عليها عند  
الزم من الاشارة اليها في مواضعها ليستعملها المحققون وليزها  
عن غيرها الطالبون ان الله مع الذين اتقوا والذين  
هم حسنة يحكم الكتاب







وقال في كتابه في بيان الحجة وهو من خواصه عنهما قوله  
بسم الله الرحمن الرحيم  
والله اعلم بالصواب

المقدمة تطلق على رتبة  
الاقتناع والاعتقاد  
وهو ما يجب  
في جواب كل سؤال  
في حاشية وهو  
المقدمة التي  
يكون الغرض منها  
المقدمة عليه  
التي يكون الغرض  
منها هي  
تبيين المنع عليه  
يقع في اللفظ فلا  
تجانبه بل في المنه  
نعم

لأنه من مقتضى قول من الغير والثقل من حيث هو فإما ليس كالمتمم  
بل هذا ليس بدليل إيجاب اليمين من تلك الحاشية حتى يمنع منعاً جارياً  
علم فتنى عرفهم والثقل من حيث هو فإما ليس بدليل المنقول في الواقع  
دليل لا بد من علمه على ما نقله صار مستلزم فينتج عليه ما يتوخى عليه هذا  
هو الكلام في تطبيق الدليل على أنه لا يمنع النقل وما في تطبيقه على أنه  
لا يمنع النقل المدعى فهو أن المدعى من حيث هو مدعى ليس بمقدمة الدليل  
أما فلا يتوجه عليه المنع بالمعنى الحقيقي وإنما يقتضينا بقاء من حيث  
هو مدعى وهو قد يكون جزءاً من دليل مدعى آخر فينتج عليه المنع  
حقيقة لكنه ليس بمدعى بل مقدمة من مقدمات هذا الدليل فإما  
أن ما ذكره المصنف فيقول على ما ذكرناه إذا كان المنع حقيقة في المعنى المذكور  
وكان معناه الحقيقي منصرفاً في الدليل على أن معناه المجازي ما  
هو والظلم من العبارة أنه معنى واحد مشترك بين النقل والمنع المدعى  
وكما شئ هو هنا يصلح لذلك سوى الدليل فيمنع النقل يكون بمعنى طلب  
تصحيحه أو حمله ومنع المدعى يكون بمعنى طلب الدليل عليه والطلب  
مشتركة بينهما وينبغي أن يعلم أن المنع له معنيان أحدهما علم متناو  
للتقصص المناقضة والمحاكمة جميعاً والثاني الخصم ويقال المناقضة و  
نقطة تفصيل لا يتوجه شئ من هذه الثلاثة على النقل المدعى فإن  
جاء المنع في عبارة المصنف المسمى بالواجب حتى يكون كلها متصفاً بالدليل الذي  
ذكره لا يشهد ذلك إذ هو مختص بالمناقضة وإن حمل على المعنى الثاني  
فالتخصيص ليس بجواب إذ عرفت أن المدعى لا يمنع فإعلم أنه إذا قلت  
به أي بالدليل في منع ذلك الدليل منعاً جارياً أي عارضاً بالسند ومنعاً  
مع السند ويقال له المستند أيضاً وهو ما يرد في التقوية المنع بغير العلم بالمانع  
هو أن لا يكون مقتضى الواقع على ما قيل في العلم أن المانع وهو ما يرد في النقل  
المنع بغير العلم بالمانع وإن لم يكن مقتضى الواقع على ما قيل في العلم أن المانع  
على ما ذكره ومنع بعض مقدمات الدليل أو كلها على سبيل  
التعيين لا على منع الدليل لأن منه الدليل ما إن يقارن  
بشأنه يدل على المنع عليه أو لا فإن كان الأول فهو نقصان عملي

المقدمة تطلق على رتبة  
الاقتناع والاعتقاد  
وهو ما يجب  
في جواب كل سؤال  
في حاشية وهو  
المقدمة التي  
يكون الغرض منها  
المقدمة عليه  
التي يكون الغرض  
منها هي  
تبيين المنع عليه  
يقع في اللفظ فلا  
تجانبه بل في المنه  
نعم

لأنه من مقتضى قول من الغير والثقل من حيث هو فإما ليس كالمتمم  
بل هذا ليس بدليل إيجاب اليمين من تلك الحاشية حتى يمنع منعاً جارياً  
علم فتنى عرفهم والثقل من حيث هو فإما ليس بدليل المنقول في الواقع  
دليل لا بد من علمه على ما نقله صار مستلزم فينتج عليه ما يتوخى عليه هذا  
هو الكلام في تطبيق الدليل على أنه لا يمنع النقل وما في تطبيقه على أنه  
لا يمنع النقل المدعى فهو أن المدعى من حيث هو مدعى ليس بمقدمة الدليل  
أما فلا يتوجه عليه المنع بالمعنى الحقيقي وإنما يقتضينا بقاء من حيث  
هو مدعى وهو قد يكون جزءاً من دليل مدعى آخر فينتج عليه المنع  
حقيقة لكنه ليس بمدعى بل مقدمة من مقدمات هذا الدليل فإما  
أن ما ذكره المصنف فيقول على ما ذكرناه إذا كان المنع حقيقة في المعنى المذكور  
وكان معناه الحقيقي منصرفاً في الدليل على أن معناه المجازي ما  
هو والظلم من العبارة أنه معنى واحد مشترك بين النقل والمنع المدعى  
وكما شئ هو هنا يصلح لذلك سوى الدليل فيمنع النقل يكون بمعنى طلب  
تصحيحه أو حمله ومنع المدعى يكون بمعنى طلب الدليل عليه والطلب  
مشتركة بينهما وينبغي أن يعلم أن المنع له معنيان أحدهما علم متناو  
للتقصص المناقضة والمحاكمة جميعاً والثاني الخصم ويقال المناقضة و  
نقطة تفصيل لا يتوجه شئ من هذه الثلاثة على النقل المدعى فإن  
جاء المنع في عبارة المصنف المسمى بالواجب حتى يكون كلها متصفاً بالدليل الذي  
ذكره لا يشهد ذلك إذ هو مختص بالمناقضة وإن حمل على المعنى الثاني  
فالتخصيص ليس بجواب إذ عرفت أن المدعى لا يمنع فإعلم أنه إذا قلت  
به أي بالدليل في منع ذلك الدليل منعاً جارياً أي عارضاً بالسند ومنعاً  
مع السند ويقال له المستند أيضاً وهو ما يرد في التقوية المنع بغير العلم بالمانع  
هو أن لا يكون مقتضى الواقع على ما قيل في العلم أن المانع وهو ما يرد في النقل  
المنع بغير العلم بالمانع وإن لم يكن مقتضى الواقع على ما قيل في العلم أن المانع  
على ما ذكره ومنع بعض مقدمات الدليل أو كلها على سبيل  
التعيين لا على منع الدليل لأن منه الدليل ما إن يقارن  
بشأنه يدل على المنع عليه أو لا فإن كان الأول فهو نقصان عملي



قوله  
منه كما ينطق به

لا منافسة وان كان الثاني فهو كإبرة في بحر جملة أصلا فعمل ما ذكره  
يجب في عبارة المنع عن ظاهرها بان يقال منع مقومة الدليل ويؤيد ما ذكره  
سابقا من أن المنع طلب الدليل على مقومته وأجل الباعث من هذا التمسك  
على أنه ينبغي أن لا يتوقف السائل حتى يتوصل للمعلول ثم يقدمات دليله ثم يشرع فيتم  
بما يتوصل ويمكن المناقشة فيما ذكره بانكم كيف تجوزون من مقدمه معينة  
من الدليل بطلان هو يدل على المنعومة ولا تعدونه مكابرة ولا تجزونه من الدليل  
بلا شاهد يدل على المنعومة بل تعدونه مكابرة والأفوق به من الفوق بينهما ما  
حتى يظلم لك الفوق بينهما ما كلام السند على المقام أي إرادته وهو أن السائل في قوله  
الدليل بما يجد ففهمه ردة في بعض منها وفي كل واحد منها على التبعين بما يجد  
نفسه حكمة بقاء وبعض منها أو بقاء كل منها كذلك وبما يجد ففهمه بفساد  
بعضها من حيث هو يتصور وفيه حكمة بقاء راحة منها على التبعين وعلى الأول  
يكون لنا ما نحتاجه بالدليل على مقومة الدليل فلا بد من الثاني فيجب  
أن يكون طلب الدليل عليها لذلك فيكون مانعا منعا دافعا يصح أن يبين  
بالدليل أو بالتبعية في الدليل الحكم بقاء ما يتصور فسلّم الحكم بقاء الدليل  
في يكون ناقضا لنفسه إجماليا ويصح أن يبين بالدليل أو بالتبعية فساد المقدومة  
التي حكم بقاءها ولم يتوصل للبحر وطم يطلب الدليل عليها في لا يكون ناقضا  
نقصا تفصيليا أنه هو طلب الدليل على مقومته ولا طلب ههنا ولا ناقضا  
نقصا إجماليا وهو لا يتوصل حقا للظلم الخصم في دليل المعلول في المناقشة والنقض  
الإجمالي كذا القول بأنه غرض لأن المعلول ما دام معللا يكون التعليل حقا ليعلم  
حقيقة دليله وبطلانه وليست المسائل هناك إلا مطابقة ذلك مردود بأنه  
لو تم لدل على أن النقص غرض بل المعارضة أيضا فما هو جوابكم فهو جوابنا  
وعلى الثالث يكون ناقضا نقضا تفصيليا ولا يدفع السند بالمنع والابطال  
الأذا كان مساويا للمنع في يدفع بالابطال علم أن الكلام من المعلول على  
المنع على وجهين الأول على سبيل المنع وهو لا يفيد سواء كان السند مساويا  
أو لا لأن منع المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب ثبات المقدومة المنعومة الذي  
يجب على المعلول عند منع المنع والثاني على سبيل النفي بالدليل وهذا ما يفيد  
إذا كان السند مساويا بالبحث يلزم من دفع السند دفع المنع وهذا التفصيل

عمنه التمسك في كلام المنع فلا يفتقد ما يبا بالابطال ويمكن أن يختص  
الدفع بالابطال في كلام المنع كما هو الظاهر ويمكن أن لا يبطّل السند إذا كان  
مساويا فانه لا يبطّل لأن يكون الكلام على السند على سبيل المنع وهو كما بالكلمة  
في المتن على هذا التوجيه وانت تبيّن بانك في المسألة الأولى لا تستلزم أن  
يكون السند فيه يلزم من انتفاء انتفاء المنع أو عدم انتفاء الشئ  
عن الآخر يكفي فيها وان كان لا يلزم بينهما وهو كما هو الظاهر لا يكون دفع السند  
المساوي على إطلاقه مفيدا مع أنهم يقولون كذلك وان كان عبارة المصنّف قابلة  
للتوجيه فافهم فان قيل السند على أن فعله هو ما يذكره مقومة المنع برفع المانع  
وان لم يكن مفيدا في الواقعة فيجب أن يكون لهم في دفعه دفعه فاما ما لا يصح  
مصرفه السند في ما لا يصح قلنا دفع السند لا يتم على تقدير جواز لا أنه لا يلزم  
من دفعه دفع المنع فافهم لا يصر حتى لا يذكركم بل إن السند لو كان العلم الكمال  
مجا مع المقومة المنعومة تحقيقا لمعنى العموم فاذا ابطاله يضر بالمنع بالمعلول  
أو يبطّل من جهة مقدومة كما يبطّل منع أن كل من دفعه فافهم فافهم  
الدليل ههنا على ما هو عليه بالخلاف في تخلف الحكم عن الدليل ههنا  
سؤال مشهور وهو أن النقص لا يختص بالتبعية بل هو عبارة  
عن المنع بان يقال إنه هذا الدليل غير صحيح أما الخلف الحكم أو الاستلزام  
في دفعه على وجهين من الخصومات أو في دفعه على الدليل ولو فقه ما ذكره  
المدعي أن قيل لا يخل سباق أيضا المعارضة ظاهرة في الدليل لا في المعنى  
بدليل الخلف في دليل يدل على ما لا يثبت له دليل المعارضة في دفعه  
كان دليل المعارضة عين دليل المعلول الأول كما في المعارضات العامة الأولى  
فيتم معارضة بالمثل أو لا معارضة بالمثل ولا معارضة بالغير ولما كان  
التي لا يستدل فيها ففي صورتين أي النقص والمعارضة صرت ما نحتاجه  
سأئله يعني المعلول ههنا في صورتين فيعلم أن السائل هناك ثمة منا  
كذلك المدعي الأول في مدعي ما لا حاجة من هاتين الصورتين فلا يلزم المناسب  
وما يقال من أن المعارضة لا تكون ما عدا مقومته ويمكن أن لا يخل المانع  
في عبارة المصنّف على المناقضة وهو ظاهر لأن الأول أولى وأعلم أن ثمة المنع  
على ما ذكره المحقق الرازي في الحاشية من أن النقص قد قدم على المناقضة



والى على المعارضة فلو قدم المسر لنقض على المناقضة لو انما النوع الطبع  
وايضاً ان الممنوع الثلاثة تجري في التبيين ايضاً كما لا يخفى على من له تتبع  
فالعلم على الدليل هو هنا ما لا اكتماله بالاسل او جعله الدليل ما  
بان نقول الظاهر انه متعلق في حدود الرسالة بقوله اذا كانت بسلام اه هذا  
شروع في تبين جميع ما سبق انه متعلق بسلام ازل في هو ما لا يتبع عاين جوده كدم  
ناقله ان المقادير الظاهر انه رسم كتاب لكنه ليس هو المشهور بل انه  
لحقق التفتا نك والمحقق نعم عليه فان طلبت منه النقل فخره المقادير او  
مذعبا بدليل انه استدلال حقيقته الى ذاته وفي بعض النسخ استداليه  
هي له ذاته قال النسخين واهو وكلمه انه موسى حكيم هذا بيان  
استداده الى ذاته فيه ان هذا الدليل على قوده تمامه يدل على ان الكلام صفة  
ثابتة له كما واما على انه موجود في نفسه بوجوده غير موجود باعدام فلا يقال  
ان يكون كالمقدم الذي هو اوجب الذائق والايام من كون الشيء  
صفة لشيء وثابت له كونه موجوداً او ثابتاً في نفسه مطلقاً فضلاً عن ان  
يكون في الازل والايام للواجب كصفة موجودة اذ اية الكثرة في  
يخصه مع انه ليس كذلك عقلاً او نقلاً فان قيل المدعى ليس الا ان الكلام  
صفة ثابتة له انه لا وجوده في نفسه ليس ثماخوذ في المدعى فان دفع الشبهة  
قلنا هم يقولون بوجود الكلام وبعده من الصفات القديمة و  
دليلهم هو ان هذا لما ان كونه ثابتاً له في الازل ايضاً لا يلزم من الدليل فيه  
ما فيه وفيه ما فيه فبمنه يجوز الجواز بان يقال انه استدالي ذاته حقيقة  
لم لا يجوز ان يدخل في الكلام على سبيل المجاز سواء كان في النسخة او في الطبع  
فيخرج بالاسل تقويمه ان حقيقة اسل والمجاز في خرج فلا يحتاج الى دليل  
ورده كحقيقة وانما الدليل على نعم انه اراد غير معنى الاسل او مقتضى  
باخلق بان يقال استدلال الى ذاته كل الكلام حيث قال الله تعالى خلق  
سبع سموات فوجد الدليل الدال على ان الكلام صفة اذلية في الخلق ايضاً  
مع انه امر اضافي اذ هو عبارة عن تعلق القدرة بالمقدرة فتخلق حكم  
عن الدليل من اشار الى بقوله فقل انه اضافية القدرة الى المقدور والقدرة  
صفة اذلية تؤثر في المقدوريات عند تعلقها بها فيمنع مستداه بان حقيقته

بان يقال انهم اتفقوا على ان يكون صفة حقيقية كالقدرة  
او يعارضون بان تأدية الحروف بخاتمة تقويمه ان يقال ان دليلكم وان  
وان على ان الكلام صفة اذلية قديمة بذاته تعالى لكن عندنا ما يدل  
على انه ليس كذلك هو ان الكلام مركب من الحروف بخاتمة المنة بنة  
المقدم بعضها على بعض المنقطة اللازمة وكل ما كان كذلك لا يكون  
ثابتاً في الازل وتعلم من هذا ان الكلام انما هو الفؤاد وانما جعل الكلام  
على الفؤاد دليله الكلام الاول بالمعنى الغية المشهور الذي قال به الفيلسوف  
بان الله تعالى متعلق بالثاني بالمعنى الغية المشهور ولما كانت هذه المسئلة  
من غوامض علم الكلام ومما خوفة ههنا على سبيل التمثيل كان تفصيلها  
غير مناسب لهذه الرسالة اقتصرنا على تقديم ما فيها من نتيجة وطم  
نور دأمر اننا يدعى عليه معتد به لكن نورد مثله معشهوره متعلقة ت  
بفئنا هذا انما لا حقيقة بانفع للمبتدئين وهي ان المعارضة في المعقولة  
كالنقض في الدليل بان يقال ان دليلكم لو كان بجميع مقدماة ملحقها  
لما صدق تحقيقه ولو لم يكن عندنا دليل على صدقته فلا يكون  
مصححاً في يكون مقتضى المعارضة نقضاً اجمالياً لانها يدل على ان  
دليل الممثل الاول مما لا يستحق ان يستدل به على المطر ووجه التخصيص  
بالمعارضة في الدلائل العقلية انها ملزومات بالنبذة الى مدالها  
بخلاف الدلائل العقلية اذ هي امارات على تحقق المداد لا يلزم  
من تحقق امارات الشيء تحقق ذلك الشيء هذا ما قالوا في بيان هذه  
المسئلة وانت حبيب بان ما ذكره في بيان كون المعارضة في قوة النقض  
انما يدل على ان كل دليل يعارض يمكن ان ينقض لكن ذلك لا يلحق في كونها  
في قوة ادخاله الا سخرام وسخرام شيء شيء الا يقتضيه كونه في قوة  
وما ذكره في وجه التخصيص غاية اتم اذا كان كل دليل عقلي يقتضيه  
كل دليل نقلي فليها ولها المقدمتين غير رافعة وايضاً اللازم  
مع انه في مطلق الدليل المتناول لهما فكيف يكون العقلي ملزوما  
والنقلي غير ملزوم وبالجمله انما ليس على ما ينبغي من تختم الكلام  
على هذا القدر لئلا ينجح الى الاملال والايه الموضح والمال







بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي لا مانع لعطاؤه ولا سحر خزانة فضله  
 ولا منافع لا تشابهه والصلوة على سيدنا محمد وآله  
 وصحبه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين  
 فقد كنت كتبت عدة من السطور مع قلة البصيرة  
 وكثرة الفتور في علم المناظرة والآداب وقد قصدت  
 الآن شرحها بعون الله الملك الوهاب أحمد  
 اللهم يا مجيب كل سائل أشرفه الضامن لبلد علي  
 الاستمرار في الجود والكرم منزها عما يشبهه من نفسه ليدل  
 صريح على هذه بخصوصه وذكر الجود بطريقه  
 ليكون حده في مقام الاحسان المفسر بان تعبد الله  
 كأنك تراه وعقبه بكلمة اللهم اضربها رأسك بالسرعة  
 في إذا أحسن الحمد إذا الله في حقه تعالى لا يسهل إلا على الدعاء  
 والنصر عوارده بقوله يا مجيب كل سائل أكرم الله  
 الملك الضراعة في إشارة إلى الجود في قوله الحمد  
 في استجابتكم وسلك في ذكر النبي عليه الصلوة والسلام  
 الطريقة المذكورة وقالوا صلى على نبيك المبعوث بأقوى

قال بل انما يريد عليه الفعل  
 الضار مع اقوال قد يصدر  
 بالضار مع الاستمرار على سبيل  
 الجود والتفصي بحسب المقامات  
 ووجه المناسبة ان الدعاء  
 المستقبل مستمر في شيا فثبات  
 فثابت ان يرد بالفعل الذي  
 عليه معنى يتحد على نحو  
 بخلاف الماضي لا نقطة  
 والحال بسرعة زواله  
 حكمة  
 تلك الطريقة او شبيه  
 في بابها دخل في

الدلائل

الدلائل والمراد بأقوى الدلائل هو القرآن العظيم  
 لانه امر المعجزات وذلك لان اعجاز لفظه دليل  
 للبيان ويطون فحواله لا ريب ان الحقايق مع انه  
 معجزة باقية على وجهها كما في زمانه وعلى حاله وحجبه  
 التوسل به باعظم الوسائل والمراد به نبينا محمدا عليه  
 الصلوة والسلام لان دينه الحق والادب والشرع  
 افضل الشرائع الذي شرفه الله تعالى بالبرادة  
 عن النسخ والتبديل وله الشفاعة الكبرى يوم  
 القيمة والوسيلة والحقاح السجود في الجنة الى غير ذلك  
 من الفضائل كفاي وسيلة اعظم من شأنه كذا  
 ذكر ما جرى البحث بين المجيب والسائل هو ما  
 خود من سألته عن الشيء وهو الجار في الياحات  
 والمجيب مع ما اخذ من جواب السؤال فيكون هذا  
 براحة الاستمرار لمرحبا ولما تسبق في الفقرة الا  
 ولو من لفظ السائل فرموا اخذ من سألته الشيء  
 وهو محض محض السائل المعروف فالمجيب مع  
 ما اخذ من اجابة السؤال فيمكن ان يعتبر فيه

بهر غلبه  
 وبابه قطع  
 مح



براعة الاستلال بطريق التورية ولا يخفى ما في لفظ  
 الدلالة والبحث من براعة الاستلال ايضا وفي لفظ  
 الوسائل السالك من التبيين **وهذه رسالة**  
 مختصرة في علم الادب واللام فيها للمعاهد الفاضل  
 في تصنيفها في هذا الفن **الادب** البحث في بيان طريق  
 الاقتصاد في الكلام والاطباء لان كلامها محل للبيان  
 كما بين في موضعه وقد قيل **للمعاهد** في الامور  
 وخير الامور واساطيرها والله سأل ان ينفع بها محبا  
 شر الطلاب وتقديم مفعول سأل للتخصيص مع **الاهتمام**  
 والاهتمام وما توفيق الآب الله عليه توكيده اليه **الآب**  
 الى الجمع والمصير اعلم فيه تنبيه على التاكيد  
 مما ينبغي ان يعنى ببيان وبرهانه **للمعاهد** ان البناء  
 في اللغة ما اخذ من النظر او من النظر بمعنى الابهام  
 او الا نظار وفي الاصطلاح هي النظر بالبصيرة من  
 الجانبين في النسبة بين الشئين **اظهارا** للصواب  
 وللمراد بالنظر توجه النفس نحو الحقول  
 والبصيرة للقلب بمنزلة البصر للعين وانما

قيد النظر

قيد النظر بها لاخراج النظر قبل تحرير البحث لان  
 النظر هناك لا يكون بالبصيرة **والله** من الجانبين  
 المحلل والسائل لا خصاصا مرابها في عرف هذه الصنعة  
 فلا يكون مخالفة للتفاكر بين في النسبة من غير تكلم و  
 نظر المعلم والمعلم في احد طرفي الحكم مناظرة اذ  
 يطلق عليها للقلل والسائل **والله** بالشيء للوضع  
 والجهل والافقح والتملوا ويحترز بها **للمعاهد** النظر في نفس  
 النسبة من انما اعتبارها وثابتة في نفس الامر والآلة  
 لا يخص النظر بهذه الصورة **والله** اظهارا للصواب  
 الاشارة الى من المناظرة ويحترز به عن الجدل لان  
 الغرض من حفظ اوضح كان وهدى اوضح كان ثم ان  
 قصد اظهارا للصواب اعلم من قصد اظهارا في يده مع  
 ارادة غلب الخصم وقصد اظهارا في يد الخصم ولا يخفى  
 شئ من القصد بين المذكورين عن كونه غرضاً للبيان  
 الآتي السالف كانوا يفصلون اظهارا للصواب على يد الخصم  
 دفعا لخط النظر **للمعاهد** في هذا التعريف بعد صدقها  
 منعاجرا اذ ليس له نظير في النسبة **للمعاهد** وبما ان المنع

والمراد بالنسبة النسبة الحكمية  
 للتساوية للهيئة والاتصالية  
 والانفصالية مع



مفوت لا ثبات النسبة فيكون من قبيل النظر فيما دللنا  
 الجانبيين وظايف اعتبارها العلماء والناظرة أدب استحسنها  
 بعض من السلف هو الامام الرائد اما وظيفة السائل الثالثة  
 وانما قد تترها وان كانا وظيفة الحقل اقدم في الوجود لان  
 الناظرة لا تتحقق الا بانضمام وظيفة السائل اليها  
للمناقضة وتسمى بالنقض التفصيلي وتأثيرها النقض قد  
 يقبى بالاجمال وتأثيرها المعارضة وتنقسم الى المعارضة بالقلب  
 والمعارضة بالمثل والمعارضة بالغير ويسمى تفصيلها لانه  
 او السائل اما ان يمنع مقدمة الدليل وانما قدح المنع في الذكر او  
 لتعلقته بمجرد الدليل والجزء مقدم على الكل طبعيا او يمنع  
التعليق الدليل نفسه او يمنع للدلول وانما قدح منع الدليل لانه  
 اصل بالنسبة الى المدلول والاصل مقدم على الفرع طبعيا فان كان  
 الاول هو منع مقدمة الدليل فان منع مقدمة الدليل مجردا  
 عن الشاهد او منع مقدمة الدليل مقرونا بالشاهد فهو  
 شاهد للمنح بان يقول لانه من المعلوم لا يجوز ان يكون كذا  
 او يقول لانه ذلك وانما يلزم هذا ان لو كان كذا او يقول لانه  
 كيف والحال فهو لنا قضية ومنه ان من المناقضة نوع مندمج تحتها  
 كذا

بسم في قانون التوجيه بالحل وهو الال عندنا  
 ظريفي تعيين موضع الخلط وهو كسائر انواع المنا  
 قضية والادع على مقدمة من مقدمات الدليل وانما الفرق  
 بينها هو ان الحل انما يور على مقدمة مبنية على الخلط  
 بسبب شبهة شيء باخر ولا يشترط ذلك في سائر انواع  
 غيرها بل يكفي فيها بالمنع لطلب الدليل واما منع المنع فله  
 مقدمة الدليل بالدليل او باقامة الدليل على خلافها فموجب  
 غير مقبول عندنا فهي من اهل النظر خلافا لبعض  
 منهم فهو مولانا ركن الدين العيني وانما لم يسموه لاسئلت  
 المخط في البحث لا انقلاب وظيفة الخصامين نعم قد توجه ذلك  
 او منع السائل للمقدمة بالدليل بعد اقامة الدليل او بعد اقامة  
الدليل الدليل على تلك المقدمة التي شقها السائل بالدليل لان دليل  
 السالاح يكون معارضة لدليل تعد المقدمة المتنوعة وهذا  
 وارد على قانون التوجيه وهذا هو الذي بعث للجورين للفتن  
 على تجوزهم الا ان غير صحيح لان اصلاحه ثانيا لا يحل  
 يصحح الحكم اصلاحه اولاً وان كان الثاني وهو منع نفس  
 الدليل فان منع بالشاهد فهو النقض ويسمى اجاليا لانه



راجع الى منح شئ من مقدمات الدليل على الاجازة وذلك لأنه  
 على نوعين أحدهما يتخلف الحكم عنه لأن متواليه لول لا زح  
 للدليل وتختلف الثاني من المزج لا يمكن فلا يكون تخلف  
 للدليل عن الدليل إلا لفساد فيه وثانيهما استلزام الدليل  
 الخ وذلك لأن الأمور المحققة في الواقع لا تستلزم الخ  
 فاستلزام الدليل الخ لا يكون إلا لعدم صحته في الواقع والحكم  
 أن النقص قد يكون باجراً في صورة التخلو بعينه بلا تغيير وقد  
 يكون باجراً ملحقاً بالدليل وزيد في الصورة المذكورة ويخرج  
 ولا يخرج التغيير المذكورة عن كونه نقضاً وقد ينقض الدليل  
 بشرك بعض الصفات ويسمى نقضاً مكسوراً وأما ثالثه أو منح السائل  
 نفس الدليل بلا شاهد من الشاهدين المذكورين فهو  
 مكابرة غير مسموعة اتفاقاً من رباب النظر وذلك لأن الخ  
 على شئ غير متلا يكون لطلب الدليل فيسمع لأن استعمال غير  
 المعلوم جائز عندنا وأما منح نفس الدليل فهو استعمال الثابت في نفس  
 الأمر فيكون راجعاً الى جرح السائل ولا يلزم من عدم حله بالشئ  
 عدمه في الواقع وإن كان الثالث وهو منح للدلول فإن منح السائل  
 للدلول بالدليل فهو للمعارضة وأما رابعه بلا دليل فهو مكابرة

غير

غير مسموعة أيضاً أو كنع نفس الدليل بلا شاهد اتفاقاً من  
 رباب النظر لأن رناه اتفاقاً علم أن للمعارضة مقابلة الدليل  
 بدليل آخر مانع للاول في ثبوت مقتضاه وهو تجرد الحكم  
 بأن يقيم دليلاً على نقيض الحكم المطلوب وفي علمه بأن يقيم دليلاً  
 على نفي شئ من مقدمات دليله بعد اثبات المعلق نلك  
 المقدمات بالدليل والاول يسمى معارضة في الحكم الثاني  
 معارضة في المقدمة ويكون بالنسبة الى تمام الدليل  
 مناقضة والمعارضة في الحكم إقناعاً ان يكون بدليل المعلق  
 بعينه وهو معارضة بالكل القلوب ومعارضة فيها  
 معنا النقض أما المعارضة فمن حيث اثبات نقيض  
 الحكم وأما النقض فمن حيث ابطال دليل المعلق اذ  
 الدليل الصحيح لا يقوم على تعضين وأما ان يكون بد  
 دليل وهي المعارضة الخالصة فإن كان صورتها  
 صورته تسمى معارضة بالمثل والمعارضة بالتغيير ثالثاً  
 وظيفة المعلق في كل من الأمور الثلاثة المذكورة  
 اعني المناقضة والنقض الاجمالي والمعارضة أما عند  
 المناقضة فاثبات المقدمة الممنوعة بالحكم بالدليل

ان كانت



كالكسبية او بالثبوت عليها ان كانت ضرورية  
 وعلى الاول اما ان يسلم البطل فيقطع البحث  
 او يمنع في باقية الاقوال الثلاثة المذكورة في وثيقة  
 البطل وهكذا الى ان ينهي الى عجز المعلق او قبوله  
 البطل او ابطال المعلق سند اي سند المنع ان  
 السند وما ويا اي لازما للمنع بان يلزم من ثبوت  
 او انتفاء ثبوت المنع او انتفاءه اذا منع  
 السند مجردا عن الدليل المبطل غير مفيد وذلك لان  
 السند ما يلزم من وجوده ووجود المنع فلا يجوز  
 ان يكون اعم اذ لا يلزم من ثبوت السند الاعم ثبوت  
 الاخص بل السند اما اخص او ماؤ ولا يثبت  
 منهما أصلا لان غرض المانع طلب الدليل على المنع  
 الممنوعة ولا تندفع تلك المطالبة بمنع السند الذي  
 هو ان يهدو كذا لا يندفع المنع با بطل السند  
 الاخص اذ لا يلزم من انتفاء الملزوم الاخص  
 انتفاء اللازم الاعم فلا يتسبب الكلام في السند  
 الا با بطل السند المماوي اذ يلزم من انتفاء

اللازم

اللازم المساوي انتفاء الملزوم وبالعكس او اثبات  
 المعلق مدعاه بدليل اخر ان قد رتب عليه واللا يلزم  
 الانتفاء واما وظيفة المعلق عند انتفاء البطل في وثيقة  
 وقد عرفت انه اما تخلف الحكم عن دليل او استلزام  
 المحال فيدفعه بالمنع لان انتفاء الناظر في الحكم مستد  
 لا على ابطال الدليل لوجوبه عليه للمنع اما بمنع جريان الدليل  
 في صورة التخليق او بمنع القدمات التي يستلزمها في صورة  
 استلزام المحال او بمنع الى منع لزومها ومنع استحالتها او  
 اثبات المعلق مدعاه بدليل اخر ان لم يكن ما ذكر من المنع  
 واما وظيفة المعلق عند المعارضة فالتعريض او عرض المعلق  
 لدليل المعارض بما امر من وظايق المسائل التي يصير  
 حلا عند المعارضة كالمسائل في صحة اجراء وظايق  
 ان من يكون بصدد التحليل قد لا يكون مدعيا بل يكون  
 ناظرا عن الغير فلا يتوجب عليه اذ على الناظر المنع اي منع  
 المنقول بل بطلان اي من الناظر تصحيح النفاذ فيخص  
 الناظر الكتاب المنقول عنه لانه لم يدع الاصدور وهذا هو  
 القول عن قائله لاصحة القول وذلك لان مدار المنع هو

وبالعكس اي يصير المسائل  
 كالمعلق في التزام وظايق



دعوى ثبوت الحكم فينتفي بانفعال الابودان المنح لا يوجب  
على الحدود ولعدم الحكم فيها اما اذا حكم بالحد على  
الحدود فيمكن توجبه المنح عليه مثلاً لا يصح ان يقال  
لانهم ان الانسان حيوان فاطلق فان ذلك يحجر بحجر  
ان يقال للكاتب لانهم كتابتك نعمه يصح ان يقال  
لانهم ان هذا احد الانسان او الحيوان جنس له اولنا  
طبقاً فصله في غير ذلك فان هذه الدعاوى صادرة  
عنه ضمناً وقابلة للمنع هذا الذي ذكرناه من وظائف  
السائل والحلل طريق الناظرة الجارية بينهما واما ما  
لهما اي ما يؤول اليه الناظرة فهو انه الضمير للشأن لا يحل  
البحث عن امرين اما ان يعجز للحلل عن اقامة الدليل  
على مدعاه وسكت عن الناظرة فذلك السكون هو  
الافتحاح في اصطلاحهم او يعجز السائل عن التعرض له  
اي للحلل بشئ مما ذكر من وظائفه بان ينتهي دليل الحلل  
الى مقدمة ضرورية القبول بان يكون انكارها خادماً  
عن طور العقل او ينتهي الى مقدمة مسلمة عند السائل  
يضطر الى القبول وذلك العجز هو الالتزام على اصطلاح

فج اى على

فج اى على تقدير عدم خلق البحث عن احد الامرين  
المذكورين بشرى الناظرة اذا الاحتمال الثالث مردود لا قدر  
لهما اي للحلل والسائل على اقامة وظائفهما لا النهاية  
لعدم وقاد الطاقاة البشرية على ذلك واما آداب الناظرة  
فهو تسعة آداب احدها ان ينتفي للمناظر ان يحترز  
عن الاجاز والاختصار في الكلام لئلا يكون مخالفاً  
ورابعها ان ينتفي ان يحترز عن استعمال اللفظ الجرد  
في البحث بلا تعقيد يدل على الخلق القصور والآيات  
التردد في فهم معنى الراي لا بالمر بالاستفسار اي استفسار  
الخصم معنى اللفظ الجرد وبعض من المناظرين عدواً  
ذلك الاستفسار سؤلاً لكنه يكون سؤلاً بالمعنى الغنى  
لا بالمعنى الاصطلاح وهذا اغايجوز اذا كان في اللفظ غنى  
او اجمال ليبيّن معناه اما بالنقل عن اصل اللفظ او بالنقل  
عن اصل العرف العام او الخاص ولا يجوز فيما عداه لكونه  
تعتامقاً لغرض الناظرة الذي هو اظهار الصواب وذلك  
قيل ما يوجب فيه الاشتباه حرجية الاستفهام وخامسها  
انه ينتفي ان يحترز عن الدخول في كلام الخصم قبل الفهم

ويجوز طلب زينة

وثانيها ان ينتفي ان يحترز  
عن الاطغاب للملايوت الى المال  
وثالثها ان ينتفي ان يحترز عن  
استعمال الالفاظ الغريبة في البحث  
للملايوت الى عسر الفهم صحيح



او قبل فهم مراده لئلا يلزم الضلال في البحث ولا بأس بالاعادة  
وان افترق الفهم الى اعادة مرتين اذ الكلام قبل الفهم اقبل  
مع الاعادة وسادسها انه ينبغي ان يحتزر عن التعرض  
توضر الناظر لما لا دخل له في المقصود لئلا ينثر الكلام و  
يحصل البعد عن المباح وهو اظهار الصواب في مجاز واحد  
وسابعها انه ينبغي ان يحتزر عن الضحك ورفع الصوت  
اشاء المناظرة <sup>او المنة</sup> امثالها من اظهار الطيش وتحريك اليد  
وما يدل على السفاهة لان صولا من اوصاف الجاهل <sup>او السفيه</sup>  
بذلك جبرها له قال بعض الفقهاء ما لي اذا التفتحت <sup>او التفتحت</sup> قالني  
بالضحك والفرقة ان كان ضحك الراس من فقره فالذب  
في الصبحر او ما افقه ويرد بالنسبة بدل الفرقة وما  
افهمه بدل ما افقه وثامنها انه ينبغي ان يحتزر المناظر  
عن المناظرة مع اهل الرأية والاعتزام لئلا يكل ذهنه  
بجلال قدر الخصم فسقط حدة ذهنه ودقة وبغور غرض  
للمناظرة وتاسعها انه ينبغي ان لا يحتجب المناظر <sup>او المنة</sup> بغيره  
استحقاق الخصم بما يوازي الصدور الكلام الضعيف عن التماس  
فيكون سببا لقلبة الخصم الضعيف عليه وهذا اشنع و <sup>جوه</sup>

استفهام الكلام

الارواح وهذا الذي ذكرناه من وظائف الخاصمين وآداب  
المناظرة غاية براد في هذا الباب او في باب آداب البحث  
اذ لا مزيد عليها في تقرير القواعد والاصول ومن الله تعالى  
التوفيق لاظهار الحق والرهام الصواب في كل باب والمجدة  
على التمام وعلى رسوله وعلى آله افضل الصلوات والسلام  
تم الكتاب بعون الله

الملك

الوجه

واذا قبلنا مل معناه ان في هذا المجلد رقة واذا قيل فنامل  
معناه ان في هذا المجلد امر ذاب على الدقة تفصيلها لا  
كثرة الحروف ندل على كثرة الحاف وكذا فليتامل واذا قيل فيه  
ببحث معناه اعته من ان يكون في هذا المجلد تحقيقا او  
فسادا والمجلد على المناسب الى المجلد واذا قيل فيه نظر فذلك

متعل في لزوم

العار

شرح معالج



سَمِّهِ الرِّجْمَ الرَّجْمَ  
أحمدك اللهم يا مجيب كل سائل وأصلي على نبيك  
اليعقوب يا قوي الدلائل وعلى اله وصحبه المستقلين  
بأعظم الوسائل ما جرى البحث بين المجيب والسائل  
وبعد فهذه رسالة تخصتها في علم الآداب مجتبا  
عن طريق الاختصار <sup>اختصاراً</sup> والاقتضاد <sup>اختصاراً</sup> والاطناب <sup>اختصاراً</sup> فإله تعال  
اسأل أن ينفع بها معاشر الطالبين <sup>أي مختصين</sup> وما توفيقى إلا  
بإله عليه توكلت وإليه المآب وأعلم  
أن المناظرة هي النظر بالبعبة من الجانبين في الشبهة  
بين الشئين أظهرها للصواب وكل من الجانبين  
وضايف واعتبرها العلماء وللمناظرة آداب  
وأما وظيفة السائل فثلاثة أحدها المناقضة  
نقص المعارض ما أن يمنع مقدمة الدليل  
أو الدليل نفسه أو المدلول فإن كان الأول فإن منع  
مجرداً بالاستند فهو مناقضة ومنها نوع شتى  
بالحل وهو تعيين موضع الغلط وأما منعه فهو







السائل اليها اثنان من المناقضة ثم رويهم بالنقض في نفسها  
 م النقص في الحقيقة بالاجمال والاشياء هي تنقسم الى  
 بالقلب المعارضة بالاجمال بالغيرية بتفصيلها لانه ان كان  
 م اثنان من مقدم الدليل وانما قدم منع المقوضة في الذكر متعلقة بالدليل  
 والجزم هو مقدم على الكل ليعاد يمنع الدليل نفسه او يمنع المدلولات او ما تقوم  
 منع الدليل لانه من النسبة الى المدلول الاول ثم على الفرع طوعا قاتا كان  
 الاول هو منع مقدمه الدليل فان منع مقدمه الدليل جردا عن الاشياء  
 او مقدمه الدليل قرونا بالسند الذي يثبت هذا المنع بان يقولوا ان  
 والجزم لا يجوز ان يكون كذا ويقول لا نساه ذلك وانما يلزم هذا ان لو كان كذا او  
 يقول لان كيف وان كان كذا فهو المناقضة ومنها اي المناقضة نوع  
 مندرج تحتها مسمى في قانون المحققين بالحل وهو اي الحل عند  
 المناقضة بين موضع الغلط وهو ان انواع المناقضة وارد على مقدمة  
 م مقدمات الدليل وانما الفرق بينها هو ان الحل غايه وعلى مقدمة معينة  
 على الغلط بسبب ما به شيء اخر ولا يشترط ذلك في سائر انواعها بل يكفي  
 فيها بالمنع لطلب الدليل وامتنع اي منع السائل مقدمه الدليل لان الدليل  
 اي باقاة الدليل على خلافها فهو غصب عن الحق فحينئذ  
 النظر خلافا لبعض من هو ولا نارسن الدين العبد وانما لم يسمعه ولا  
 انجبه في البحث لا نقلاب او ينفق المنع من نوعه فترجى ذلك اي منع السائل  
 المقدمة بالدليل بعد اقامة الدليل بعد اقامة العقل الدليل على تلك المقدمة  
 المنوعة التي منعها السائل بالدليل لان الدليل السائل يكون معارضة  
 لدليل المقدمة وهو وارد على فانواع التوجيه وهذا هو بحث الجوزين الغضب  
 على توجيههم الا انه غير صحيح لان اسلاجه ثانيا لا يبرر مكان السلاجه اولاه  
 كان السائل هو منع نفس الدليل فان منع بالسائل هو المنع وسمي جماليا  
 لانه يجمع الى منع شيء م مقدمات الدليل على الاجمال وذلك ان السائل لو كان  
 احد من المناقضين لكان المدلول لازم للدليل بخلاف اللازم عن المدلول  
 فلا يكون خلاف الاداء لان الدليل الالف دونه وثانها استلزام الدليل  
 الى ذلك لان الامور المحققة في الواقع لا تتلزم المحل في استلزام الدليل

ايام لا يكون الا لعدم صحة في الواقع واعلم ان النقص قد يكون باجرام  
 الدليل في صورة التخلف بعينه بلا تغير وقد يكون باجرام شخص الدليل بدت  
 في الشبهة فلا يخرجه التغير المذكور عن كونه نقضا وتو ينقض  
 الدليل لانه كان معارضا لغيره وبسبب نقضه لم يبق له  
 منعه اي منع السائل نفس الدليل بلا شاهد م الشاهد من المذكور  
 فهو متاخر غير مسرعة اتفاقا من ارباب النظر وذلك لان المنع  
 على شيء غير ذلك يكون لطلب الدليل في منع لان الاستعلام غير المعول  
 جائز عرفا وامتنع نفس الدليل فهو علام الثابت في نفس الامر فيكون  
 راجعا الى جهل السائل ولا يلزم من عدم علمه بالشيء عدمه في الواقع وان  
 كان الثالث وهو منع المدلول فادعوه السائل المدلول اي الدليل  
 فهو المعارضة وامتنع بلا دليل فهو معارضة بغيره سموة ايضا اي كونه نقضا  
 الدليل بلا شاهد اتفاقا من ارباب النظر لما قرناه اتفاقا على ان  
 مقابلة الدليل بدليل اخر مانع او ارفا ثبوت مقتضاه وهو يترتب في العلم  
 بان يقيم دليلا على تقيض علم المظن فويلهم بان يقيم دليل على نفي شيء من مقدماته  
 دليل بعد اثبات المعال تلك المقدمة المنقضة بالدليل الاول يسمى معارضة  
 في العلم والى المناقضة في المقدمة فيكون بالنسبة الى تمام الدليل مناقضة  
 في الحكم ان يكون بدليل المعارضة عينه وممزمزة بالقلب ومعارضة فيها  
 معنى المناقضة اما المعارضة فمن حيث ثبات نقيض الحكم واما المناقضة فمن حيث  
 ابطال دليل المحلل اذ الدليل الصحيح لا يقوم على التقيضين وانما ان يكون دليل  
 اخر من المعارضة الحالية فان كان صورة كصورة يثبت معارضة بالمثل والا  
 فمعارضة بالغير واما ونبينة العقل في طوع الامور الثلاثة المذكورة  
 اعني المناقضة والنقض الاجمال والمعارضة اما عند المناقضة فاثبات  
 المقدمة المنوعة بالدليل ان كانت لبيبة او بالتنبيه عليها ان كانت  
 ضرورية وعلى الاول ما ان لم السائل فيقطع البحث او يمنع في باقيه الامور  
 الثلاثة المذكورة في نبينة السائل فذلك ان ينتهي الى عدم العقل وقبول  
 ان يكون او ابطال المعال نفسه اي سندا المنع ان كان السند  
 م ما يثبت على الامور المنع بان يلزم من ثبوته وانتفاؤه ثبوت المنع وانتفاؤه







م وسوسا دسرها انه ينبغي ان يخرج من عن التوضيح ان يكون المناداة من  
لما لا يدخل له في المقصود ان لا يتبين الكلام ويحصل البعد عن الامام  
وهو اظهار الصواب في مجلس واحد هو ان يسمعها ان ينبغي ان يخرج من عن التوضيح  
ورفع الصوت في اثناء المناظرة وامثالها من ان لها بالبطلان والبرهان  
اليه وحيد على ان فائدة لان هو لا بد من اوصاف الجاهل يسترون بذلك  
جهلهم قال بعض الفقهاء ما الى اذا ازم منه حجة قاطنة بالحق والقيمة فان  
كان الحق المزمع حقيقة قاله في الصواب ما انتهى من روى بالقبول يدق  
بالقيمة وما في حجة يدع ان يقبض وثامنها ان ينبغي ان يخرج من المناظرة  
عن المناظرة مع اهل المهابة والاحترام ان لا يكل ذهنه بجلالة قدر  
تخلف فيه فطحة ذهنية رقيقة ويغتنم غرض المناظر من ان يسمعها  
انه ينبغي ان لا يحجب المناظر صوت الخصم حجة لان الحق لا يخفى على  
يؤدي الى صدور الكلام الضعيف عن المناظر فيكون لغاية في الخصم الضعيف  
عليه هذا اشته وجوه الاحترام هذا الذي ذكرناه من وناظر الحق والحق  
وآداب المناظرة غاية ما يراه في هذا الباب اي باب آداب المناظرة  
اذ لا مزيد عليها في فقه القواعد والاعمال ومن الله التوفيق في انظارها  
الحق والهام الصواب في كل باب بسم الله الرحمن الرحيم احمدك  
اللهم يا حبيب كل سائل واسئل عن نيكو البعوث بقول الدلائل على الله ورسوله المكونين  
باعظم الوسائل ما جرى البحث بين السائل فنده رسالة لخصتها  
في علم الادب بختها عن طرق الاختصار الا خلا في الادب والكتاب والله اعلم  
ينفع بها معاثر الطلاب وما توفيق في الابانة عليه توكلت اليه الما اعلم  
ان المناظرة هي النظر بالقيمة بين الجانبين في القضية بين الشقيين اظهر  
للصواب من الحق من ابي بدير وناظر في المناظرة آداب المناظرة  
فثلثة المناقضة والنقض والمعارضة لانه ما ان يمنع مقدمة الدليل او الدليل  
نقض الدليل فان كان الاول فان منع جرد او بالسند فهو المناقضة ومنها  
نوع مسمى بالخل وهو تعيين موضع الغلط او ما منعه بالدليل فهو غصب  
غير مسموع عند المحققين لا سئلوا منه بحسب انعم قد يتوجه ذلك بعد اقامة الدليل  
على تلك المقدمة المزمعة وان كانا ثالثا فان منع بان هذا هو النقص او ما منعه  
بلاشك

في سائر  
باب

بلاشك قد فهموه لم يسمعوا اذا قوا وان كان الثالث فان منع بالدليل  
فهو المعارضة او ما منعه بالدليل فهو مكابرة غير مسموعة اتفاقا واما  
وتفدية اية ارجوا عند المناقضة فان كانت المقدمة الممنوعة بالدليل  
او بالقيمة ارجوا ان كان مساويا له او منعه جردا غير مفيد اثبات  
مقدمة بدليل اخر او ما عند المعارضة فانعوض بدليل للمعارض او يصير  
الحجج كالاثبات بالعكس ان يكون بصدده التعديل قد لا يكون  
قد عيى بل ناولا عن الغير فلا يتوجه عليه المنع بل يطلب منه تسليم  
النقل فقل هذا الذي ذكرناه طريق المناظرة واما ما لها فهو انه لا يجوز  
امان يعي بالمعالي من اقامة الدليل على مدعاه ويسكت فذلك هو الاقام  
او يعي ان تلك عن التوضيح بان ينهي دليل المعطل الى مقدمة ضرورية  
او في سلمه وذلك هو الاحترام في ينهي المناظرة اذ لا قول لها على اقامة  
وفضا في الال الى نهاية واما آداب البحث فهي ان ينبغي للمناظر ان  
يخرج من الال الى الال في كتابه ومن استعمل الال في المناظرة ومن  
الال في المبحث ولا يأسن الاستفسار وعن الدخول قبل الفهم ولا يأس  
بالاعادة ومن التوضيح لما دخل له ومن روى ورفع الصوت وامثالها  
عن المناظرة ومنع اهل المهابة والاحترام من ان لا يحجب المناظر الخصم  
حقية هذا ما يراه في هذا الباب ومن الله التوفيق والهام الصواب

**بسم الله الرحمن الرحيم**

الحمد لله سلك هذا الطريق المشهورة في سائر اعداء بالكتاب الكريم وعقبه  
بما يدل على صفاته جليلة اياه الى انه يخلق بحسب صفاته جليلة تكليف بصفاته  
الكملية وذكر من بين ما يشير الى المطلوب من هذا الكتاب رعاية لصفاتهم  
المشهور في بداية كتابهم فالمانع اشارة الى المناقضة والمعارض اشارة  
الى المناقضة والمعارض اشارة الى المعارضة والمناقضة اشارة الى النقض  
اذ المشاركة التي تلك الصيغة عليها ليست بمعبرة فيه فان المقصود سبيل  
ليس فيها يشاد كذا في النقض وهو فلا يعنى الناقض ولم يذكره بدله لينا  
وذلك لفظا اعني قوله ولا معارض لقصائده والنقض والمانع كان قد ما على الموانع  
فيما ينبغي الا انه لم يقد له هو هنا لئلا يخلل المناقضة اللفظية او المعنوية  
على ان المشاركة في المادة فانه في الاشارة الى الحفظ في الصفات الاصولية  
هو نقص ليس الا فكله

في المناظرة  
ما اعطيت حديث الله

في المناظرة  
باب



اذ المعنى بالانشاء الذي هو الامر او حكم النسب منها الى الانشاء  
 كما ان المنقضة على عكسها ثم جانب اللفظ يستدعي ان يكون لا مانع حاله  
 من جلاله لكن المناسب للمعنى ان يكون له فعلية برعايه بنى المعنى  
 وان احوط الى منزلة تكلف في جانب اللفظ الى يبعد ان يكون استثنائيا لبيان  
 الاوصاف ثم قوله لفظا متعلق بالمانع على قول البغداديين حيث اجازوا اللفظ  
 جبلا بترك تنوين الاسم اجراء له بحرف المضاف كما جرى مجراه في الاعراب البصريين  
 او جوا في مثله تنوين الاسم لكونه مضارعا للاسم مع ما مثل لا يخرج من  
 زيد وجعلوا متعلقا ظرف فيما بين الوجود في قوله على الفتح كما في قوله زيد  
 هو خير المتدبر اي لا مانع ثابت لفظا منه والصلوة هي الدعاء وصلوة الله  
 تعالى رحمة محيى كذا في بعض الاقوال واقول كلامه يشعر بان المراد بالصلوة  
 ههنا هي الدعاء وهم ترجوا بان بحمد الصلوة انشائية دعائية حتى تكفوا  
 في عطفها على جملة الخيرية فيقدر وتارة لفظا نقول وقاوا اخرى بان جملة جديدة  
 ايضا انشائية وان كان على خلافه من ذهب بحججهم ولو كان المراد بالصلوة ههنا  
 الدعاء على النبي لم يطلبوا بعد وهو لا يقبله العقول السليمة فالمراد بالصلوة ههنا  
 بالصلوة ههنا صلوة الله تعالى على رسوله ويؤيده عطف السلام عليه في اكثر الكتب  
 واللام فيها الجنس والاشتراف العرفي الى الرحمة الكاملة لكن لا يصح حينئذ عطف  
 قوله وعلى الله فان اعادته كلمة على تدل على ان الصلوة على كل واحد من هذه الجملتين  
 فيلزم ان يكون الصلوة على سائر الانبياء انقص من الصلوة على الاله على ان  
 الاختصاص باحد الشئين ينافي بالاختصاص ادلة اولية في الادلة  
 جمع دليل وهو افة المرشد وما به الى رشاد اصطلاحا هو ما يمكن التوصل  
 به الى النظر فيه الى المطلوب جرتى هذا عند الاصوليين واما عند المنطقيين  
 فهو ان المركب من قولين يستلزم لذاته قول اخر ولا يمكن جملة على قول  
 المعنى وهو لا فالمراد به اما المعنى الواسع كما هو المناسب بقوله وسند ايضا  
 اما انهم قد دعوا اليهم وفي التعبير عن النبي بالسند عن الاول بالادلة من ههنا  
 الا وبتبها الى الخفي على الفطن فان اللفظ بناء معبر في مفهومه السند  
 الاله فلفظ الله واما المعنى الاخرى اي هم مرشد لهم ولا يخفى ان الولي قبل الاله  
 ليس بولي وبعد عن غير محتاج الى الرشاد فالاولى جند محمول على الجواز الى  
 الاخرى

تدقيق الجواز ان يكون  
 بالصلوة اي الدعاء  
 فلا اشكال في ذلك

فمن علم المناظرة والاداب علم المناظرة علم يبحث فيه عن الاعراض الذاتية  
 للابحاث من حيث التوجيه فالنوعية ان يوجاه المناظر كلامه الى كلام  
 الخصم والابحاث هي المناظرات والاعراض الذاتية لها مثل كونه المسموع مسموعا  
 يشاهد ويدور له وكونه النقص والمعاينة مسموعين بشا بعد فقط  
 الى غير ذلك فاعلم به ان هو نوعه هو الابحاث من حيث التوجيه والغرض  
 منه الاحتراز عن الضلال في المسئلة في البحث وسهولة النظر في الفهم و  
 وتفهم هذا ما استخرجته من كتب هذا الفن وقد نصرت الان ان  
 قلت الان اداة محال فلا بد من نظرها لما في قلت نعم الى ان مثل هذه العبارة يجب  
 اقتضائها في قرب زمان الفعل الى زمان التكلم ويمكن ان يقال ايضا ان محال  
 اسم الاجزاء من اواخر الماضي واول المستقبل فيصح الترتيب لما في اذ يجب  
 كون الظاهر في جوار الفعل على انه يجوز ان يكون هذا القول ظرفا للشرح لقوله  
 بعون الله المداد العلام ان السبغة المضارعة اي ثرها ولم يورث  
 سبغة الماضي لا جملة الاسمية الى ان صبغة الماضي لا تدل  
 على الاستمرار الجردى بل على الانقطاع وجملة الاسمية انما تدل  
 على الاستمرار الدوامي لا الجردى الذي هو المطلوب ههنا اما لان  
 كل جديدة لذة كما هو القضية المشهورة بين ذوي الطباع السليمة  
 واما ليدل على الاعتراف بالجزء عن استدامته فيجوز على ما قيل في قوله على الاستمرار  
 فانظر الى صبغة الماضي وتبينه بالجردى فانظر الى جملة الاسمية والقصر  
 على احدهما تقصير واما ان صبغة المضارعة انما يدل على الاستمرار الجردى  
 بحسب المقام لا بحسب الوضع فانه بحسب الوضع انما يدل على حدوث الفعل  
 في الزمان المستقبل الا انه قد يقصد به الاستمرار على سبيل الجرد والتقصي  
 بحسب المقامات ووجه المناسبة ان الزمان المستقبل مستمر متجدد شيئا  
 فشيئا فتناسب ان يواد بالفعل الدائم عليه معنى متجدد على نحو جملة الاسمية  
 الى انقطاعه ومحال السرعة في زواله وكذا جملة الاسمية انما تدل على الاستمرار  
 الدوامي بمعونة المقام لا بحسب الوضع فان قوامنا زيد عالم انما يدل  
 على ثبوت العلم لزيد من غير تعرض لحدوثه وادامه اصله بل انما  
 يستفاد الدوام من وقوعه في مقام المدح والمبالغة لا من جوهه

فان معنى المصدر وان لم يكن  
 ان يتقدم عليه لا انه يجوز  
 ذلك اذا كان ظرفا لقوله  
 تعالى فلما بلغ معه السعي  
 مكة

اي بان جملة الاسمية  
 على الاستمرار الدوامي  
 لا بعرضية فيقول ان يقال  
 المقام في زينة عليه اي قوامه  
 احمدك بمع كونه في زينة  
 مستمرة



اللفظ كذا يستفاد من كلام الحق الشريف قدس في حاشيته شرح  
 التخصيص بهذا بند مع ما يترأى من التثنية في بين الخطبتين ولو حصل  
 اللام في الخطبة الثانية على اختصاص الحقيقة بالوصف لا يندفع  
 هذا ايضا فليتأمل لا يدل مرجحان واما الحكاية عن المحلب و  
 الغائب فانها وان دلت على حجة مرجحان ايضا لكنها لا تدل على  
 مرجحان واما الحكاية عن نفسه مع الغير فانها وان دلت على حجة مرجحان  
 ايضا الا انها لا تدل على حجة بخصوصه وليس المراد بحجة بخصوصه ان لا يشار  
 احد في مطلق محله فانه مذكور في عقله وشرعيها بل المراد عدم مشاركة الغير  
 في هذا الصادرة عن نفسه تأمل فيه بحث الا ان دلالة الحكاية عن نفسه  
 مع الغير على حجة بخصوصه مرجحان هو ان يكون من باب التعقيب فلا يندفع  
 فروجه بخصوصه وذكر المحل في عبارة عنه بلفظ خطاب استناده  
 يدل على انه تعالى لم يزل في هذا الموضع كأنه مرئي حتى يكون محله الذي هو  
 من العبادات في مقامه الاحسان المفسر ان الله تعالى في حال الشراة  
 التي هي حاملة من كون حجة على وجه الاحسان تاما في ذلك  
 في كون النبي عليه السلام الطريقة المذكورة المراد بها اشارة بصفة  
 المضارع واثبات الحكاية عن نفسه وذكر المحل في عبارة عنه بلفظ خطاب فانه  
 ذكره في عبارة عنه بلفظ خطاب يكون ان السامع الذي هي من جملة العبادات  
 له تعالى في مقام الاحسان فان قلت المقام مقام الصلوة او مقام  
 فلا يصح التعبير عنه تعالى بالمحمود في هذا المقام قلت لما كانت الصلوة  
 على النبي عليه السلام وعبادة له تعالى كانت مدله ايضا  
 فلا اشكال في التعبير المذكور على ان ساحة الجا اذا وسع مع  
 ان ذلك غير لازم فنقول ذكر المعبود بطريق خطاب الى الله تعالى  
 البهر المعجزات اي دلالة وجوده او كل ما كان كذلك كان اقوى الدلائل  
 اما الكبرى فظاهرة اذ لا معنى لكونه اقوى الاكوارها البهرها  
 الصغرى فان ثبت براء الاول بقوله وذلك لان اجاز لفظه ان كان قلت  
 هذا لا يثبت احد في غيره ايضا دليل لما قلت معنى الدليل ان في قوله  
 اعظم دلالة لثبوت دلالة نظيره التي هي البقاء ودلالة بطون في اى

يجوز ان يفهم المراد  
 بقوله ان لا يحسنه ولا ينفعه  
 فلا اشكال في ذلك

في كلامه الشارح  
 مسامحة لا يخفى  
 ملة

معانيه

معانيه الباطنة التي هي الارباب حقايق فلا شك ان ما فيه دلالة لثان  
 اقوى وظهر من غيره وبغيره تأمل فقامل وثبت الثاني بقوله مع الله  
 معونة باقية على وجه كل الزمان واذا كان كذلك كان وجوده معلوما بالمشاهدة  
 بخلاف البواقي فان وجودها لا يعلم الا بالخبر وليس خبر كالحب ان يندفع  
 ما خفي في خلقت تدبر من انه بقاءه كذلك لا يدل على البهرية وذلك لانه  
 مبني على توهم انه دليل على البهرية والاولى ويمكن ان يقال انه مؤيد بالبرهان  
 في بهرية دليل له دليل على خلقها فقامل واعلم انه لو دبر به جميع عجرات  
 بنسائه سئل الله تعالى عليه وسلم كما اشار اليه المحقق الشارح في  
 مختصر التكميل كان اسما اذ لا شبهة في كون جميع عجراته اقوى من عجرات  
 غيره قوله وشرعه افضل الشرايع الشرع من حيث انه يطلع  
 له يسمى بيا نيكون هذا كانه عطف نفسه لما قبله وانما كان شرعه  
 افضل لما اشار اليه بقوله الذي اه والى الله تعالى عن التكليف المشقة  
 التي كانت على اليهود وجوب قطع مخرج النجاسة وحرملة البسوة  
 مع الصلوة في بيت واحد وتعين القود والحق في المصروف  
 لحا من الارباب الذي كان في دين النصارى من شرايع النجاسات  
 ومباشرة في بعض وتعين العفو في القصاص الى غير ذلك كذا في شرح  
 المواقيف وتاويله في حجة الا تعطي الاول ان يدبر  
 ان يكون بنبينا عليهم الصلوة والسلام كالمقام المحمود في قوله في الجنة  
 ظراف لهما معان في قاي وسيلة اعظم الى وسيلة اعظم ممن شأنه  
 ما يشابه ذلك فضلا عن شأنه ذلك بعينه وفي هذا الجواب ليس  
 في قوله ممن شأنه ذلك فليز لان اختيار هذه العبارة وبغيره  
 نظرا لكونه شأنه ذلك اعظم ممن شأنه كذلك فليز لان اختيار  
 هذه العبارة وبغيره فليز لان اختيار هذه العبارة وبغيره  
 شأنه كذلك فليز لان اختيار هذه العبارة وبغيره  
 شيء وهو ان المدعى بكون نبينا صلى الله عليه وآله وسلم اعظم  
 من سائر الارباب في الدنيا والآخرة على ما بينه العرب وما يرى  
 البحث بين الارباب لا يخفى ان هذه المدعى لا يصلح ان يكون ملة  
 وما دل عليه الدليل انه لا اعظم منه فلا يتم التوقيف ويمكن ان يحكى

في كلامه الشارح  
 مسامحة لا يخفى  
 ملة



الحمد وسنونه ولهذا فتر بعضهم قول الفناء حمد الك بقوله اي الحمد  
 مدعى عمري ويمكن ان يقال مراد المفسر ايضا ذلك والمراد به ان البحث  
 بمراد الله في هذه الآية براءة الاله لانه لا يمتدح الا بغيره  
 على اشارته الى اسبق الكلام لا حله من براء اذا فاقا محابه في العلم وغيره  
 ولا استلزام صوت الصبي الدال على حيوة عينه ولا تشبهه ذلك الا ابتداء  
 بذلك الصوت والنفث البراعة اليه اضافة الصفة الى الموصوف  
 بطلاقة التور به هي ان يطلق لفظ الله عنان قريب وبعبارة وراية المسمى  
 البناء على مرتبة خفية فالبراعة هناك انما هي باعتبار ارادة مولا  
 البعده اعني المولى الاول والحق عليه كونهما في هذا العلم به لا المعنى فاودة  
 ذلالتنا انما هي المصلحة براءة الاستعمال الا انه المقصود هناك  
 والسائل من الحكم فالجنيس حينئذ هو الجنيس وهو ان يفتح اللفظ  
 في انواع اخرى وما عداها وترتيبها وانما هي ثنائها في بقاها وهذا ان  
 اللفظ ان ليسا بمختلفين في اعدادهم وفي الحروف المشتركة في علم الله به  
 في حكم الخفيف فمثل ان يكون من كلامه والمعنى وفي لفظه هو سائر اللفظ  
 ال اما فالجنيس الناقص وهو ان يختلف اعدادهم في اللفظ واللفظ  
 الساق بالساق الى ذلك يومئذ المساق واللفظ في ان الجنيس حاصل  
 بين لفظي الجنيس السائل انما في قوله تعالى ويوم تقوم الساعة يقسم  
 بالجرهون ما لبثوا غير ساعة المراد بالاول والبقية وبالثاني ساعة  
 من ساعات الايام فالاولى التعرض لهما ايضا الا انه تركها الظهور  
 اي وما يكون موقفا لا يعونه الله تعالى  
 وتوفيقه على ذلك اضافة الى دخول الباء على الفعل مستقيم عند  
 افعال اللسان كما قالوا او قيل المراد من هذا الكلام وقع الاسباب  
 والازلات وتوجه الى ذات قاضى حاجات اي الى النظر في حصول  
 مطلوب وهو انتفاع الناس بشيئ الى الاسباب والازلات كما استوعب  
 بقوله تعالى ويوم تقوم الساعة حصول الغيث عليه بل اعتماد ذلك على  
 عليه تعالى واستغنى عن منه تعالى فادخل الباء التي يدخل الاله على الفا

اشارته الى جوابه حينئذ  
 وهو منع عدمه  
 مدعى كماله على ما  
 في حديث ان ثلاثة من الناس  
 لا ينقلون عملهم وان ماتوا

كذلك

قال ان المناظر يجب عليه تحريها بالمباحث مع ان اخراج هذا القيد له  
 ثم اذا بصير على ما يفهم من تصور انفا هو قوة الادراك والتقدير  
 انما هو ليفهم سرها ان النظر هو هنا بمعنى التفات النفس لا بمعنى الابصار  
 وان كان استعماله في ايضا لا يختصا صها بلحاظ الاختصاص كما بين  
 بالاعا في مسائل في عرف هذه الصناعة وان كان اعم منها بحسب اللفظ  
 من غير تكلم اللفظ من جفاف الكلام وسبب انه المراد بالشك هو التكلم  
 على وجهه كخبره وكما افعله فلا يرد ما قيل ان المفارقة اعم من المناظرة  
 الا ان افعله بمعنى في المناظرة فلا يكون المفارقة التي ليس فيها مدافعة غير  
 من المناظرة سواء كان تلك المفارقة بالشك او بلا شك فالمناظر ترك قوله من  
 انتهى مع انه لو تركه لم يمتدح بفضيلة فليكن في كلامه مساحلة ومراده  
 ان المناظر ترك هذا القول مراد قوله من غير مدافعة بدله في  
 في احد في حكم اي وقوله وانتقائه على ان يكون المراد من المنظر هو النبوة  
 في احد او في احد قسمي حكم وهو موقوف والموقف على ان يكون المراد منه  
 متعلق بتصديق وانما في ذلك لا في كونها الفا كما موعلا وسائلا وصار بحث  
 من ان قوله والمراد بالنسبة النسبة الحكيمة اي النسبة بين بين فان  
 هناك بين الشيئين انما هي تلك النسبة او متعلق بتصديق وانما قال ذلك  
 لانه في المناظر انما كانا معللا وسائلا وصار بحث مناظره والمراد  
 بالنسبة هذا ان حمل الكلام على مذهب المتأخرين واما ان حمل على مذهب  
 المتقدمين فالمراد قوله والى الاختصاص نظر الجدية الصورية يعني انه لو  
 في النسبة فذلك لتبادر المذهب الى مفهوم النسبة فيختص تعريف المناظر  
 بالنظر الذي وقع في مفهوم النسبة وهي النظر في انها اعتبارية  
 ثابتة في نفس الامر فلا يكون التعريف جاء على افراد المعرف فلما  
 قال بين الشيئين علم ان المراد من النسبة افرادها المخصوصة  
 التي بين الشيئين فكان التعريف جاء على ان يقال لا يشك في النظر  
 في الصورة المذكورة اذا المراد بالنسبة فيها هو مطلق النسبة اي انما  
 نقول هناك نسبة مخصوصة بين مطلق النسبة وبين ما يطلق  
 عليها فلكل مناظره انما هو باعتبار تلك النسبة وفي بعض النسخ

رسم يميني



وقع لما اختص بحرف النفي والمعنى وان لم يعال ذلك لم يجز عن النظر في نفس النسبة من تلك الجبشة لم يختص النظر في هذا التعريف بصورة النظر في النسبة بين الشئان وصار شاملا للنظر المذكور من تلك الجبشة مع انه ليس بمنزلة قوله حقا أي وضع كان أي حفظ وضعه سواء كان صحيحا أو فاسدا أو هدره وضعه كخصم سواء كان صحيحا أو فاسدا وهدره ثم ان قصد اظهار اشارة الى جواب سوال في اوردته الشارح المسعودي وهو انه هذا التعريف غير شامل لما يكون الغرض منه تغليب الخصم وتغلبه على جواب ان يكون اظهار الصواب غرضه الاثبات في كونه شئ آخر غرضه فانه اعتم من قصد اظهاره في يده مع ارادة غلبه الخصم في دعواه وقصد اظهاره في يد خصم وقصد اظهاره في يدها كما كان في الصورة الاولى يكون الغرض اظهار الصواب مع تغليب الخصم وقيل قصد اظهار الصواب ليحتمل مع قصد تغليب الخصم حقيقة والكلام فيه ولا يخفى ان المراد من تغليب الخصم ان كان الجدل المذكور فيما سبق فالامر كما ذكر لكن لا ضير في عدم شمول التعريف بهذا التصرف بل لم يجرى قوله اظهار الصواب الا لقصد اخراجها منه ولما كان المراد بوجه الخصم الى غلبه وكوز دعواه حقيقة في الواقع فلو شربته في اجتماعه معه حقيقة ونقض هذا التعريف وجه اصل النقض انك بعد ما اردت من النظر في وجه النفس الى العقول لم تخلص من الشك بالمنع المحرر اذ ليس فيه توجه النفس الى العقول في النسبة لان المراد من العقول والملفات اليها في النسبة احوال تلك النسبة وصفاتها كالشئ والانتفاء والالتفات النفس اليها اثبات واحرة من تلك الصفات لها الا اثبات للمانع منعها لها وحاصل الجواب انه وان لم يكن له اثبات حقة الثبوت والانتفاء لها لكن له اثبات قوت الاثبات لها الا انه منعه في قوة ان يقال هذه النسبة ليست مثبتة فيكون له نظر هذا المعنى لكن وجه تخصيص النقض بالمنع المحرر على هذا التقدير لم يظهر لي فتأمل عندك تطلع وانما قد مر وانما قد مر وابتداء بها ولم يقدم عليه ما هو مقدم عليه في الواقع من ظاهري العقل كالحج بر مثالا لان المناظرة التي هي موضوع هذا القول لا يتحقق الا بان تمام وظيفة السائل اليها فوظيفته جزء اخر للمناظرة مساويا لها في التحقيق بخلاف وظيفة المعدل المقدمة لا يتحقق المناظرة بتحقيقها فهو جزء

وبعد ما اكتمل هذا وجدنا في بعض الاثرين بوق من هذا ما لا يوجزه احد منها وما يبحث عنه في العلم يجب ان يكون احوالها من ذلك للموضوع لذاته او لمساويه على ما تقر في كتب المنطق فلهذا لم يتصور احوال تلك الوظيفة واما التعريف للوظيفة المذكورة فيما سياتي اضر فلا نه يتحقق بسببها مناظرة هي جزء اخر لها فاحوالها من الاثر الذاتية للموضوع ايضا فلا يرد ما قيل ان الوظيفة التي هي وظيفة السائل عليها اقله في الوجود وان الدليل يتحقق في وظيفة المعدل ايضا فلا يظهر وجه التقديم لانه اما ان يمنع مقدمته الدليل اعلم ان المنع يطلق على معنيين احدهما العمومي وهو كونه مقبولا وثانيهما اخص وهو طلب الدليل على المقدمته فاما ان يحمل في عبارة المص على المعنى الاخص فيبالي عنقه وهو الدليل والمطلوب واما ان يحمل على المعنى الاعم فلا يصح قوله فان منع مجرد او بالسند فهو المناقضة ولا قوله واما منعه بالدليل فهو غصب المناقضة والغصب ناهي عن منعها بالمعنى الاخص لكن مع التعليل في الثاني دون الاول لان منعها مطلقا تامل وانما قد مر اي منع مقدمته دليل على ان يكون الامر للعهد والمنع الذي هو منع مقدمته الدليل كما في قوله هو ان هذا الشاهد للمنع فيكون هذا اشارة الى ان المنع يحل بالمعنى الاخص ايضا قوله فهو المناقضة المفهوم من هذا ان المناقضة هي منع مقدمته مجرد او مع السند فلا يشمل ما اذا عورض في دليل المقدمة فانه مناقضة بالنسبة الى الدليل الاول على ما سبق مع انه ليس منع مجرد او مع السند بل بطلان الدليل بطلان قوله وهو تعيين موضوع الغلط واكثر ما يورد بعد النقض الاجمالي وهذا منشأ قول الاستاذ عليه الله تعالى في حاشيته ان محل يطلق على التفصيل بعد النقض والاشارة الى ان هذا القدر من الفوق لا يستلزم الا ان يكون بينه وبين الاثر عموم وخصوص مطلقا وذا لا يجوز بين الاثرين واذ لك امر بعنده بقوله بل يكفي اه اي لا يتعوض فيها البيان منشاء الغلط محلا في محل الكفاية اضافة الى ان الاثرين المنع مع السند نقضا ولا يخفى انه لا اشاق لما بعد كلمة بل مع ما قبله لكونه حال

في الجواب وهو انه يجوز ان يكون اطلاق المناقضة على الصورة المذكورة على سبيل المجاز او على سبيل الاشتراك منه



حال المودر بخلاف ما يعرف فالاولى ان يقال وينبغي بالواو بدان الاول  
 ان يترك المنع ايضا اذ المنع هو طلب الدليل اي باقامة الدليل  
 وفائدة التعيين دفع ما يقال ان الدليل على المنع بمعنى طلب الدليل تمام  
 لا معنى له فهو غريب ظاهر هذه العبارة يدل على ان الغضب  
 هو نفس المنع لكن المشهور انه هو مجموع المنع والتعليل بل الحق  
 انه هو التعليل فقط واعلم ان الغضب انما هو طلب الدليل على المقدمة  
 مع اقامة الدليل على خلافه وليس ابطال المقدمة من اول الامر  
 كما توهمه بعض النقاد كيف يتصور وقوع في المناظرات وقد اشار  
 اليه العلامة القفاذاني في باب الاشارة في التلويح بقوله ثم ابطال  
 القائل اه وبه يشعر كونه اشارة الى الكيلاني والشارح المسعودي  
 فان قلت اذ لم يكن غصبا من اي طرف فانه هو قوله وادركه بالتقدير  
 ان ينقض اجمالي شيئا على ما قالوا في ابطال الزعم في اول الامر شامل  
 ولا يخطئ قوله فهو غضب ظاهر هذه العبارة يدل على ان الغضب هو  
 نفس المنع لكن المشهور انه هو مجموع المنع والتلويح بقوله ثم ابطال  
 كون انقلاب الوظايف مضافا الى كيف وهو حاصل في صورة  
 النقض والمعارضة ايضا فان يقال انما لم يسمع بان يتفرع العقل  
 لعدم دليله ان هدمه لا يوجب اثبات المقدمة المبنية وهو مطلوب  
 ويمكن ان يقال لما كان التلويح طائبا للدليل من العقل ولا كان الدليل  
 حقه بالنسبة الى تلك المقدمة فاذا غضب السائل ذلك قبل الاشارة  
 لزم الا نقول بل لا شبهة ولا يجري هذا في بناء الصورتين ولعل هذا  
 مراد من قال ان العقل مادام معللا يكون التعليل حقه ليعلم حقيقة  
 دليله او بطلانه فاذا غضب ذلك فقد فات غرضه فليست مل  
 نعم قد يتوجه اي يمكن للسائل اقامة الدليل على تلك المقدمة لكن  
 بعد اقامة اه لئلا قالوا ان المتوجه بعد اقامة انما هو استدلال  
 على انتفاء المقدمة مع الاستدلال اذ لا معنى للمنع بعد افساده  
 ليس بصحح اللهم الا ان يقال يتكلف وهذا هو الذي بعث الخوارج  
 اه ما بعثهم عليه ليس هذا بل هو ان الغضب يستحق جوابا بداني  
 فلا يخلص العقل من مرفقة الجواب وهو الرض من السماع الا انه  
 ايضا انه لا فرق بين حال ما الى انما مل منه

قالوا قد يكون  
 في الجواب  
 انما هو الذي بعث الخوارج

وحجج رجاع الدليل الى السند على ما ذكره بعض اهل فاضل او كونه المنع  
 في قوة دعوى نقض المقدمة على ما فهم مما نقل عنهم ومن لم يقنع  
 بقدرتي في هذا الفهم فعليه مراجعة شرح الاداب للقطب  
 الكيلاني لانه راجع الى منع شيء من مقدمات دليلها ليس للمار ليس المراد من هذا  
 شرط او شرط او ذلك لانه اذا كان كل واحد من شروط الشيء واجزاؤه  
 صحيحا كان ذلك الشيء صحيحا بالضرورة فاذا كان مجموع دليل من حيث  
 المجموع فاسد فلا يكون فساده الى افساد شيء من الشروط او  
 احدهما بخلاف حكمه هو راجع الى استلزامة الحال ونسوية  
 لو لم يكن دليل لزم ثبوت المدعى في صورة الخلف وهو باطل بالتقابل  
 بينهما ليس الا باعتبار كثرة هذا القسم من الشاهد واعلم  
 دفع لما نشأ من قوله خلف حكم عنه ان اجراء الدليل بعينه لزم  
 في النوع الاول وتقرر مدفع ان قولنا خلف حكم عنه اعلم من تخلفه  
 عنه بعينه ومن تخلفه عن زبدته وخلافه منه هذا وليس معنى جريان  
 الدليل بعينه في مادة الخلف ان لا يتفاوت دليلان الا باعتبار الحكم  
 عليه في القضية الاقرباينة ولا يتفاوتان الا باعتبار جزء المنكر من القضية  
 الاستثنائية للاحققه بعض المحققين في حاشية الرسالة العنصرية  
 وقد ينقض الدليل بترك بعض الصفات فان كان لذلك البعض  
 مدخل في ثبوت الحكم يكون مدفعه او لا فيكون من قبيل اجراء الدليل وادركه  
 فيلزم دفعه باحدى الوظايف المذكورة فيما بعد مثله قال الشافعي  
 في نفي بيع الغائب انه مبيع مجبول الصفات عندنا قديم حين  
 انعقد وكل ما عدا شانه فلا يبيع ببعده فيقول لنا قضي هذا فنقول  
 بما لو تزوج امرأة لم يرها فانها بطلت الصفات عندنا قديمين وحال  
 انه يبيع فقد خذف كونه مبيعا وذلك لان المنع اشارة  
 جواب سؤال اوردته كحفي وهو انكم كيف تجوزون منع مقدمه  
 معينة من الدليل بلا شاهد يدل على المنوعة ولا تعدونه مكابرة  
 ولا تجوزون منع الدليل بلا شاهد يدل على المنوعة وتعدونه  
 مكابرة فلا بد من الفرق بينهما وحاصل الجواب ان المقدمة المنوعة

هذا  
 من عدم كذا الا بطل  
 نقضه وما ذكره بعض  
 الا فاضل من ان الرجاء  
 المذكور هو المفهوم  
 من كلامهم مكة  
 اصلا  
 الدليل في الموضع المدعى  
 ضرورة ان تعد  
 يستلزم تعد الدليل  
 بل معناه ان لا يتفاوت

في علمنا



غير مدلل فبقوله يكون بمعنى طلب دليل فيسبح لان استعماله غير  
المعلوم اي غير المعنى جائز فاذر بما يؤدي ذلك الى عجز المعلن عن الاثبات  
فيحصل الاثبات المقصود للسائل واما نفس الدليل فهو مدلل بالمقدمات  
المذكورة فيه فبما وصفتها على ما ذكره بعض المحققين للرسالة العنصرية  
فدليله ثابت في نفس الامر فيكون راجعا الى جهل السائل اياه وهو لا يفسد  
المعلل اذ لا يلزم من عدم علمه بالشئ عدمه في الدليل والحاصل ان مدعي الدليل  
بلا شاهد اما بمعنى الطلب فلا يجوز واما بمعنى الاستعلام فلا يضر فان قلت  
هنا احتمال اخر وهو ان يكون بمعنى الا بطل قلت ابطله بديهي فلذا لم يتصور  
له هذا ما يتكرر في هذا المقام بعد جدي وكذا واعلم ان المعارضة تختلف  
في ان المعارضة منع كدال او منع دليل فذهب بعضهم الى الاول وبعضهم  
الى الثاني والمصنف في الكلام في المتن على الاول وفي الشرح على المذهب الثاني ويمكن  
ان يقال ايضا المقصود من هذا الكلام بيان ما في تعريف المتن من المسامحة وهو  
انه تعريف بالاولى حتى يصح قوله فيما بعد فالتعريف لدليل المعلن بما مر من طبقة  
السائل على احتمال على نقيض الحكم اي على منافيه سواء كان نقيضا  
حقيقيا او اخلاص منه او مساويا له ويمكن ان يقال ان الدليل كدال  
على اخلاص منه من نقيضه او على مساويه دال على نقيضه ايضا فيكون  
هذا الكلام اشارته الى ان المعارضة في صورة كون الدليل على الاخص  
او المساوي عما هو من حيث انه دليل على النقيض لا غير ويكون  
بالنسبة الى تمام الدليل منافيه لتعلقه بمقدمته لكن تعريف المناقضة  
لا يشمل تمام الدليل والمعارضة في الحكم الوجيه لتخصيص هذه الاقسام  
بالمعارضة في الحكم اذ يجري في المعارضة في المقدمه ايضا ومعارضة  
فيها معنى النقيض المشهور ان المعارضة مطلقا في قوة النقيض الاجمالي  
في العقليات فلا وجه لتخصيص معنى النقيض لهذه المعارضة الا ان يقال  
الوجه ظهور فيها اما ان يكون بدليل المعلن بعينه اتحاد الدليلين  
مادة وصورة لكن لا من جميع الوجوه كما هو المتبادر والاولم يتصور  
التعارض بينهما بل باعتبار خصوص الصورة وبعض المادة وهو  
هذا الاوسط في الاقسام الاثناينة وجزء المنكر في الاقسام  
غير مدلل فبقوله يكون بمعنى طلب دليل فيسبح لان استعماله غير

يرد على الثاني انه  
يلزم دخول المعارض  
في النقيض فلا يكون  
غيره الا ان يفسد  
الشأن بغير  
المقابل له في كل  
دلالة

او يكون هذا البيك بالنسبة  
الى المقدمات فانه مأخوذ  
ايضا انه لا يكون حكما بعد فيه ثاملا

به عن الضلالة وبسهولة طريق الفهم والتفهيم فالابحاث هي المناظرات  
والتوجيه تماثلها قوله وقد قصرت الالوه في الترتيب او الحال  
او اخر الماهي واول المستقبل ولا يجب كون الطرف معيار للفعل له اثر  
صيغة المضارع دون الماضي والاسمية فالمقيد في المدلول ناظر الى الاول  
وقيتن الى الاخير والمقصر على احد هما تقصير واختيار تلك الالوه ارباء  
للجزم عن الاستدلال واما ان لكل جديفة لذة كما هو المشهور بين ذوي  
الغرة واعلم ان المضارع انما يبدل بحسب الوضع على حدوث الفعل في الزمان  
المستقبل الا انه قد يقصد به الاستمرار على سبيل التجدد والتفصي بحسب  
المقامات ووجه المناسبة ان الزمان المستقبل مستمر متجدد ونشأ  
نشأ فتناسب ان يراد بالفعل كدال عليه معنى يتجدد على نحو مجاز في الماضي  
لا ينفصل عنه وحال السرعة زواله وكذا الاسمية انما تدل بحسب وضع  
على ثبوت خبر البتة من غير تعرض كدورته وادامه بل انما يستفاد  
مدوامه من وقوعها في مقام المدح والمبالغة ليس بجوهر اللفظ ولهذا  
يندفع ما يترتب من تناقضين على ان الالوه في الثانية له اختصاص بصفة  
بالموصوف فليتأمل ليدل على حاله في حكاية عن المنى طبع الغائب  
بناء على ان حقيقة كدال اظهار الكمال على حدة بخصوصه من غير متبادر  
الغير منه كما في الحكاية مع الغير وفيه ان تلك الحكاية قد يكون  
من باب التغليب والمعنى شخصيه ولا يرضى به اللبيب ولا يترك المدح  
اي عاب عنه بلفظ محظ بالستغارة الى انه ملحوظ في هذا المعنى على وجه  
بقتضيه ليكون في مقام الاحسان او ليدل عليه او اظهار كمال  
الضراعة محاصلة من كون حده على وجه الاحسان وسلك في ذكر  
النبي الطريقة المذكورة فيه مسامحة والمراد بها طريق الاشارة  
والمذكر انما يعلق على النبي من جملة المحامد على انه مسامحة المجاز  
اوسع لانه ابهر المعجزات اي دلالة وجوده فانه اول الاول  
والثاني الثاني فلا يرد ان البقاء لا يستلزم الابدية على انه مؤيد  
لها بل امرية بقى ان عاين القرآن ايضا دليل على انه بل اغبر  
فلا يثبت الاول ويمكن توجيهه بان المراد ان فيه دلالة من جهتين

ان هذا  
بالنظر  
الى اختيار  
الاسمية  
مكرر  
في مجوز  
ان يحتمل  
الماضي

اي مبالغة في تقريب  
الفعل الى زمان التكل  
من قول الشاعر  
لله معنى المدعى  
في هذا المحرر  
الى فاعل الحمد  
لما سيجي من ان  
دال على الزمان  
ذلك القصر  
لحدث لا على  
الفعل  
فيه انه يلزم  
اه ان يكون  
وهو في المشهور  
يندرج في الثاني  
على هذا القول  
للموصوف  
كما كان في  
لان المدح  
على هذا القول  
طلب اختصاص  
بذات الله تعالى  
له

وهم يكتفون



خلاف غيره فيه من شرعة الشرع من حيث الاطلاعة  
 يسمى دينا ومن حيث الكتابية هبة فلهما مختلفان باختلاف  
 الالهية وجدة التسمية لانه الملاق الذي يراه والاله في حال  
 الشاكلة التي كانت في دين اليهود من وجوب قطع شجرة الخياصة  
 وحرمة البستنة مع كماله في بيت واحد في القود والخصف  
 المفرد المفتوح الى سن الادب الذي كان في دين النصارى من  
 مجاورة الخياصات ومباشرة الحيض وتعيين العفوف في القصاص  
 الى غير ذلك وسيله هي درجة في الجنة لا يعطى لواحده  
 برحى ان يكون بينا كالمقام المحمود فاي وسيله اعظم اي لا وسيله  
 اعظم من شأنه ما يشابه ذلك فضل عن شأنه ذلك بعينه فلا  
 يرد ان نفي الاعظم لا يوجب ثبات الالهية على انه اعتبار منه لكن  
 يرد انه من شأنه ذلك اعظم منه والى مرئيه شغل ما به في البحث  
 بين المحجب والسائل فيه شبهه الاله براد جريا نه في هبة ثم  
 براعة الاستدلال في كون الاله بدءا مشتملا على الاشارة الى ما سبق  
 الاله بطريق التورية لا بحقيقتها اذ في ان يطلق لفظه معنيان قريب  
 وجيد ويراد به المعنى الجيد بناء على قرينه خفية وفي لفظه سائل والسائل  
 ان يكون الواو ملكي فالجئس هو الحرف وهو اتفاق اللفظين الاله في الجنة والجنة  
 كالحرف في الجنة واما من كتابه فهو الناقص وهو قوله في عدد في الجنة  
 ان بين لفظي الجئس والسائل ايضا جئسا فان تعرف له كان نفسا في علم الادب  
 حال من الضمير او صفته الرسالة والى بليق كونه اقرا عند باب رسالة  
 اه فيه ان علم الادب من علم هذا الباب فلا حاجة الى جعلها للعلمي الاله براد  
 بياه الاسل في التعيين ما فيه مجتبا عن طريق الاقتصاد فيه خالفة للمراد  
 فقامل وما توفيقي الا بالله اى وما كوني مؤثقا لا بعونه الله وتوفيقه وتبيل  
 المقصود هو الاشارة الى انه لا يحتاج الى الاله والى ما يتوهم منها التوهم في جلال  
 الاله في نظاره والمقابلة قبل وهو الاظهر من الكل وفي كونه الظاهر من الغر ما لا يفي  
 على ادب ان يذكر مع انه في لفظه الصيغة والمراد بالنظر هو فيه ان  
 ترتيب الاله والى الجئس الى الجئس على المانع ذلك عند القول في الجئس

قوله في هبة فيه ان المستحق  
 من الشجرة على ان يلفه الاله  
 في الجنة والسائل للاستدلال  
 في قوله في هبة كذا لا يفتوح  
 تفسيره بالظرف في دفع الشجرة  
 كما قيل في نظيره وهو  
 في الجنة ما يشبهه الاله  
 ان يعجز خالقنا انه الاله  
 شاء اعمده فهو هبة  
 واجب باره شئ مستحق  
 في العلم الاله  
 للاستدلال العربي في دفع  
 الشجرة الاله ان التقدير  
 صاير في البحث بين المحجب  
 وانما الشجرة وجوده في زمان  
 بقاء الاله

ثم ان صفه وارد اوله ونيله ان المانع من حيث ما نفع لا يجب  
 عليه اثبات اصله بل يكفيه مجرد الاحتمال على انه يجوز ان يعلم ودوده  
 بالبراهنة بمنزلة البصر للعين البصر قوة مودعة في العصبين  
 الجوفيين اللذين يتلاقيا ثم يفرقا فيشارعا الى العينين وهما خارجة  
 انفسه الاله النظر هناك لا يكون مناظرة لانه في النظر  
 واجب لتعين محل النزاع ويظهر صحة كلامه بجانبين وفساد هذا  
 نظر عنه ويورد عليه ان اللازم من وجوبه تركه لو اوجب عند  
 عدمه الا ان يكون مناظرة لوجه البحث واجب وان البصرة  
 على ما يفهم من التصرف قوة الادراك او غير الوجه في التقييد تعيين  
 النظر تأمل في غير تكلم اي على وجه مخصوص بالادلة على ما  
 هو في سائر الاطراف في حكم الواردين عليه او  
 في حد تسميته وفيه التماثل كما كانا معللا وسائلا وصاير  
 مناظرة والمراد بالنسبة فان ما بين الشيئين انما هي  
 تلك النسبة لا يتعلق التسديد في ذلك ان تحمل الكلام على ما ذهب اليه  
 ادب باب التحقيق لا اختصاص هذه الصورة من الاله بالافراد بل بلفظ عام  
 ما يرد مفهوما فان قلت اها ان يصدق النسبة بين الشيئين على مفهوم  
 النسبة فلا احتراز او لا اجواز ان النظر المذكور من الافراد  
 قلت كونه مفهوما ليس بالاعتبار بل باعتبار نسبة مخصوصة بينه  
 وبين احواله والاحتراز على الاقل وفي بعض النسخ وقع حرف النفي  
 فالمراد بهذه الصورة هو النظر في الافراد وتوهمه انه لو لم يحترز  
 لزم شمول التعريف بما ليس من الافراد وتوهمه انه لو لم يحترز عنه  
 حفظ اي وضع كان اي حفظ وضعه في ان كان او ليسا وهذه وضع  
 وايضا فاسد ثم ان قصدا في ما قيل من ان التعريف قد يكون  
 عرضا والى ظهوره بانه ونوعيه من المراتب التعريف اما جلد  
 المذكور فدخله هو المحذور واما في قوله في المناظرة  
 محل كلامه ويريد ان يظهر من جانيه بوضوح ان في المناظرة  
 بعدم صدقه على المانع اه فانه وان كان له نظر بالمعنى

قوله في الاصل يعني انه لو قال  
 في النسبة فقد التبادر  
 الذهني الى مفهوم  
 النسبة فيختص انتهى  
 وفيه ان ملازمة المبادر  
 الى الذهن وكبرها وطول  
 هذه المعنى واجب للتحصيل  
 ما هو واجب للتحصيل  
 محل النزاع وظاهره  
 كلامه بجانبين وفساد  
 ملازمة من تركه  
 عدم حصول تلك  
 الاشياء الا في عين  
 محرابها بل من شرط  
 عدم حصول تلك الاشياء  
 اثبت في البحث  
 يلزم من قوله عرض حصول  
 تلك الاشياء ان يكون  
 عرضا في ذاته  
 الى تلك النسبة  
 وعلى كل ما يلزم من قوله  
 عدم حصول تلك الاشياء  
 الاله عند ذلك مناظرة  
 في ان في البحث  
 لا يكون عند مناظرته  
 اه بقوله او قال في النسبة  
 اه ممنوعة وانما يلزم  
 المبادر لو لم يكن قرينة



هو إمكان الدليل رجاء الدليل إلى السند والمنع إلى دعوى النقيض  
أو يصح إمكانه مبالغة في التزييف وقد عرفت وجهها آخر  
من بعد الضعيف من مقدمات الدليل ما شرطها أو شرطها إذا  
لا دخل بخلاف الشيء عن جميع الشروط والأجزاء **المراد** أحدهما بخلاف  
حكم هذا داخل في استلزام الشيء عن العلومات **المراد** بالغير  
باعتبار الموضوع في الافتراض وأجزاء المتكرر في الاستثناء  
منه في أن تعدد المدعى في تناقضه بقدر الدليل **المراد** بترك بعض  
الافتقادات فاما ان يكون له دخل في حكمه فالنقض لا يرد والى  
من قبيل أجزاء المنقضى **المراد** ما كبره قيل يجوز ان يكون جنس  
الدليل بدليها واجيب بدخوله في الشاهد الثاني وبأن الجواز  
العقل لا يضرب في محض الحق **المراد** الاستدلال وذلك بيان لسماع  
منع المقدمة بحدارون الدليل وتوحيده ان المقدمة غير مدالة  
بعدم جازم في الاستدلال **المراد** في ما يؤدي ذلك إلى الإخفاء  
أما دليل الثالث فمدل في مقدمته على ما مر من عدم استقلاله  
قوله الثالث وهو راجع إلى جملة كفاية لا سيما للعقل  
فيه فالمراد بغير المعلول غير المدلل وبالثبت دليل الدليل  
مقابله الدليل أي منع المدلول بتلك أو بناء على ما قيل من أنها  
منع الدليل و يلزم دخولها في النقص **المراد** ان يخصر الشاهد بغير  
المقابله على نقض حكم أي على منافية أو اشارة إلى أن المعارضة  
وقت ما يكون الدليل على الإخص من حيث أنه دليل على النقيض  
ويكون بالنسبة إلى تمام الدليل مناقضة مجازا من حيث تعلقه  
بمقدمته وفيه ان المناقض هو الدليل وليس بذلك باجته المقدمه  
والعارضة في كل بل مطلقا من الإجابة للتخصيص **المراد** بعينه  
أي باعتبار خصوص السوء وبعض المارة وهو هو وسط في الافتراض  
و المتكرر في الاستثناء وهو عارضة فيها معنى النقص في نفسه  
أو في المعارضة لتبديل الدليل وفي النقص تزييفه فكيف يجتمعان **المراد** في  
في التخصيص وهو الظهور والى فني مطلقا معناه في المشهور والبيان  
المراد في الاستدلال **المراد** في الاستدلال

المذكور من جملة ليس له نظير في النسبة المتنازع فيها إذا كان  
فيها يكون بأشياء أخرى والى العبارات تبدلها **المراد** في  
أنه مقوت لإثبات النسبة فكانه قال هذه النسبة غير  
مقبولة وعدم الإثبات من أحوالها **المراد** بعض من السلف بعض  
القدماء الطف **المراد** وأما قدماء أي بداء لها وان وظيفة العقل كالاستدلال  
على دعوى قدم في الوجود وليس المراد هنا ما هو الموقوف في المكان  
على ظننا **المراد** بعتاب كون المناظرة وهي من نوع الفن لا يحقق  
الإبانهما وظيفة السائل إليها في جزء **المراد** العلم لا يبحث إلا  
عن الإعراف الذاتية للموضوع فليست بتر **المراد** أي منع مقدمه الدليل  
فيه أنه المنع **المراد** بالمعنى الإخص أيضا ويرد أن منع التفسير اما  
الإخص في ما قد أورد أو لا عم فيصدق في على الغضب **المراد** ان يراد المطالبة  
جازا **المراد** فهو المناقضة بمر عليه ان المنع **المراد** ان يرد على  
وليس مناقضة **المراد** في تعيين موضع الغلط بالثاني من السند  
ما يورده بعد النقص حتى خص فيه البعض وليس مستلزم **المراد** و  
يشترط ذلك هذا قدر من الفرق لا يكفي بين الأنواع **المراد** في  
فيه هو الاكتفاء **المراد** بل يكفي فيه ان الاكتفاء لا ينافي الإيجابية  
فالمقام ليس بل والكفاية انافية **المراد** في يرد المنع مع السند  
بالمعنى أي ما يرد سبغته **المراد** طلب الدليل **المراد** في غضب الإيدي  
على الإطلاق **المراد** ان يكون بطلان به ليس من الغضب **المراد** ان قال به بعض أهل  
الغضب بل هو نفس شبهة أو معارضة تقديرية كابطال يرد على  
أي ان الغضب هو المنع أو الدليل والظاهر الثاني **المراد** في الإقلاوب وظيفة  
المتخيلين إذ السائل لما كان مانعا أو لما كان **المراد** الحق المعتل فاذ غرضه  
ذلك لزم الانقلاب بل لا ريب و لعل هذا **المراد** من قال  
ان المعتل ما دام معللا يكون التعليل حقه ليوافق **المراد** في دليله  
أو بطلانه فاذ غرض السائل ذلك فقدوات غرضه **المراد** في دليله  
النقض بالنقض **المراد** أي منع السائل **المراد** التوجيه فالاكتفاء به  
جليل **المراد** وهو الذي يبعث الجوز ان البطلان هو إمكان الرجوع  
الموجه من الدليل **المراد** في الدليل

أي المراد في النسبة  
على العذر الذهني  
وهي قائمة وهي  
كون المراد من  
بجانب العقل  
والسائل لأن  
التعليل والشواهد  
ليست عيانا بالنسبة  
بين الشئيين  
أو النسبة الكلية  
موضوعا  
قيل ان مراد الشارح  
بالتحيز على جدها  
الامة والامر بالمشار  
به إلى المنع المتعارف  
وهو اما ان لا يمنع  
المنع في  
المراد في  
المراد في  
الإشارة إلى المعنى  
الاختصاص على  
بأنه من  
وهو يتوقف فيه بالمراد  
في الدليل  
أو الاكتفاء في الأنواع  
أي بانية بالنسبة إلى الكثرة  
على مقدمة مبنية على الغلط  
قيل ان عبارة المضاعف  
تقدم على الدليل  
المراد في الدليل  
فالمعنى من الدليل



فهو مبني على قول الجمهور  
والا فقد سبق قول  
القول  
أي تخصيص وجود معنى  
النقض بالمعانية  
الفعلية  
منه إذا كان زيدا فقيرا  
وإذا كان محالاً لم يبدأ  
حيوان بالفروقة فيبين  
ملك القطين مساوات  
في التحقيق وقوله مساوات  
أيسا في الانتقاء، وأدغم  
فيما بينه والماضي من زيد  
وسلب عدم الفقر راغم  
وان ما كان بينهما لزوم  
فما اندمجت في التفسير  
الميراد من التصدير هو قول  
الشراح بما يلزم أقدم  
بالتفسير قوله أي الإزاحة  
فيه أن الإزاحة وخواتم الإثبات  
وأنما يلزم من قوله أن لو كان  
الاثبات مطلقاً غير مقيد  
بالفعل أو بالتبعية  
وهو أن يفسر صورته للعلل  
عند المعاني كالمسائل  
فكذلك الجزاء ثم قل  
والا يأتى التام  
فالمعلل عند المعارضة  
له وظلما في كل المعاني  
فإنه لا ينفك المعارضة للتوكل للبدل بما مر من الظاهر وهو لازم النتيجة المذكورة البينة بناقلا  
فيه أنه المصير أن لا يسأل عن حكم المشتق فيفيد عليه هذا أخذ الاتفاق نعم يكفي عليه تحقيق وظيفته

في النقلة ويؤيد لفظ الحكم والعلية وما يقال من احتمال كون البطل  
دليل المعاري من عند التقدير فيفنده ما فيه من كسور نه بان يكون  
من شكل واحد إلى من ضرب واحد ذلوه تعار من حيث تأمل قوله  
والا لا خذ المادة أولاً <sup>ان كان كانت نزوية اذ هي لا ترتب</sup>  
على الدليل وفيه ان البديل يمتنع مطلقاً بل مع الشاهد وهو  
حكم ولو اريد بجلي فالشاهد بل الدليل غير مقبول به على ما يشهد به  
عبارات الفحول <sup>وعلى الاول</sup> وأما على الثاني فلا يجري المنع كغير  
المنع ولذا لا بد من هذا الوجه ومقام المقال مقال المثال <sup>أي</sup>  
لأن ما للمنع بناء على لزوم اللزوم للمساوات أو بيان معنى المساوي  
في غيرهم لكن لا يصح حينئذ خص الإفادة فيه إذا المتساويين غير متقابلين  
ثبوتاً أو انتفاءً على أنه غير لازم من الدليل والملازم للتصوير التلازم  
في التفسير <sup>لأن</sup> السند ما يلزمه غير جامة للأخيرين  
مع الضيق وبعد ان اريد اللزوم في الرفع والتسند ما يقوى  
المنع بزعم المانع وان اريد بزعمه فالأعم كغيره وقيل لو بطل  
بطل وضوح المنوع تحقيقاً للعموم وفيه ما فيه <sup>أو بالعكس</sup>  
استطردى <sup>أي</sup> <sup>والا</sup> يلزم الإحفاء والتجريد واجب قبل ورود الكلام  
أو داخل في الإثبات <sup>أي</sup> في دفعه بالمنع أو بالنقض أو بالمعارضة  
في صحتها مناقضته وفي المتن يشملها إلا أنه إذا دفع الاستنباه  
بين الشاهد والسند فتعرض في شرحه بالمنع فقط <sup>في صورة</sup>  
التخالف أما صلة الجريان أو صفته فمثله صفة وأيا ما كان فمفعول التخالف  
داخل في منع جريان وتعلقه بالمنع بصير بالانفصال قوله إلى منع  
لزومها التأنيت تصحيفاً أو بتأويل المفسر <sup>فالتعريف</sup>  
ضمناً أو بناء على القول السابق في المعارضه <sup>أي</sup> على أنها لا تعارض  
كما إذا قيل أن الدليل بنفسه <sup>قوله</sup> كالسائل الأول ولا يقل سائلاً  
ليدل على أن الثاني كالأول في جميع الوظائف إذا التبينه في الكلام  
تشرى في الأحكام <sup>قوله</sup> قد لا يكون هذا عيباً أي في ذلك التعليل لكن  
من يكون بصدره مدع فيه وأن نقله عن الغير على اختصاص البين  
في أن ينفك المعارضة للتوكل للبدل بما مر من الظاهر وهو لازم النتيجة المذكورة البينة بناقلا  
فيه أنه المصير أن لا يسأل عن حكم المشتق فيفيد عليه هذا أخذ الاتفاق نعم يكفي عليه تحقيق وظيفته

بناقله لوجه له أو في بعض قوله ولما طلب منه التصحيح كان  
بصدره التعليل مطلقاً <sup>أي</sup> أي منع المنقول على كون طلب التفسير  
منعاً كما هو محقق وان ذهب بعضهم إلى خلافه <sup>أي</sup> وذلك لأن  
الانطباق ومنع المنع <sup>أي</sup> فينتفي بانتهائه أي المداد وهو الظاهر وحكم  
وهو الانطباق لقوله لعدم حكم <sup>أي</sup> على حدود أي التعاريف مطلقاً  
وفيها ان النقص ببيان المفاسد والمعارضة بتعريف يعترف به  
يتوجهان عليها كما قالوا <sup>أي</sup> وأما إذا حكم كما في التوفيق اللفظي  
وهو التعريف بلفظ الظاهر مرادف فان المقصود به افادة أن اللفظ  
لا ي معنى ونسب لا شهيرة المفهوم <sup>أي</sup> فان ذلك يجري إذا التجريد  
نفسه يترشح ونفسه بسورة المحدود في الذهن فإمثله إلى كمثل  
الكاتب <sup>أي</sup> لو تخلوا البحث عن امرين فيه بحث لجواز انتفاءه  
بالقواطع وان قطع النظر عنها فمردود به الثالث في حيز المنع  
واللفظ الجمل أي المشترك له الجواز بل هو قبيح إذا اللازم  
فيه بنادر غير المراد في التردد <sup>أي</sup> معنى اللفظ المجمل والغريب <sup>أي</sup> واللا يلزمه بيان  
أما بالنقل أو بتعيين المراد على سورة المشترك <sup>أي</sup> ولا يجوز  
في غيره ان قلت يجوز <sup>أي</sup> أو ستفسار في الجواز أيضاً قلت أما بالنقل  
إلى المعنى محققاً وإلى أرى فلا يجوز وأما بالنقل إلى المعنى المجازية  
نوعاً <sup>أي</sup> مفعول الغرض المناظرة قبل إثبات السائل لهذا في كل لفظ  
يفسر به لفظاً فيتسلسل وفيه أنه ان اريد إلى بيان بالفعل فمن  
وان اريد بالقوة فاللزم هو التقويت كذلك ولا يجوز  
فيه فليأمل <sup>أي</sup> لأن هو لاء الزائدة <sup>أي</sup> ويروي الأول  
هي الأولى أو فيها من الرقى والملازمة بالشرط ما ليس في هذه  
الرواية <sup>أي</sup> فيكون شيئاً له غلبته أقول من خالصه منه  
أظهره مصواب لا يبالى بغلبته فالوجه ان الاستحفاً يبين في  
الأنظار

قوله أي المنتهية أي  
المراد بالمجمل المشترك  
واللا يلزمه بيان  
بيان الشارح  
في التعليل لكن عدم  
لزم بيان السائل  
بالمجمل فالمراد به المشترك

أي  
الأنظار  
والله  
شعني  
ببيان



فان الحمد نسبة وليس هو ليس بنسبه فيصح حكمه  
يكونه من الفعل ويكون فعلا ولعل لهذا امر بالتبيين  
انما يدل اي سؤال فقله تقدير لما دل الكلام  
على تقدير اللام لا استغراق على ان كل حمد مرتبط به  
يلزم ان لا يتعلق حمد واحد بغيره تعالى اذ لو تعلق به لم يكن  
كل حمد مرتبط به تعالى وهو يناه في كون اللام للاستغراق  
وهو خلاف المفروض في نفس الكلام وحاصل الجواب  
منع لقوله اذ لو تعلق به الخ مستند الجواز تعلق بواحد  
بشخصين يعني البارى تعالى وغيره من الأشخاص وتعلق  
بواحد منهما انما يتصور بان يقتضيه دين في حمد واحد  
مثل قولك حمدت الله وزيدا فانه هذا حمد واحد متعلق  
بالله تعالى وزيدا ولا يخفى انه مع تعلقه بغيره تعالى  
كان كل ما يضاف مرتبط به تعالى فلا لالة الكلام على ان  
كل حمد مرتبط به تعالى لا يستلزم ان لا يتعلق حمد واحد  
بغيره تعالى فلا يناه في كون اللام للاستغراق ولا يلزم  
خلاف المفروض في نفس الكلام اللهم الا ان يراد  
كل فرد من افراد المتغايرين بالذات والاعتبار  
على تقدير كون اللام للاستغراق بتحرير المفراد من  
من المقدمه الى حاصله ان المراد يتعلق كل حمد  
وارتباطه به تعالى يتعلق كل فرد من افراد المتغايرين  
بالذات او بالاعتبار به تعالى ارتباطه به تعالى يتعلق  
بح لو يتعلق بواحد بشخصين على ما قلت يلزم  
ان لا يكون كل فرد من افراد المتغايرين بالاعتبار  
ثابتا له تعالى مرتبط به وهو خلاف المفروض  
في الكلام لان هذا الحمد المتعلق بهما وان كان  
واحد بالذات لكنه حمدان متغايران بالاعتبار  
فانه من حيث تعلقه بغيره مثلا متغاير لذاته من



تعلقه به تع مغير لذاته من حيث تعلقه به تعالى  
مغير لذاته من حيث تعلقه بغيره اذا كان كذلك  
من حيث تعلقه بغيره مثله لا يرتبط به تعالى بهذا  
الحيثية فلو ثبت فرد من الافراد المتغيرة بالا اعتبار  
لغيره مثله لم يصح الاستغراق ويكون محالاً للفروض في  
الكلام فلا يجوز تعلق احد بخصيص والبراد  
بكونه الافراد متغيرة بالذات كونها متغيرة بالذات  
والشخص سواء اختلفت بالحقيقة والنوع بان يكون  
بعضها من مقولة الكيف كالمجانبي الصادر من شخص  
فانه بالحقيقة واحد بالخصيص لان الشخص الواحد  
تشخص معروضه وبكونها متغيرة بالا اعتبار كونها  
واحدة متغيرة بالشخص بتغيرها الى ذواتها عليه كالسيد  
اللساني الصادق من كل واحد من مورد واحد  
المتعلق بالله وبغيره مثله سواء اختلفت على عليه او  
اختلفت هذا ما يتسرى في تحقيق هذا المقام وقد زال فيه  
اقدام الافهام قال المولى شيخ الاسلام وعندي انه  
لا يحتاج في الجواب الى تعميم التغيرات بالا اعتبار لان  
تحقق ذات مشروطة بافهام جملتها الى ذاتها  
ذات المحقق تدعى بتغير ذات المحقق ما فرض  
من الحمد الواحد المتعلق به تعالى وبغيره تع بالحقيقة  
حيث ان متغيران بالذات لا بالا اعتبار فاذا ارتبطت به  
تع كل فرد من افراد المتغيرة بالذات لا بالا اعتبار  
يلزم الحصر فتأمل اقول بتغير ذات المحقق بل المحمود عليه  
معالات تدعى بتغير ذات الحمد اذا كان الحامد مودعه  
واحد فانه عرضي وتخصه انما هو شخص محله ومعرضه  
وهو واحد بالذات وهو ليس الا الحامد بل انما تدعى  
تغير بالا اعتبار لضرب شخصين بغير واحد فانه لا يكون

الفرد

الفرد المتعلق باحد هما متغيرا بالذات فلا خبر بل يا  
بالاعتبار ولعله لهذا امر بالتمثل وبهذا التعريف عرفت  
ايضا فساد ما قال الاستاذ الفاضل سلمة القدر تع فيه  
انه لما كان الحمد بالنسبة بين الحامد والمحمود لا يجوز  
ان يتعلق احد بالذات بخصيص اذ اخذوا  
ما يتعلق به الحمد يلزم اختلاف الحمد بالذات فلا  
فلا تغفل انتهى ولعل وجه عدم الغفلة اشارة  
الى فساد ما قال لما قلنا ويجعل الكلام على الادعاء  
جواب سؤال مقدر تقديره انه اذا اردت كلام الا  
كل فرد من الافراد المتغيرة بالذات او بالا اعتبار  
وان استلزام كون الحصر مستفاداً فيه لكنه يلزم  
ان لا يثبت فرد من افراد الحمد بغيره تعالى وهو  
خلاف الواقع ضرورة بثبوت بعض الافراد لغيره  
تع ايضاً فلا يجوز هذا الارادة فبطل الجواب وبقي  
السؤال على حاله وحاصل الجواب ان كون خلاف  
الواقع مسلم لكن الكلام محمول على الادعاء عند ثبوت  
فرد من افراده للغير بناء على ان تحقق الغير للحمد  
ليس الا بفعله الجميل وهو ليس منه بل من الله تعالى  
اما كونه مخلوقاً له نعم كما هو مذهب الاشاعرة او كونه  
حاصلاً باقداره كما هو مذهب الاشاعرة المعتزلة  
في بعض النسخ اللهم الا ان يراد الحصر بمجوعة  
المقام اعلم ان افادة تعريف المند اليه الحصر بمجوعة المقام  
متفق عليه بين علماء المعاني صرح به المحدث في حاشيته  
التلخيص فلو كان مراد العلامة في قوله ان تعريف الجنس  
في الحمد لله تعالى بفيد قصر الحمد على الانصاف بكونه لله  
هو القصر بمجوعة المقام لما ردد عليه اعتراض السيد  
قدس سره بان هذا انما ينظر اذا قصد بالحمد كل فرد وما

استغراق



اذا قصد به الجنس من حيث هو فاغاي لازم اختصاصه  
بالله تعالى بدلالة على الاختصاص كما قيل جنس الحمد  
مختص بالله تعالى فيلزم اختصاص افرادها به انتهى  
فانه قد ستره بهذا الوضع الجنس على الحصر بمعونة  
المقام فلان لام الملك انما وضعت للاختصاص  
بمعنى الارتباط على ما بين في موضعه وان حكم قد ستره  
بهذا الوضع كما يفهم من قوله فانما يلزم اختصاصه  
باسمه تعالى بدلالة اللام على الاختصاص قال في اول  
صحيفة في حاشيته على الكشاف وشرح مختصر الاصول  
وقد نزل بلام التعريف والاختصاص على الاختصاص  
الجنس المستلزم للاختصاص المحامد كلها الا ان يقال  
يجوز ان يكون مراده قد ستره فيها الاختصاص  
المستفاد من كلمة اللام بمعونة المقام ويؤيده ما قال  
في شرح قول صاحب المفتاح واما الحالة المقتضية  
لتقديم المندرج ان تقديم المندرج قوله تعالى لكم دينكم  
والدين للحصر وكون اللام الجارة مفيدة للاختصاص  
بمعنى الحصر ان سلم لم تناف دلالة التقديم عليه لجواز  
اجتماع الأدلة على مدلول واحد فان في قوله ان سلم  
اشارة الى انه افادتها الاختصاص الحصري ليس  
باصح مسلم لانا نقول لو كان مراده قد ستره ما قلت  
لم يكن كلامه السابق نقله مقابل ما ارعاه العلامة الثاني  
اذ يجوز ان يكون مراده ايضا بافادته لام الجنس الحصر  
افادتها بمعونة المقام في لو كان مراده العلامة المتبادرة  
لام الجنس فقد افادته الجارة له بمعونة المقام عنده قد ستره  
لم يكن رد عليه فسوف كلامه قد ستره يقتضي  
ان يكون مراد العلامة من افادته لام الجنس للاختصاص  
الحصري في اعتقاده قد ستره هو الافادة الوثيقة

حتى يرد

حتى يرد عليه ما اوردته ويصح افادة اللام الجارة له فاللام  
الجارة مفيدة للاختصاص الحصري ومفيدة عنده  
قد ستره واما الثاني بين كلاميه ويمكن دفعه  
بان قوله ان سلم مبني على ما قالوا من انه لا يفيد  
الحصر لا على مذهبه وبان المنع لا ينافي الادعوى  
وهذا وما حققنا عرفنا من ادعاء ما قاله المولى شيخ  
الاسلام من انه افادة اللام الجارة للاختصاص  
الحصري عند السيد الشريف قد ستره انما هو بمعونة  
المقام لا بحسب الوضع ولا اعتبار عن هذا  
اعني ورود الايراد المذكورة على افادة اللام  
الحصر ان كان للاختصاص بنى اللام على قول السيد  
التنقيح قد ستره والمشار اليه بهذا هو ورود  
الايرادات على كل احتمال الا عن وضع اللام الجارة للاختصاص  
فلا يرد ما اوردته المولى شيخ الاسلام من انه يجوز  
ان يكون البناء عليه لانه حمل لام التعريف على بناء  
على انه المتبادر الى الفهم لا سيما في المصادر بناء على  
اللام لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على  
المسمى وبناء على انه مدلول اللام هو الجنس و  
والاستغراق من موجبات القرائن فلم يبق عنه  
حمل لام التعريف على الاستغراق حتى يستفاد منه  
الاختصاص من التقدم تأكيد ذلك الاختصاص فلزم  
الرجاء الى استفادة الاختصاص من لام الملك والجنس  
ولانه على تقدير الاستغراق وافادة الاختصاص لا يظهر  
كون التقديم لنا كيد ذلك الاختصاص لعدم تارة  
افادة التقديم عن افادة لام التعريف على ما قاله الفاضل  
الحلي فان هذه الوجوه يجمع مع الاعتذار المذكور  
فتأمل واعلم منشاء ايراده زعم كونه المشار اليه



لهذا في قول الفاضل الحاشي ولا اعتد ارع هذا هو ضعف  
 افادة لام الجنس والملك الاختصاص وقد عرفت انه  
 اشارة الى ورود الايراد المذكورة في بعض  
 تصانيفه يعني حاشية الكشاف وحاشيته شرح  
 مختصر الأول ولقد راجعت اليهما وجدت ما نقله  
 مكتوباً فيهما ومن لم يعتمد فليراجع الى اول صحيفة  
 منهما حتى يعلم عدم مراجعة من قال ولا يخفى ان قد  
 راجعنا صدر حاشية قدس ستره للكشاف فلم نجد  
 اشارة افادة الاختصاص اليها به لان على اختصاص  
 الحد به تعارض على اختصاص جنس الحد به تعارض الاختصاص  
 مستفاد من كلمة لام الملك متفرد حتى لو قيل لك  
 حميد بن الام لعل على الاختصاص بالجنس متفرد  
 من لام التعريف وليس المعنى انهما يريان معاً  
 على الافراد كما قال بعض العلماء فان الام الجارة منفردة  
 تدل على الاختصاص عنده كما نقل عنه انفا واما منافاة  
 هذا لما سبق من قوله وبيعه السيد التند في الاستغراق  
 فظاهر الاندفاع من تفيرنا ويمكن ان يقال مراد القائل  
 بدلالة لهما معاً لا على الافراد كما قال بعض العلماء فان  
 الام الجارة منفردة تدل على الاختصاص دلالة لهما  
 على مجموع اختصاص الحد به تعارض فانه ما دل عليه  
 ليس لام الملك فقط بل هو مع لام الجنس بل هو مع  
 مع افادة لام الاستغراق للاختصاص المقصود  
 عندهم فان افادته له وان منفعة اولاً لكنه اجاب عنه  
 بقوله اللهم اه وسلمه وقوله عندهم اشارة الى دفع  
 ما يمكن ان يقال ان الشارح الفاضل مختار فله ان  
 يبنى كلامه على اي من هذين السؤا لانه لا حاجة اه  
 من قبيل تعيين الطريق وهو ليس على قانون التوجيه  
 وحاصل

وحاصل الدفع ان الاول هو البناء على المتفق عليه الاعلى  
 المختلف فيه ولا يخفى انه ليس من قبيل تعيين الطريق  
 لا الى دفع المناقاة بين كلامه هذا وقوله فيما سبق  
 من وجه النظر الاول كما قال بعض العلماء فان الفاضل  
 الحاشي اجاب عنه بقوله اللهم اه وسلمه فلا يتصور  
 المناقاة بينهما حتى يدفع بقوله عندهم على ان يكون  
 كما قال كان مفيد لعدم دلالة لام الاستغراق على الا  
 الحصري عند الحاشي الفاضل وهو ليس كذلك  
 كاف في الدلالة على الاختصاص قال المولى  
 شيخ الاسلام اذا كان كذلك فلا شيء ولا يمسو غ  
 بعدل عن مرلول للام الذي هو الجنس الى الاستغراق  
 الذي من موجبات القرائن اقول افادة الاختصاص  
 فان كون الام الملك فيه في الدلالة عليه على قول  
 السيد التند قدس ستره بخلاف افادة لام الاستغراق  
 فانه متفق عندهم ثم قال ثم على تقدير كونه للاستغراق  
 لم ينسب الاختصاص الى لام التعريف بل الى لام الملك  
 كما هو المستفاد من كلامه فاي فائدة في اعتبار الاستغراق  
 وان ينسب لام التعريف فلا يضر كونه التقدير  
 لتأكيد الاختصاص من قبضه عدم الظهور التام  
 على ما عرفت اقول المستفاد من كلامه نسبة الاختصاص  
 الى لام الملك عند السيد التند قدس ستره لا عند  
 القوم الغير القائلين بافادته له فائدة اعتبار  
 الاستغراق وعلى هذا استفادة الاختصاص منه  
 فانه لا يستفاد من لام الملك على هذا القول  
 وايضا عدم ظهور كونه التقدير لتأكيد الاختصاص  
 على تقدير نسبة الاختصاص الى لام التعريف  
 لا يضر الفاضل الحاشي المتصديق للاعتراض على كلام



على كلام المشرح الفاضل فإنه يمكن له أن يقول بأن  
الأصل الاختصاص لا التأكيد إذ كونه للتأكيد ليس  
بواجب كما سبق قول به في قول الفاضل المصروع على نيك  
الصلوة هو على قول السيد البدر كما نقله مفصلة  
وأما التعريض للام الجنس في كلامه قدس سره  
جواب عما يرد على كفاية لام الملك في الدلالة  
على الاختصاص على قول السيد السند تقريرا لا يرد  
أننا لا نحتاج أنه قدس سره قائل بكفاية لام الملك في  
في المذكورة كيف وقد تعرض هو قدس سره للام الجنس  
أو سائر العبادة إليهما ولو كفي لام الملك في الإفادة المذكورة  
طال وجه التعريض وأسناد الإفادة إليهما وتقريرا الجواب  
أن تعرضه قدس سره للام الجنس ليس لأن له دخلا في الإفادة  
المذكورة بل لبيان اختصاص كل محله مع كما يستفاد  
من لام الاستغراق يستفاد من لام الجنس مع لام الملك  
أيضا لما قيل من أن اختيار صاحب الكشف الجنس على  
على الاستغراق مبني على مسألة خلق الأعمال على طريقة  
الاعتزال فإن أفعال العباد كانت مخلوقة لهم  
كانت المحامد عليها راجعة إليهم فلا يجرى جعل المحامد  
كلها مختصة به مع وراجعة إليه انتهى وبأن اختصاص  
للجنس ليس لما قيل في الإلزام اتفاق للزوم ما يدرج على  
على تقدير الاستغراق أعلم أن البيان هذا لبيان منه قدس  
سرّه تحقيق لما ذهب إليه صاحب الكشف من أن لام  
التعريف في الحمد للجنس لا للاستغراق وليس كما قال  
في تفسيره في قوله فإن قلت ما معنى التعريف في الحمد  
قلت هو نحو التعريف في إرسالها العراك وهو إلحاق  
إلى ما تعريفه كل أحد من أن الحمد ما هو العراك ما هو  
بين أجناس الأفعال والاستغراق الذي يتوهم كثير من الناس

وهم منهم انتهى كلامه كما ذكر بعضهم وكيف يكون  
مراد الدفع أنه قدس سره أي كلامه كمال التأييد قال  
في حاشيته على الكشف بعد بيان معنى قوله ما معنى التعريض  
في الحمد وأيضا الحمد كمال الإيضاح فنقول المحض جعل  
الحمد محمولا على الجنس دون الاستغراق إلا أنه اقتصر  
ههنا على ذكر جنس الحمد وامتياز بين أجناس الأفعال  
ولم يتعرض بشموله وأما طلبة لأفراده لأنه قال في بعد  
بعد الدلالة على اختصاص الحمد به ولم يقل بعد الدلالة على  
اختصاص المحامد والتمسك في ذلك بقوله والاستغراق  
الذي يتيقن منه المحامد وهم قد كشفنا عند غطاء فقيل  
الجنس على الاستغراق مبني على مسألة خلق الأعمال على  
طريقة الاعتزال فإن أفعال العباد كانت مخلوقة  
لهم كانت المحامد عليها راجعة إليهم فلا يصح  
جعل المحامد كلها مختصة به مع وراجعة إليه  
وقساده ظاهر لأن اختصاص الحمد بالجنس به  
يستلزم اختصاص أفراده بذلك وجد فرد بغير  
لثبت الجنس له في ضمنه وقيل مبني على أن هذا  
المصدر رتبة أفعال وسادة مسارها وأفعال  
أفعال لا تعود لالتزام الحقيقة إلى الاستغراق  
وقد بات ذلك لا ينافي قصد الاستغراق بمعونة  
المقام واقتضاء الحال وقيل أنما اختاره بناء  
بناء على أن الجنس هو المتبادر إلى الفهم  
الشايع في الاستعمال لا سيما في المصادر  
عند علماء الفرائض وهو أيضا مردود لأن  
المحلى بلام الجنس في المقامات الخطابية  
يتبادر منه الاستغراق وهو الشايع في  
في الاستعمال هناك مصدر كان أو غيره وا



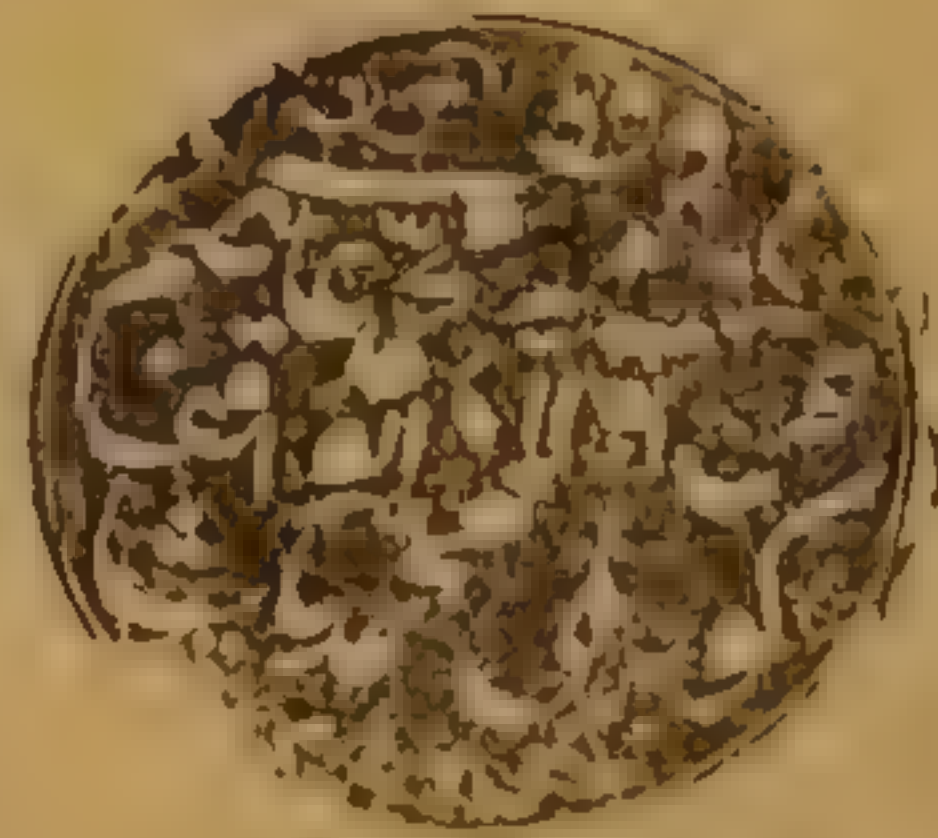
وادى مقام اولي لا خطية الشئ والاعاطة من  
 من مقام محض الحجة بانه سبحانه تعظيما له  
 وتجيد فؤيده الاستغراق كنار على علم وحقوق السبب  
 والاختيار فحوائد اختصاص الجنس مستفاد من جو  
 الكلام ومستلزم لاختصاص الافراد فلا حاجة في تأ  
 المقصود الذي هو ثبوت الحجة له <sup>بامرنا</sup>  
 انتهى كلامه قدس سره بعبارة الشريفة وليس  
 مقصود قدس سره بهذا التحقيق الا ببيان طو  
 صاحب الشاف ومهد كلام غيره فانه ما ذكره  
 بعضهم وايضا هذا مطلقا اي فقد كان  
 عن افاضة اللام او مؤخر الاستلزام كونه  
 تأكيد للاختصاص المستفاد من لام الملك  
 بل تأخير افادته لازم او المؤكد لا بد ان  
 ان يكون متأخرا عن المؤكد

في افادة

عن المؤكد في افادة المعنى قال الفاضل ابن الصدي في بصير  
 قوله مطلقا سواء كان الاختصاص بمعنى الارتباط او  
 الحصر وقال بعض العلماء فيه اي سواء كان الاختصاص  
 المستفاد منه عين الاختصاص المستفاد من اللام  
 او غيره اقول هذا التفريق ليس بشيء لانه لو كان المراد  
 كما قالوا كان قوله مطلقا مستند كما ههنا لا بد ان  
 هذا السؤال منع كون افادة التقديم له بعد افادة اللا  
 له بناء على ان بعدية الافادتين صفة لازمة للمؤكد  
 واما كون الاختصاص بمعنى الارتباط او الحصر او  
 كون المستفاد من التقديم عين المستفاد من اللام  
 فيجوز اخرا لا يلحق له بهذا السؤال نعم هذا الاعتراض  
 الثاني على الثاني اذ الظاهر من الافادتين صفة لازمة  
 اقول افادتهما عبارة عن دلالة لهما ودلالة لهما معا كونهما  
 بحيث يفهم منهما معنهما معا في انه واحد وفرد معنهما  
 في ان واحد منجمل فان الذهن بسيط لا يتوجه الى شيئين في  
 ان واحد فترجع اليه ان يكون افادة احدهما متقدمة  
 على افادة الاخر بحيث بان السجود هو توجه النفس  
 نحو الشئين متنفذين بالزات لا توجههما نحوهما متنفذين  
 بالتبع وما نحو فيه من قبيل الثاني او معنهما متفرد  
 والذات غير منفصل بالمفهوم لانهما معنى صر في لا يكونان  
 ملحوظين بالاشتغال وقصد ابل بالتبع وفي ضمنه  
 حطة متعلقهما ذكر بعضهما في الجواب عن اصل السؤال  
 ان الناخير غير لازم بل يكفي في هذا التاكيد ان يكون كل  
 من الشئين متنفذا في الافادة نعم لو كان المراد بالتاكيد  
 كيد النحوي الذي من النواع لزج الناخير انتهى اقول  
 التاكيد هو افادة معنى المفاد او لا فيلزم الناخير لانه  
 لو لم يوجد المفاد ولا كيف يصح ان يقال هو افادة المعنى



المفاد أو لا فيلزم التأخير لأنه لو لم يوجد المفاد  
 أولا كيف يفتح ان يقال هو افادة المعنى المفاد او لا  
 فان قيل ما تقول في التأكيد بان وان واللام والقسم  
 واما الشرطية وحرف التبيين وقد التخصيفية وغير  
 مما يكون افادة مقدمة على المؤكرات بها اقول افادة  
 المؤكرات بالفتح فيها مقدمة على افادة المؤكرات  
 بالكسر ولو بالزات فان معاني الحروف تابعة لمعاني  
 الاسماء والافعال والتابع مؤخر عن المتبوع بالزات  
 ولما كان معينا التقديم واللام حرفيا لم ينصرف  
 افادة احد هما مقدمة عين الاخر بل الظاهر معية الا  
 وبما قرنا عرفت عدم اندفاع السؤال بحال المولى شيخ  
 الاسلام من انه لا يلزم التأخير في التأكيد كما في الامثلة  
 المذكورة نعم يمكن الجواب عنه بما قاله هذا المحقق من ان المقد  
 يقال للمزال عن الاصل فاصل كالحمد الحمد لله ثم وقع  
 التقديم فافادة اللام للاختصاص باعتبار الاصل مقدم  
 ومن ان التقديم وصف الوصف بل الموصوف فافادة الوصف  
 للاختصاص بعد افادة الموصوف الحق ملاحظة اللام في قوله  
 لك ترك على الاختصاص الذي هو وضعت له فيه فالانتم ذلك كيف  
 ومعاني الحروف على ما بين في موضع جزئيات الكلمات فلا بد  
 في لا يئنه من ان تمام لفظ الحمد ولا يئنه بجزء ان تمام من قوله  
 على اختصاصه تعالى فانه كلي وبهذا عرفت ان تسليم المولى شيخ  
 الاسلام ومن تبعه بدلالة اللام في ان تمام متعلقه على اختصاص  
 شيء ما ليس بسالم فليتأمل اشارة الى ما ذكرنا وكون الامر  
 بالتأمل اشارة الى ان الاختصاص المستفاد من لام الملك عام  
 ومن التقديم خاص فلا يكون احدهما تأكيد الاخر لانه لا بد فيه  
 من العينية قال بعض العلماء وتبعه المتأيدون لا يسجد لاد  
 المقهور منها من الجواب بان التأخير لا العينية لان مدار السؤال  
 هو الاول



هو الا والاشي هو ثبت بهذا المقدار نعم لو كان السؤال  
 بالعينية واجيب بهذا لان قد عليه ذلك لكنه ليس  
 كذلك والحاصل ان التأكيد صفتان لا زعمتان التأخير  
 والغيبية والاعتراض الاول مبني على انتفاء الاول  
 والثاني وهو قوله واعتراض ايضا هبني على انتفاء الثاني  
 على انه يمكن الجواب بان الخاقن باعتبار العام الذي في عنده  
 تأكيد للمطلق كما ذكر بعضهم واعتراض على الدليل  
 المذكور اه منع لاستلزام الدليل للدعوى وهذا الاعتراض  
 في بعض الجواهر على الشرح قال فيها فانه اللام يفيد  
 اختصاصا لحد للخاص والتقديم لو افاد الاختصاص  
 ههنا لا افادة اختصاصا للجزء المسند لا للخاص طب  
 فام يفتح التأكيد لان الاختصاص المستفاد من  
 اختصاص الحمد غير خوها اقول هذا ايضا في ما سبق من ان  
 اللام يدل على الاختصاص بجزء مجرد الانضمام  
 متعلقه فانه لو دل بجزء الانضمام لكان على اختصاص  
 شيء ما له تعالى لا على اختصاصا من الحمد تعالى و  
 ويعلن ان محاذ بان كونه معناه اختصاصا من الحمد  
 نعم انما هو بغير كمال المسند اليه وكون اختصاصا  
 شيء ما له نعم قبل ذكره فبعد ذكره يحصل البيان ان  
 فيكون لام الاختصاص المستفاد من اللام اختصاصا  
 الحمد به نعم كما قال المولى شيخ الاسلام يستلزم ان  
 بالاختصاص به نعم يعني يستلزم قصر الحمد بثبوته  
 في صفة الذي هو اختصاصا من الحمد به تعالى وعدم وجوده  
 في صفة الذي هو كونه مشتركاً بينه نعم وبين غيره  
 او كونه مختصاً بغيره نعم وهذا القصر قصر الموصوف  
 الذي هو الحمد على صفة الذي هو اختصاصا به نعم  
 قصر اضافيا بالنظر الى صفة كونه مشتركاً بينه

ض

اللام

ص

ص

ص



بينه تعالى وبين غيره أو كونه مختصا بغيره فإن الحقيقي  
 منه لا يكاد يوجد قال في التلخيص وشرحه وهو على قصر  
 الموصوف على الصفة من الحقيقي لا يكاد يوجد لتعدد  
 الإحاطة بصفات الشيء أو ما من موصوف الأول  
 صفات يتعدى إحاطة المتكلم بها فكيف يصح قصره  
 على صفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول إن هذا النوع  
 من القصر مفضل إلى المحال لأن للصفة المذهبة تقيضا للشيء  
 وهو أيضا من الصفات فإذا نفيت جميع الصفات لزوم  
 ارتفاع التقيضين وبما فسرنا ينبغي عندك لزوم  
 كونه أما مشتركاً بينه تعالى وبين غيره أو مختصاً بغيره  
 لعدم اختصاص الحمد باختصاصه به تعالى ولا يرد ما  
 بعض الفضلاء من أن اختصاص الحمد بالاختصاص بالقدرة  
 مع من قيل قصر الموصوف على الصفة ولا يلزم من  
 من عدم كونه مقصوراً على هذه الصفة وتجاوزها  
 لغيرها أن لا يكون الحمد مختصاً به تعالى الجواز أن يكون  
 الحمد مشتركاً بين هذه الصفة وصفة أخرى وهي مثلاً  
 كونه صادراً عن اللسان فقط مع اختصاص الحمد  
 به تعالى فاته هذا مبني على أن يكون القصر حقيقياً  
 ولا فقد عرفت اللزوم وبهذا أيضاً عرفت ارتفاع  
 ما أورده من منع الملازمة على تقدير رجوع الضمير  
 في بينه وغيره إليه تعالى أو منع لزوم عدم كونه الحمد  
 مختصاً به تعالى على تقدير رجوعها إلى هذا الاختصاص  
 فيبين المعنيين تلازم فيمكن أن يعتبر التأكيد  
 بوجوده ثلث الأول كون الاختصاص المستفاد  
 من التقديم مطابقة تأكيد لما استفاد من اللزوم  
 التزاماً والثاني كون ما استفاد من التقديم التزاماً ما

تأكيد لما استفاد من اللزوم مطابقة الثالث كون المطابق للتقدم  
 تأكيداً للالتزام والالتزام الأول تأكيداً للمطابق للثاني هذا  
 ثم لا يتوجه على هذا أنه لا يكفي في هذا المقدار في التأكيد بل لابد  
 أن يكون كلاماً معني التأكيد والتوكيد مطابقاً لجواب بقوله وهذا  
 المقدار كاف في التأكيد على ما لا يخفى هي الإشارة إلى الاعتراف  
 بالبحر من أداء الحمد ووجه الإشارة هو أنه لما اردت جملة الحمدية  
 بقوله والمئة ابرزنا بحجة تنبيهية على اظهار العجز عن أداء الحمد  
 كما ينبغي وهي أنه لو كفي قولك الجملة أن يكون بأداء له على ما  
 ينبغي لما ثبت المنية له نعم فإن من المعلوم أن من ادعى خدماً  
 أداء يقاوم انعامه لا يكون ممنوناً له هذا وفائدة هذه الاشارة  
 هو التنبيه على أداء الواجب الذي هو الحمد في مقابلة كل  
 تنبيهية فان اظهار العجز عن أداء الحمد اظهار للعجز أداء له كما  
 قيل بالفارسية في مقام العجز قطعه بنده هان به ز تفصير  
 غولب من بزر بزرگاه خدای آورد ورنه سزاوار خدای  
 وندیش کس نتواند که بجای آورد وبهذا يندفع ما يمكن  
 أن يورد من أنه كيف يكون الحمد في مقابلة كل نعمة واجباً  
 مع أنه تكليف بالحمد ولا يكلف الله نفساً الا وسعها ومن  
 أنه يلزم أن لا يكون الانبياء معصومين ولا يمكن لهم انبياء  
 بالحمد في مقابلة كل نعمة لا نه حال وحاصل الرفع أن اظهار  
 العجز الذي هو أداء له ليس مستحيل فافظهارهم العجز عن  
 عن الحمد يكون أداء له وقد اظهر سيدنا وشيخنا محمد المصطفى  
 صلى الله عليه وسلم حيث قال لا احصي ثناء عليك كما  
 اثنت على نفسك يستلزم التثني في المحامد وضع  
 لفظ المحامد مقام الافعال مع انها عبارة السيرة السند  
 اشارة الى ان مراده قدس ستر بالافعال هو المحامد  
 والمراد به مطلق الثناء الشامل للحمد والشكر اللغوين  
 والعرفيين ويؤيد كون المراد هذا وصفه مكان الافعال



فانرفع ما قال بعض العلماء ثم لا يخفى ان لزوم التس انما يكون  
 اذا كانت النعمة المحلقة مقتضية للجد ايضا لا للشكر وليس  
 فليس واما اذا كانت مقتضية للشكر فلا يلزم التس فيه  
 فلا حاجة الى جوابه الشيخ من ان الجليل يفسر  
 وهو جزء من مفهوم الجد فالجد ايضا باعتباره يسرفان  
 هذا التس في الحقيقة التس في الجليل لا في المحامد قوله  
 كما بينه السيد السند قدس سره في حاشية المطالع  
 الحديث قال ولا يخفى عليك انه اذا كان نفس الجد  
 والشكر من النعم ايضا لم يكن لاحد الاثبات بهما على وجه  
 التمام والكمال لا يستلزامه التس في الافعال اما  
 لا يتناهي يعني اشار الى هذا الكلام الى ان الاثبات  
 على التمام لا يمكن لاحد من الانام وهذا منه حمد آخر  
 اكمل من الاول وهذا نوع حمد يحمده الكمل من الانبياء  
 والاولياء فان قلت التس هو ترتيب امور متناهية  
 وههنا ليس كذلك لان المحامد فان قلت كيف فهم  
 والنفس باقية بعد خراب البدن على المذهب المنصور للملك  
 والحكماء واورد ان هذا التس في جانب الابد وهو التس  
 في العلويات وهو ليس بحال واجيب بان برهان  
 التطبيق يبطل كما يبطل التس في جانب اهلنا  
 ان التس في جانب العلول من حيث هو كذلك لا  
 لا يتجمل لكن لم لا يجوز ان يبطل لامر اخر ضله  
 في مادة مخصوصة وههنا كذلك لان هذا التس يستلزم  
 الجمع بين المتناهيين وهو في ذلك لان التس يتناهي  
 الاثبات بهما على التمام كما عرفت فلو دفع الاثبات  
 على التمام لدفع التس المنافي له فلزم الجمع بين المتناهيين  
 وذلك في هذا فلا يخفى ان الاثبات بهما غير ممكن بتسلسل  
 اوله لانه انما يتصور ان يكون بازاء كل نعمة حمد وهو

غير ممكن

غير ممكن بتسلسل اوله لانه انما يتصور ان يكون بازاء كل  
 نعمة حمد وهو غير ممكن للكون افراد النعمة ذاتية  
 على افراد الحمد لان كل حمد نعمة من غير عكس تأمل  
 لا يجوز ان يتعلق حمد واحد بنفسه وبغيره من النعم بان  
 يحمده مثلا على جميع النعم السابقة واللاحقة وما بينهما  
 حمد اجماليا فان في الحاشية الا ان يقال الاثبات بالجد  
 على وجه الكمال يقتضي ان يكون الحمد مفاير الحمد عليه و  
 ههنا الجواب لا يليق ايرادها في هذا المقام انتهى  
 يفي لزوم التس على تقدير الاثبات به تفصيلا لا اجمالا و  
 واشاد بقوله بالذات الى ان تفاير الحمد الواحد لخاص  
 التعلق بنفسه وبغيره اعتبارا من حيث انه نعمة  
 حمد عليه ومتعلق بالفتح وسبيله ومن حيث انه فعل  
 ينشأ عن تعظيم النعم حمد متعلق بالكسر وسبب  
 والمراد بكونه حمد لنفسه عدم احتياجه الى حمد  
 اخر كما بينه لان يكون حمد لنفسه كما يكون حمد لغيره من  
 النعم وبهذه الرفع عن شذوذا او ردت ههنا اما  
 صلة الاشتقاق فيحتاج الى التكلف في الذهاب الى  
 المنصور وطريق الاستخدام او المجاز في النسبة بين  
 الاستخدام من من الذكر يتعمل على انما وصفه  
 به دفعا لما يورد من انه لو كان صلة الاشتقاق لكان  
 قوله مستدركا لان المصدر الذي هو المنة ليس مشتق  
 من مجموع من عليه على المذهب ايضا بل من من فقط وما  
 الرفع ان قوله عليه ليس بجزء من المشتق منه وافادة  
 انه ليس مشتق من من الذكر يتعمل بنفسه فان المشتق  
 منه بمعنى القطع وازهاب القوة على حذف المضاف  
 اى من باب من عليه وفيما ايضا احتياج الى تكلفين  
 طريق الاستخدام وخذف المضاف ولو قد المعنى يدل

المذهب الغير



بدل الباب لم يخرج الى تكلف الاستخدام اذ معنى المنة الثابتة  
له تع جزء من معنى من عليه ولو كان كلمة من صلة الاخذ بها  
قال المؤلف شيخ الاسلام لم يخرج الى تكلف اصلا وقال في بعض  
الحواشي على الشرح اى مصله من من عليه لا مشتق منه حتى  
يلزم الاثبات بالذهب المرجوح وفيه ايضا تكلفان وقال  
المدرق عصام الدين ومعنى مصدر من عليه وفيه تكلف  
واحد فاعمل كما نقله في الحاشية عن الكتابين المشهورين  
في اللغة حيث قال فيها من من عليه منافع ومن عليه من  
امتن عليه كذا في الصحاح في تاج المصادر الممنوعة  
دادن والمنة والمنه منتهان باحد المعنيين  
قال ابى الصفا في حاشيته على الشرح ناقلا عن الصراح المنة  
نوع دادن وبيان كردن يبنى نحو بيش بر كسى والمنهى  
عنه الثانى لا الاول وقال في بعض الحواشي ان المجموع  
من المعطوف عليه معنى كل واحد لا كل واحد منهما معنى لها  
على خلاف انتهى خرج بربد الاشكال ويؤيد قول ابى الصفا ما  
قال شاه حسين في حاشيته شرح الارباب المسعودي من  
من ان المنة تطلق على اربعة معاني الانعام والامتنان والقطع  
واذهاب القوة الظاهرة اعترض على كلام المصنف بطريق  
الاندرال قال بعض فضلاء الزمان وانما قال الظلال كونه  
اعترضنا بطريق المنع مع التند حمل ايضا الا انه خلاف  
المبتدأ لان المنة بهذا المعنى صفة مزمومة منهى  
عنها في الآية اشارة الى دليل الكبرك تحرير كل ما يتضمن  
اثبات المنة بالمعنى المبني للفاعل لله سبحانه وتعالى يتضمن  
اثبات صفة مزمومة منهى عنها في الآية المنة كونه له  
تع وكل ما يتضمن اثبات تلك الصفة المزمومة له تع فاسد  
وكون ما يتضمن اثبات الصفة المزمومة له تع فاسدا  
بين دهمى ومنعه مكابر نقص وهو تع منتهى عن جميع  
صفة

عن جميع صفات النقص وليس الكبرك كما قرره بعض الحكماء من قوله  
وكل ما يتضمن اى فاسدا فاسدا حتى يمكن منعها بما ذكره  
مستند بان قولنا ان كان زيد حمارا كان ناهقا متضمن  
لفساد مع انه ليس بفاسد والجواب الاول منع للصغرى  
يعنى انا لانم ان كلام المصنف يتضمن اثبات المنة بالمعنى المبني  
للفاعل سبحانه وتعالى بل ما يتضمن اثبات امتنان المنع  
عليه وتعلقه له تع لا اثبات منة المنع والمنهى عنه انما  
هو الثانى لا الاول لكن ما ذكره الشارح من انه لا مدفوع  
بان المنهى عنه هو منة المنع لا امتنان المنع عليه لا يلا  
بحسب هذا التقرير لكن المراد هذا فانه يفهم من هذه  
العبارة ان المنة له تعالى امتنان المنع عليه لا منة المنع  
واما التعرض يكون هذا منتهى عنه لا ذلك فللاشارة الى دفع  
السؤال المذكور واورد على هذا الجواب ان اثبات امتنان المنع عليه  
ايضا منى عنه ببيان المنهى عنهما هو منة المنع لا امتنان المنع  
عليه والمثبت هو الثانى لا الاول وما يتوهم من ان الاول  
تقديم الجواب الثانى فان الاول تسليم لكون المنع منهيها والثانى  
منع له والترتيب هو تقديم المنع على التسليم فان منع ما سلم ولا  
ثانيا غير معقول كما لا يخفى ووجه عدم توجه هذا هو ان كلام  
الجوابين منى الاول للصغرى والثانى للكبرى وما يتعلق بالصغرى  
ينبغي ان يقدم على ما يتعلق بالكبرى هذا واما ما قال بعض فضلاء  
مبينا ومعترضا من انك قد عرفت ان منع الصغرى يتضمن تسليم  
كون المنة المبينة للفاعل مطلقا سواء كانت صفة للعباد وللرب  
مزمومة والثانى منع هذه المقدمة المتقدمة فهذا الترتيب  
خارج عن قانونه التوجيه فان الاول تقديم المنع على التسليم  
فان منع ما سلم ولا يفتح في البحث والمناقشة وهذا الاشعار  
والثاني اشار الى دفع الثاني هذا السؤال على هذا يكون  
ترتيب الجوابين الح واصل الدفع ان الترتيب قد يكون



قد يكون بحسب طبع البحث وقد يكون بحسب الخارج فان  
الصغرى مقدمة على الكبرى فكذا المنع المتعلق بالمقدم  
على المنع المتعلق على الكبرى وفيه بحثان اولية الترتيب  
بحسب طبع البحث من بحسب الخارج لا يمكن انكاره فاقول  
فيه ان بيانه ليس ببيان لمراد الفاضل المحقق فان مراده  
من ان ترتيب الجوابين على ترتيب المقدمات هو ان ترتيب  
الجوابين المنعيتين الذين لا يقتضي طبع البحث كون احد هما  
مقدما على الآخر لا شتر انهما في المنعيتين انما هو ترتيب  
المقدمتين كون الاولى متضمنا لا متلغا ثانيا لا يحكي نفعها  
فان الثاني ايضا متضمن كما منع او لا لان منع كون  
المنع المنع المحض من الذي هو الله تعالى منها غير متضمن  
لكون كلام المصنف متضمنا لاثبات المنع بالمعنى المبني  
للفاعل الله سبحانه وتعالى فلو اورد الاول ثانيا لم يكن  
منع لما سئل متضمنا فاما هو جوابكم فهو جوابنا فعلى هذا  
لا يرد بحجة فاسأل وانصف لان ذلك اذا كانت  
جملة الجواب بمعنى الاخبار الخ قال المحقق واورده في حاشيته  
على حاشية المطالع اختلفوا في الحمل الاخبارية اذا  
استعملت في لازم معناها كالحج والثناء والذم  
والحي هي انشائية ام خبرية كما هو اصلها فقال صاحب  
انها جملة انشائية وقال الشيخ عبد القاهر انها جملة  
اخبارية الجملة الاخبارية اذا نقلت عن معناها الخبرية  
الى معنى جملة انشائية بمعنى الامر مثلا مثل رحمه الله  
بمعنى ارحمه كانت الجملة انشائية واما اذا نقلت الى لازم  
معناها لا يكون معنى الجملة انشائية فلا يصير الجملة  
انشائية والالزام اخلا للجملة عن نفع معناها انتهى  
بعبارة وبهذا عرفت ان مقال السيد الاستاذ نعمان  
غير محال بل ممكن بالذات الا انه غير مستحسن جدا

في المثال

الحج لا يفتي في ملاحظته قبل الشروع في الجواب لا يكفي في معلوم  
للمشاهدة المذكورة وان قدم على الجزء الاخير بل المعلول له  
التقديم على جميع الجوابات قبل الشروع في الجواب واما على تقدير  
قبل الفراغ فلا مكانة في معناه فيقتضيه وهو التأخير وهو  
ويكفي في ملاحظة معناه ويكفي في معلوليته لملك الملا حظه  
وان اخرج في بعض النسخ اللهم الا ان يقال بتقديم الجزء  
المشتمل على الجواب اثبات المقدمة بالمنوعة بالغا لاعتناءه يعني  
ان هذا التقديم وان لم يكن معلولا ومقتضى للمشاهدة قبل  
الشروع لكنها اقرب اليها من التأخير في مقتضيه له لا بالولية  
اي مرجحة له على نقيضه او نقول ان التقديم وان لم يكن معلولا  
للمشاهدة قبل الفراغ بل هو نقيضه متساوي النسبة اليها  
في عدم المعلولية لكن التقديم ارجح بالنسبة اليها من نقيضه  
لان كثرة الاهتمام كذا قرره الفاضل القنوك في رسالته  
على هذا المقام قيل الحمد مجموع لك الحمد الخ منع لقوله يقتضي  
تقديمه وما ذكر في الجواب اثبات له على ان قوله والشرف  
عطفان تفسير بواجب يكون المراد من التعظيم اما  
الكون معظما او العظمة او يكون المراد من الشرف  
التشريف ويحتمل ان يكونا تشريفا قال بعض الفضلاء  
اذ التعظيم فعل قائم بالفاعل والشرف بالله تعالى والواو  
بمعنى او خفض المغايرة اقول لا حاجة الى جعل الواو  
بمعنى او للمغايرة اذ الواو يدل عليها ويأتي عنه  
قوله ان يكون لتأكيداه فانه نكتة مستقلة ولم  
يأت فيها باو لانه اي التثنية والواو والمسنون  
اليه مطلقا ورعاية صنعة الاستغراب  
بناء على ان المشهور في مقام الحمد الحمد لله والحمد  
فللتقديم المسند ليس سلوك طريق غير  
مشهور كالنسبة وهي ما لا يتقبل بدون

ميتة



تعقل الخيرو لا يتحقق بدون تحققه لان الحداي  
 المطلق الشامل للغير والعوي ان كان كان  
 اي ان كان مطلق الحد بالجنان ككون المطلق كذا  
 انما هو ضمن الحاضر الذي هو العوي كما ان يكون  
 الجيو انما هو ضمن الالسا وكذا ذلك معنى  
 قوله وان كان بالاركان قال المولى شيخ الاسلام  
 ثم الجيو لا يكون الا باللسان فكونه بالجنان والاركان  
 اما بناء على استعماله في معنى السكر واما بناء على ان  
 الحد وان لم يكن الا باللسان لكن كونه بالجنان والاركان  
 اشارة الى جانبى توافق الجنان والاركان مع اللسان  
 بان يكون قوله ان كان بالجنان وقوله ان كان  
 بالاركان بمعنى ان كان بمقارنته بالجنان وان  
 كان بمقارنته الاركان فتأمل اقول الحمد المقصود  
 بان يكون باللسان هو الحمد اللغوي لا مطلق الحمد  
 الذي من جملة افراد الحمد العرفي فانه قد يكون بالا  
 وقد يكون باللسان كما يتبين في موضعه فيكون المراد  
 من الحمد مطلق الحمد وبمعنى المعنى فلا حاجة الى جعله مبنيا  
 على ما بناه عليه مع انه على البناء الثاني لا يترتب قوله  
 فهو من مقولة الكيف على كونه الحمد بمقارنته بالجنان فان الحمد  
 الذي لا يكون الا باللسان على زعمه مع مقارنته بالجنان  
 يجوز ان يكون عبارة عن المعنى المصدق اعني التكلم  
 بما يدل على التعظيم ويجوز ان يكون عبارة عن نفس الحمد  
 المخصوص وكونه من مقولة الكيف على الثاني دون الاول  
 فلا يصح ان يكون مراد الفضل ما قال ولعل الجميع كونا  
 امر بالتأمل فهو من مقولة الكيف هو عرض  
 لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ولا يقتضي القسمة  
 واللاقسمة اقتضاء اوليا وكونه كيفا اما لكونه تصديقا  
 بانضافه

ن

ن

ن

د

تصديقا بانضافه تعالى بصفات الكمال والتصديق قسم  
 من العلم الذي هو من مقولة الكيف على المشهور او لكونه  
 عشقا وكجبة له نعم وانما قلنا على المشهور لان المحشى  
 في حاشيته على التهذيب كونه مطلقا من مقولة الكيف  
 حيث قال ان القول بان الصورة العقلية من مقولة  
 الكيف انما يصح اذا كانت مغايرة لذي الصورة بالذات  
 قائمة بالفعل كما هو من ذهب القائلون بالشبح والمثال  
 الحاكم بان حصل في العقل اشباح الاشياء الى  
 انفسها واما اذا كانت متحدة معه بالذات مغايرة  
 له بالا اعتبار على ما يدل عليه ادلة الوجود الذهني  
 وهو المختار عند المحققين القائلين بانه الحاصل  
 في العقل نفس الاشياء لا اشباحها فلا يصح ذلك  
 ثم قال بل الحق العلم من الامور الاعتبارية والمو  
 الذهنية وان كانت متحدة مع الوجود الخارجي اذا  
 كان المعلوم من الموجودات الخارجية سواء كان  
 جوهر او عرضا كيف او انفعالا او اضافة او غيرها  
 الا ان القول بكون الصورة العقلية والعلم من مقولة  
 الكيف واقع على سبيل التشبيه انتهى واليه ذهب  
 العلامة الشريف قدس سره والمحقق الدواني وذهب  
 الفاضل صدر الدين الحسيني الشيرازي انه من  
 مقولة الكيف مطلقا وذهب عليه الدواني في حواشي  
 شرح الجليل للحرير وحاشيته الجديدين على المطالع  
 ومن اراد الاطلاق على حقيقة فراجع اليهما  
 وان كان باللسان اي ان كان الحمد المطلق في كلام  
 او لغويا عبارة عن المعنى المصدق اعني التكلم  
 بما يدل على التعظيم المراد بالمعنى المصدق الذي هو التكلم اي  
 الكلام وهو التاثير لا الهيئة الحاصلة للمتكلم بسبب

جودات

ع



ابقاء الكلام وكونه من مقولة الفعل متى على ما ذهب  
 اليه الحكماء من ان الفعل هو التأثير وابقاء الاثر فالمر  
 في المواقف في مقصد اقسام العوض عند الحكماء السادس  
 ان يفعل وهو التأثير كما كان ما دام يستحق وهو غير  
 ما هو مبداء للتجربة لانه بعد التسخين واختاره  
 السيد الشريف قدس سره حتى كتب في كتابه على شرح  
 حكمة العيون على قول المشرح في تمثيله للملك  
 كالتمثيل وليس القيد ان ليس المراد المعنى المصداق  
 فانه من مقولة ان يفعل وهو التأثير بعدا عن عرض  
 على تعريف الكاظمي للفعل والافتعال حيث قال  
 وان الفعل هو هيئة تعرض للشيء حال تأثيره في غيره  
 وان يفعل هو هيئة تعرض للشيء حال تأثيره عن غيره  
 بان الظاهر انهما نفس التأثير والتأثر لا هيئة اخرى  
 تعرض لهما حال التأثير والتأثر كما سبق الى الوهم من العوا  
 واختاره حينئذ السيد كرجح واعترض على تعريف  
 اثر الدين الابرار كرجح مثل اعتراض الشريف العلامة  
 قدس سره على الكاظمي وهذا المعنى المذكور الذي هو التاثير  
 وابقاء الاثر ليس موجودا في الخارج عند المتكلمين  
 واستدلوا عليه بلزوم التسلسل على ما صرح في التو  
 والبلوج لكنه نسبة بين الفاعل والمنفعل والم  
 ليس بمنفعل بل المنفعل هو نفس الكلام فانه المتأثر  
 من التلم الذي هو ابقاء الكلام يقال كمت هذا  
 الكلام فتعلم فاحمد نسبة بين الفاعل والالفاظ  
 فكان فعلا وبهذا اندفع ما قيل انه اذا كان الفعل عبارة  
 عن تلك النسبة والحمد ليس كذلك فكيف يصح حكمة  
 اوله يكون من الفعل بل انه ليس بفعل كما انه ليس  
 بنسبة ويجوز في هذه كونه فعلا ونسبة ايضا فنتبه  
 فان

فانه امثال هذا الانشائية يراعي فيها معانيها الاصلية  
 ايضا مبعد رعاية المعاني الاصلية يستعمل في المعاني الانشائية  
 ليس بشيء فانه لا يصح على مذهب الكشاف اصلا ولا ينطبق  
 على مذهب الشيخ ايضا فانها عند النقل الى جملة انشائية  
 انشائية قطعا على مذهبه كما هو الظاهر مني على ما  
 ذهب اليه الشيخ عبد القاهر فان الظاهر في جملة الصلوة عنده  
 ان يكون انشائية بان نقلت عن معناها الى برك الى معنى  
 الجملة الانشائية اعني ليل الرعدة عليه صلى الله عليه وسلم  
 برفع درجاته وابقاء شريعته ودينه وليس ينص فيها اذ  
 اذ يحتمل ان يستعمل في لازم معناها ولا يكون جملة انشائية  
 واما جملة الحمد فليس النقل عن معناها الى برك الى معنى جملة  
 الانشائية بظاهر فيها بل الظاهر هو الاخبار عن اختصاص  
 الحمد تعالى لكنها استعملت في لازم معناها فكونها جملة  
 خبرية ليس بظاهر عنده وما نقل عن ابن الصمد من ان  
 جملة الصلوة نص في الانشائية لانها لا تستعمل اخبارا  
 فليس بشيء لكنه لما قال بعض العلماء من ان جملة الصلوة  
 ليس بظاهر في الانشائية من جملة الحمد فلا ترفع في الحمل عليها  
 لما عرفت بل لان كونها نصا فيها انما هو على ما ذهب اليه  
 صاحب الكشاف والكلام ليس مبنيا عليه بل على ما ذهب  
 اليه الشيخ عبد القاهر في جملة الصلوة ليس بنص في الانشائية  
 لا حتميا استعماله في لازم معناها غير نقل فيها على مذهبه  
 فليس فيه اثبات انشاء اصلا قال السيد الشرواني  
 انه ليس بشيء اذ لا يخفى في ان جملة الحمد مشتملة  
 على اسناد المنة اليه مع ومثلزمة بوصفه بالمنة سواء  
 كانت اخيلاوية او انشائية انتهى وقال الاستاذ سلمه الله  
 تعالى لا يخفى انه كلام على السند اقول هذا ليس كلاما على السند  
 بل جواب بتغيير اللفظ بحيث لا يورد عليه منع الصمد

لا يخفى



بحيث لا يرد عليه منع الصغر كتحريك كلام المصنفين استناد  
المنة بالمعنى المبني للفاعل ولو على طريق الانتشاء اليه سبحانه  
وقع وكل ما يتصور ذلك فاسد وكلام المصنفين فاسد  
وعلى هذا الحاجة الى ما اجاب به بعض فضلاء الزمان  
من ان الكلام على التسديد لا يخفى وان كان غير مفيد  
في ثبات المقدمة المروية في كلام المصنفين الا انه لا يخفى  
عن القبح شرحه عند المحقق بالاول وسند المدققين بالثاني  
مولانا مرزا جان في بعض مؤلفاتهما لجواز ان يكون  
المبطل مجموع المنه والاذى هذا مذكور في بعض الحواشي  
على الشرح وقال فيها انه يجوز ان يكون عطف الاذى في الآية  
على المن قبل الحكم وح يلزم ان مجموعهما من حيث مجموعهما  
لا يفي كل واحد منهما فردا فردا قال الشيخ الاسلام  
يلزم ان يكون المراد من الاذى الذاي الحاصل من المنه  
بان يكون المعنى لا يقطعو اصدقاتكم بالمن المؤدى الى الذاي  
فيجوز ان يكون المنه الغير للمؤدى الى الذاي مذموما من باب  
عنه وانما قلنا يلزم ان يكون كذلك لانه ان اردوا بالاذى  
مطلق الذاي لا يبقى وجه لضم المن الى الذاي هالم يرد البطلان  
بكل واحد منهما اذ لو لم يرد يلزم ان يكون ابطال المجموع امرا  
اعتباريا يصح عن مثله التنزيل اذ انظر هذا فيرجع  
هذا التوجيه الى اعتبار المنه التي تسمى انتهى وفيه بحث اذ عدم  
ارادة الابطال بكل واحد منهما لا يستلزم كون ابطال المجموع  
امرا اعتباريا لجواز ان يكون ابطال المجموع في مثل حمل  
الشخصين الى الواحد فان الحمل الموجود في نفس الامر  
يحصل مجموع الميادين الحاصلين منهما لا بطل واحد  
منهما ولا شك ان مجموع الميادين موجود حقيقي  
لا اعتباري فكذلك ابطال المجموع في اى اقتضاؤها  
بطلان الصدقة فالمراد من كون مجموع المنه والاذى  
مبطلا هو المذكور في بعض الحواشي اعني مجموعها هو

هو مجموع فلا يرجع الى هذا الجواب الاعتبار المنه الشهير  
حتى يكون هذا الجواب عين الجواب الذي سينقله الفا  
المحشي عن الشرح نعم يرد عليه ما يخطر بالبال من انه  
على هذا لو كان الابطال بالمجموع كان كل منهما من خلية  
فيكون المنه جزء من المنه عنه واثبات الجزء المنه عنه  
لصحة فاسد ايضو يرد ايضا ما اورد صدر الدين  
الشرواني من ان المتبادر من الآية كون المنه مطلقا  
منهية في الصدقات كذلك وما اورد استاذ الاجاز  
سلمه الله من ان قوله تع الذين ينفقون اموالهم  
في سبيل الله ثم لا يتبعون ما انفقوا منا ولا اذى لهم  
اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون  
وكذا قوله تع قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها  
اذى يدلان على ان كل واحد من المنه والاذى مستقل  
في الابطال وقريب من هذا ما ذكره بعضهم من ان هذا  
تحالف الجمع عليه المفسرون من تفسيرهما بكل منهما  
ولهذا لو وردت تلك الايرادات عبر بالامكان وبإدراك  
الى التسليم ولو سلم فكون المنه مبطلا للصدقة لا يستلزم  
النهى عنه يعني لو سلم كون المبطل كل واحد منهما فردا  
فردا فكون المنه مبطلا لا يستلزم النهى عنه اصل الجواب  
ان يكون مباحا في نفسه لكن يبطل عملا اخر بمقتضى  
نعم ابطال الصدقة بالمنه منهى عنه لكنه لا يستلزم  
النهى عن المنه قال الصدق الدين الشرواني هذا الجواب  
ايضا ليس بشيء طائر ومن ان المبطل للعمل المشروع  
حرام وكل حرام منهى عنه انتهى وذكر بعضهم في حواشي  
كتابه رد اعليه انه لا يلزم من كونه باطلا بمقتضى  
استلزام المنه عنه الذي هو الابطال لجواز ان يكون  
غير مقارن بالعمل فلا يوجد الابطال للمنه عنه نظيره



كالكلام في الصلوة فانه مبطل للصلوة بمقارنتها لكن  
اذ لم يقارن بها تنفك عنه الا بطلانها اجاب بما جاز  
به المولى شيخ الاسلام من ان المنة طالم يوجد لا بعد  
الانسان لا ينفك عنهما المقارنة فلا ينفك عنه  
الابطال ايضا لا مطلقا اي لا بعد مطلق الانعام صدقة كان  
اولا هذا الجواب مذكور في بعض الحواشي حيث قال  
فيها المنهي عنه هو المنة بالصدقات والبارك في  
برئ عن الصدقة اقول هذا الجواب مذكور في بعض الحواشي  
الا شكك بعد باق فان المنة بعد مطلق الانعام كالمهبة  
والصدقة التي ليس بصدقة منهي عنها بدلالة  
نقص الآية المذكورة فان سبب النهي عنها بعد الصدقة  
على ما يفهمه كل احد ممن يعرف لغة العرب هو كون  
المنة مزيله للجنة والفرح الحاصلين للمنع عليه بها  
وهو موجود بعد مطلق المنة على ان المنهي بعد مطلق  
الانعام محال عليه صريح ما نقل عن النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم انه يوم القيمة المنان الذي لا يعطي شيئا  
الا منة قد يدفع الاعتراض الدافع للاعتراض  
المذكور عصام الدين قال اي لك استحقاق ان يمن  
علينا فلا يرد ان المنة مضمومة شرعا وعقلا فكيف  
يذكر في مقام الحمد بل كيف ينسب اليه نعم لان المزموم  
هي المنة بالفعل لا استحقاقها مع الاعراض عنها  
انتهى وهذا الدفع منع للصغرى على تقدير ان يراد  
منها ان كلام المص يتضمن اثبات المنة المنهية للفا  
تته نعم حقيقة والكبرى على تقدير ان يراد اثباتها مطلقا  
حقيقة او مجازا وهذا هو المراد من ان هذا الدفع متعلق  
بمجموع الاعتراض كما قيل فلا يرد عليه ما اورد  
بعض

بعض فضلاء الزمان من انه سهو واستحقاق  
المنة مع الاعراض عنها ليس من موماه جواب شوال  
مقدّر بتغيير الدليل القاطع على اثبات فساد كلام المص  
تقريره ان كلام المصح يتضمن استحقاق البارك في  
المنة المبينة للفاعل وكل ما يتضمن ذلك فاسد فسادا للمص  
فاسد فليس كلاما على السند الاخص كما قال بعض فضلاء  
الزمان والجواب فتع الكبرى حاصله لانك ان  
كل ما يتضمن ذلك فاسد كيف واستحقاقها مع  
الاعراض عنها ليس بمضموم منهي عنها بل المن  
المنهي عنه هو المنة بالفعل لا يلازم مقام  
الحمد والمدح قال بعض فضلاء الزمان هذا التكفاء بقدر  
ما يكفي لان لفظ عدم الملازمة مقام الحمد والمدح يشعر  
صحة الاثبات لله تعالى في الجملة وليس الاضرب لك  
لان تنزه الواجب عن سمات النقص مما اجمع  
عليه فكما ان الله تعالى مع منز عن النقصان فكذلك  
كما لا يخفى ولنعم الكلام هذا لان المراد باستحقاق  
المنة الاضافي بما يقتضي المنة وذكر السبب  
وارادة السبب قال بعض فضلاء الزمان ان المنة  
بمرتبتين الاولى في الاعراب والثانية في الاستحقاق  
فيراد عليه انه لو كان المراد ذلك فالوجه ان يذكر  
المنة واريد الاضافي والافاضة من قبيل ذكر السبب  
وارادة السبب فما ذكره المحشي بعيد فتأمل  
لا يقال ان هذا من قبيل تعيين الطريق في الجواب  
لانا نقول الجواب محتاج الى التكلف الواحد اول  
من المحتاج الى التكلفين ويمكن ان يقال ان الافاضة  
سبب بعيد للمنة وقريب للاستحقاق وهو  
سبب قريب لها ولا يخفى بعد الانتقال



من البعيد بخلاف الانتقال من القريب ضرورة ان امكن  
المحال محال فان بعض العلماء امكن المحال ان يكون محالا  
كالحال ان لو كان محالا بالذات اما اذا كان محالا بالغير  
كما فيما نحن فيه فلا يكون محالا وهو ظاهر وانما كانت  
المنة محالا بالغير انتهى الشارع عنها فلا استحالة  
في نفسها انتهى اقول لا يخفى ان كون المنه محالا انما هو  
بالغير انتهى الشارع عنها فلا بل محاليتها ثبت بدليل  
عقلي هو انه تعالى منزعه عن جميع سمات النقص نعم  
مزمومة ميتها وكونها صفة نقص ثابت بالشرع بناء  
على ان الحسن والقيس شرعيان على ما ذهب اليه الاشاعرة  
لكنه لا يفيد العلم بمزموميتها وكونها صفة نقص  
بسبب نهى الشارع عنها برهنتا على ان ثبوتها بالله  
نعم محال بالذات بان نقول المنه صفة مزمومة وكل  
صفة مزمومة يستحيل ثبوتها لله تعالى فالمنة يستحيل  
ثبوتها لله تعالى ولا شك ان اثبات استحقاق  
المنة اه اثبات للجزء الاول من المدعى وهو ان  
المراد بالاستحقاق الا تصاف بما يقتضي اه ودرج بياض  
ان يقال ابطال كون المراد باستحقاق المنه امكانها لا يستلزم  
كون التصاف المذكور ملازما بمقام الحمد والمدح مع ان  
مدار الرد عليه وحاصل الدفع دعوى البرهنية في ملازمة  
الامتنان والمنه مترادفان لما اورد على كلام الشارح  
في الاصل ان علم كون الامتنان منهيا عنه لا ينفعه فان  
المأخوذ في كلام المص هو المنه وهو منزه عن كما قلت  
به الا الامتنان الذي هو مغاير للمنه على ما يفهم من  
التقابل المفعول في الحاشية بانهما مترادفان ثم لما نشأ  
منه ايراد بان الشرح عن احد المترادفين يستلزم  
النهي عن الاخذ فلهذا افر في الحاشية الاخرى بتفسير  
امتنان

امتنان المنع عليه بكون المنع عليه منوفا قال المولى شيخ الاسلام  
طائفا مترادفين وكان الفرق بينهما ههنا بما هو المنع  
اليه ككل واحد منهما وكون احدهما بالمعنى المبني للقاء  
والاخر بالمعنى المبني للمفعول فالظان بذكر الشارح في كلامه  
اما المنه او الامتنان انتهى فيه انما ذكره الشارح بنية  
الترادف ان لم يلزم عليه بخلاف ما اورد في كلامه في كل موضعين  
المنة وايضا في ذكر الامتنان بعد المنه استباق الذهن الى المعنى  
المغاير للمفهوم من المنه من حيث ان الاصل في الالفاظ كونها  
للمعاني المتغايرة بخلاف ما اورد في كل موضعين اما  
المنة او الامتنان لكن المراد بقرينة التقابل وضافته  
الى المنع عليه المعنى المبني للمفعول فانه لا يخفى ان تقابل قوله  
ان المنه عنه هو منة المنع بقوله لا امتنان المنع عليه  
وبعنى الامتنان عن المنه عنه قرينة دالة على ان الثاني مغاير  
للاول وضافته الى المنع عليه يبين ذلك الجمل وبعد البين  
ينسب الى الاصل كما قال المولى شيخ الاسلام فيما سبق  
في كون التقديم تأكيد للاختصاص المستفاد من اللام  
وبهذه الدفوع ما قال ههنا لا دخل للتقابل للاضافة  
الى المنع عليه الا يربط الامتنان لو لم يضاف الى المنع عليه  
بل الى المنع ايضا كان يقال المنه عنه هو منة المنع الفلاني  
لا امتنان المنع الاخر فالتقابل موجود مع انه لا يكون  
قرينة لكون ايراد المعنى المبني للمفعول افتراضا انتهى فان  
التقابل قرينة دالة على التغاير بينهما والاضافة يبين  
وبفصل ذلك الجمل فينسب الى الاصل كما قال سابقا  
وما ذكره من التنوير فليس بشيء فان كون التقا  
قرينة انما يكون بلا اعتبار الاضافة وعده  
ملا حظتها وعلى ما ذكره انما لا يكون لكون الاضافة  
الى المنع قرينة على خلافه ولعل وجه التأمل اشارة



لهذا ولأنه يتوجه ما قل شيخ الاسلام وبين بعض  
فضلاء الزمان التقابل بمقابلة الحب للسائل حيث  
قال القرطبي ان السؤال مبني على حمل المنة على المعنى المبني  
للمفعول تأمل انتهى ولا يخفى ان بيان التقابل بما ذكره  
لا يقبله الطبع السليم ولهذا امر بالتأمل وفيه  
انه يأتى بهذا المعنى كلمة الام قال بعض فضلاء الزمان  
وجه الايلاء ان المنة لما كانت صفة العبد كان الوجه  
ان يقال علينا المنة وفيه نظر لانه قد مر من المحشى  
في اول الكتاب ان لام الملك يحتمل ان يكون لاختصاص  
الصفة بالموصوف وان يكون لاختصاص المتعلق بالمتعلق  
ومن المعلوم ان حمل الخلق متعلق بالله تعالى فكذا المنوية  
فلا ايباء اصلا فالوجه ان هذه النسخة مفهومة كما في  
في بعض النسخ للمفعول عليها مع كون المنع ممنونا  
يستلزم ان يكون المنع ماندا فاجاب بتغيير الدليل  
حاصله ان كلام المصنف يتضمن اثبات امتنان المنع عليه  
بالمعنى المبني للمفعول مستلزم لكون البارئ تعالى  
كل ما يتضمن ذلك فاسد فكل كلام المصنف ليس دغيا  
للسند لا يخص بانه لا يصلح ان يكون هذا سندا كما  
قال بعض فضلاء الزمان وقد برر استلزامه لوجه  
التدبر هو انه لو كان المراد بالامتنان كون المنع عليه  
ممنونا بالمعنى المبني للمفعول لم يكن مراد فالمنة لان  
المراد من المنة المعنى اللغوي ومن الامتنان العرفي و  
ويمكن ان يكون المراد ببيان المرادفة بالنظر الى اللغة  
وايضا المنة تستعمل على المعنى العرفي يقال في الغارسية  
ويمكن ان يكون وجه التدبر اشارة الى ان الارادة  
يكون المنع عليه ممنونا بالمعنى العرفي وان لم يتضمن كون  
المنع تاما لكنه لا يجوز ان يراد بالمنة المبني للمفعول

اعني

21  
اعني كون المنع عليه ممنونا فانها لا اذم ولا ياتي منه  
المبني للمفعول ولا الى الجواب بان تلك الارادة مبنية على  
الخذف ولا يصلح ان يكون المنع عليه ممنونا فانها لا اذم  
عليه فخذف على واصل الضمير بطريق الاستتار قال  
بعض العلماء وجه التدبر ان المناسب على ما ذكره علينا  
المنة مكان تلك المنة اقول ما زعمه مناسب ليس له  
محصل فابن المناسبة فان كون المنة والامتنان مصدر  
مبني للمفعول بواسطة حرف الجر وهي ههنا كلمة  
على الجواب اعني الكون ممنونا عليه فالمعنى كون  
المنع عليه ممنونا عليه فنقص بالله نوع اختصاص  
المتعلق بالمتعلق فلو كان المناسب ما ذكره كان حاصل  
المعنى كون المنع عليه ممنونا عليه علينا ولا يخفى ان  
ليس له محصل قال المولى شيخ الاسلام فيه اشارة  
الى السؤال والجواب اعني بر السئوال فهو ان الاعتراض  
مبني على المتبادر من المنة والجواب باعتبار المعنى المبني  
للمفعول جواب بخلاف المتبادر ثم بعد اعتبار المعنى  
للمفعول القول بان على الوجه العرفي غير متبادر  
اذ المتبادر هو المعنى المصطلح لا العرفي فيكون  
الجواب مبنيا على غير المتبادر واما تقرير الجواب  
فهو ان المنة طامحات قريبة الى الحمد من جهة  
الحامد فالمتبادر حينئذ كون المنة ايضا من جهة  
فيلزم ان يكون المنة بالمعنى المبني للمفعول لا بالمعنى  
المبني للفاعل كما لا يخفى ثم المتبادر من المنة في العرف  
والاستعمال بمراد صارت بمعنى الممنون المبني للمفعول  
بالمعنى العرفي وان كان المتبادر من مجرد لفظ المنة عند  
الاطلاق المعنى المبني للفاعل فتأمل انتهى ففيه بحث  
من وجهه اما اولاهو ان كون الحمد من جهة الحامد



ليس ينقص على ما عرفت من احتمالات الحد فلا يكون قرينة  
واما ثانيا فهو ان كون الحد من جهة وان اقتضى كون المنه  
ايض من جهة الا ان كون مبنيا للفاعل على هذا التقدير  
يقضي كون مقارنه اعني المنه مبنية للفاعل فالمقتضى  
متعارضان فلا يكون القرآن قرينة لكون المنه بالمعنى  
المبنى للمفعول واما ثالثا فهو انه وان سلم كون المنه  
بتلك المنه المبني للمفعول بالمعنى العرفي الا ان المنه لا ينفك  
من الاختصاص المستفاد من اللام هو اختصاص الصفة  
بالموصوف فتعارضها ولعل الامر بالتأويل لهزم الاسئلة  
اي حكم الخطاب مخصوص بغير الله تعالى فاضافة الحكم  
الى الخطاب لامية والمراد من الخطاب بقرينة قوله ولك  
ان تجعل الخطاب بمعنى الحكم الشرعي هو الكلام اللفظي  
فالمعنى اى الحكم المستفاد من الخطاب في قوله تعالى ولا  
لا تبطلوا صدقاتكم لا الكلام النفسى المتعلق بافعال المكلفين  
بالاقتضاء او التحيز فانه شرعي ايضا فلا يصح المقابلة  
وفائدة تقدير الحكم اشارة الى دفع ما يتوهم من ان  
كون الخطاب مخصوصا بغيره تعالى لا يضر المعترض لانه  
قد يكون الخطاب خاصا والحكم عام والحكم المستفاد  
منه هو الحرمة فان قلت مبنى سؤال السائل على كون  
المنه مذمومة وصفة نقص لا على كونها حراما بالنسبة  
اليه تعالى فانه يعرف بانه تعالى ليس بمكلف بشئ من الاحكام  
فلا يكون هذا الجواب في مقابلة فان ما هو حرام بالنسبة  
الى العبد يكون مذموما بالنظر اليه فيكون بالطريق  
الاولى تفصاله تعالى قلت مبنى هذا الجواب على ان افعال  
الله تعالى لا تنصف باليقين على ما بين في كتب العقائد بخلاف  
افعال العباد بمعنى الحكم الشرعي المراد به املا كلام الله  
النفسى لان اللفظ ليس بحكم بل هو دل عليه صريح

به

به السيد السند قدس سره في حواشي العنبري سواء  
فسر الخطاب بما من شأنه ان يقع به التخاصيب فيكون  
خطابا في الازل كما ذهب اليه الشيخ الاشعري من  
من قول الحكم والخطاب بناء على ازالة تعلقات الكلام  
وتنوعه في الازل امر او نهيا او غيرهما فيفسر بكلام  
الله المتعلق في الازل بافعال المكلفين بالاقتضاء  
او التحيز او فسر بكلام الذي قصد منه افهام من  
هو ينشئ اليه بفهم فيكون خطابا فيما لا يزال كما  
ذهب اليه ابن القطان من ان الحكم والخطاب حادثان  
بناء على حدوث تعلقات الكلام وعدم تنوعه في الازل  
وهذا معنى ما قال ان الحكم والخطاب حادثان بل جميع  
اقسام الكلام مع قده في يفسر بكلام الله النفسى  
الازل المتعلق فيما لا يزال بافعال المكلفين بالاقتضاء  
او التحيز وعلى هذا يكون التمثيل بالوجوب والحرمة  
وغيرهما غير مطابق للممثل بحسب الظاهر فالتمثيل  
اما مبنى على المسامحة واما على ما ان يكون الايجاب  
والوجوب في حد ذات مختلف بالاعتبار  
الى الحكم ايجابا واذا نسب الى ما فيه الحكم وهو الفعل  
به اى ما ثبت بالخطاب وما حكم به وهو الامر  
تنافى الخطاب بالمعنى الاول على هذا مطابقة المثال  
ظ والمعنى الاول مضطرب من الاعتراض هذا  
الجواب منع للبرى فلا اشكال فيها  
يعنى بعد هذا الجواب لا فاسد لاشكال وارد غاية ما في  
انه يندفع بهذا الجواب ثم الظاهر من كلام المحشى  
انه ثلثة متترك معنوية يرد عليه ان الاختصاص  
يسلم المطلق يستلزم اختصاص كل مقيد بعود  
الاشكال فيجب ان المراد به هو الخاص لانه هو المنه

الباب



هو المنّة التنبهية لا العلم ذكر العلم وإرادة

للخاص مجاز وفي كون المنّة مشتركا معنويا نظر  
بل الظاهر مشترك لفظي ولو اخذها مشتركا لفظيا  
وقال المراد بغيرية المقام هي المنّة التنبهية كما كان أولى  
الضمير اما راجع الى النبي عليه السلام وحشيش  
يكون المراد من بعض النكاح السابقة تعظيم البار عز  
شانه وشرفه على احد الاحتمالين وخلاصة النكاح  
المذكور واما الى الله تعالى فيكون المراد من بعض  
النكاح السابقة خلاصة اللياقة المذكورة ولا يندرج  
فيه خلاصة قوله فيما سبق للتعظيم والشرف لانه  
لما اخذ ههنا عين ما سبق لا يمكن ان يندرج فيه  
لأنه يلزم الاستدراك والتخصيص لا يكون بغير الاندراج  
فان امكن إرادة عينه على حاله والا فتخصيص لا  
تعظيم شأنه بغير مندرج اه لما عرفت من امكان إرادة عينه  
فيه ح وما ذكره عنهم كما ان تعظيم شأنه بغير مندرج  
اه لما عرفت من امكان إرادة في قوله مع بعض النكاح  
السابقة كذلك تعظيم شأن النبي عليه السلام مندرج  
فيه باعتبار الخلاصة فلهذا اعتبره ولم يعتبر  
الندراج الثاني فاقول على تقدير رجوع الضمير الى النبي  
عليه السلام لا يمكن دخول خلاصة اللفظ لانه  
يدخل فيه عينه واذا دخل عينه لا معنى لدخول خلاصة  
اللفظ لانه يدخل فيه عينه ح قال المؤلف شيخ الاسلام  
الاولي يقول لانه لو رجع اليه لقتل مع بعض من أثر  
النكاح السابقة بناء على دخول نكته تعظيم شأنه تعالى  
في النكاح السابقة هو تقدير ذلك القول على تقدير ذكره  
على قوله وإفادة الاختصاص ووجه بعض العلماء ان  
البعض فيه صوتين فيستفاد منه ما قيل فلا حاجة الى  
الاندراج

الى السائر ولو سلم فالمراد منه ما قيل بغيرية المقام ذكر  
البعض فافهم ولا تغفل وقالوا في وجه الاولوية ايضا  
الانه هو المناسب للمقام له وجه الاولوية يجوز ان  
يوجد بوجه اخر وهو ان الضمير على تقدير رجوعه الى النبي  
صلعم فائرين تعظيم النبي ع و تعظيم شأنه تعظيم  
بخلاف رجوعه اليه تعالى وقد عرفت ما فيه من انه  
يقدر حيث اجاب عن الاعتراض بعدم افادة الاختصاص  
فما قيل عليه افادته ليس بخير هذا هو مراد الفاضل  
المحشي وما قيل في بناء مفيد الاختصاص حاصل  
ان جملة الخبر لما كانت مشتملة على لام التعريف ولا امر  
الملك ولا امر التعريف وان لم تقل الاختصاص كما ذكره  
هناك لكن لام الملك يقدر حكمه هناك يكون التقديم  
لتأكيد الاختصاص وجملة الصلوة لما لم تكن مشتملة الا  
على لام التعريف وهي غير مفيدة للاختصاص لما ذكره  
حكم ههنا بان التقديم لا فائدة للاختصاص فليس ببيان  
لمراد فان لام الاستغراق يقدر الاختصاص عنده ايضا  
كما عرفت مفقولا فلا يصحّ قوله ولا امر التعريف وان  
لم تقل الاختصاص كما ذكره هناك وقوله ايضا وهي  
غير مفيدة للاختصاص لما ذكره فعلى هذا لا يرد ما اورد  
من النظر بان كان الحكم بعدم افادة لام التعريف للاختصاص  
مبنيًا على النظر السابق فافادة لام الملك اياه ايضا  
منظور فيه وان كان مبنيًا على المشهور ان لام التعريف  
اذا كان لا يستغرق او الجنس سيما الاول ايضا يقدر  
كما بينه سابقا لكن يرد عليه ان ما عرفت سابقا كون  
لام الاستغراق مفيد للاختصاص ولام الجنس ويجوز  
ان يحل الشارح الفاضل اللام ههنا على الجنس لا الاستغراق  
كما حمله في الجواب على انه المتبادر منها بل الظاهر دعاء



كون التقديم الاختصاص للصلوة انه حملها على العهد  
الخارجي فانه على تقدير الاستغراق او الجنس لا يصح  
الاختصاص كما سنبينه ان شاء الله تعالى ولا ملام العهد  
لا يدل على الاختصاص ومعالاة تأخر افادة التقديم  
للاختصاص اه قد عرفت فيما سبق في بعض النسخ ان  
تقديم ذات اللام على ذات التقديم يكفي في كون ما يستفاد  
من التقديم تأكيداً لما يستفاد من اللام ولا يخفى ان ذات  
اللام ههنا مقدم على ذات التقديم لان التقديم لا يتحقق  
الا بعد التكامل بتمام الصلوة وايضا ان المتأخر في الاصل  
واللاحظ يكفي في التأكيد كما سبق بخلاف تأخرها  
عنه افادة لام الملك يعني انه ظ وفيه انه عنوان الجواب فيما  
سبق اعني قوله اللهم الا ان يقال اه بل يجب الاستعمال  
على عدم ظهور لو كان اللام في الصلوة والتجئة للعهد  
الخارجي كان الاضافة ايضاً للعهد الخارجي بان المراد  
من النبي المضاف الى كاف الخطاب كمال الانبياء اعني محمد  
المصطفى م واللام يقع المعنى تأمل يصح ان يكون حقيقياً  
اقول الجموع على ان الاختصاص يستفاد من التقديم هو قصر  
المسند اليه بالمسند والمسند اليه ههنا هو الصلوة  
والتجئة والمسند هو متعلق على نبيك اعني نازلتان  
فيكون الصلوة والتجئة معقوصين على الانصاف  
بكونهما نازلتين على النبي وهو من باب قصر الموصوف  
على الصفة وقد عرفت انه ينبغي ان يكون حقيقياً  
اي الصلوة والتجئة كالمثلان المراد منهما الرحمة  
الحاملة والتجئة النامة عليه صلح برفع درجاته فوق  
درجات المخلوقات من الانبياء والملائكة وغيرها  
وبابقاء دينه ابد الاباد هذا اذا عتبر اضافة الصلوة الى  
البارك عز وجل برفع درجاته فوق

درجات

فوق درجات المخلوقات وبابقاء دينه ابد الاباد  
وهذا اذا عتبر اضافة الى العباد وليس المراد منهما  
قولنا اللهم صل على سيدنا محمد وعبدك ونبيك ورسولك  
النبي الا صي وعلية واصحابه وسلم كما قال بعض العلماء  
فان هذا القول لم يختص به م بل كان من اول الازل  
والاصحاب ايضاً كما يدل عليه عطف وعلية واصحابه  
واما لو كانت للجنس سواء كانت الاضافة للعهد  
الخارجي والاستغراق فهو قصر اضافة بالنسبة الى الكفا  
يعني ان قصر المسند اليه الذي هو الصلوة على المسند  
به الذي هو النزول على النبي قصر اضافة بالنسبة  
الى نزولها الى الكفار قصر الموصوف على الصفة يعني  
قصر الصلوة على صفتها التي هي نزولها اليه صلح  
اضافي بالنسبة الى صفتها الاخرى التي هي نزولها  
على الكفار وليس من قبيل قصر الصفة على الموصوف  
لان القصر المستفاد من تقديم المسند هو قصره على  
على المسند والمسند اليه ههنا هو الصلوة والمسند هو  
المتعلق الجور اعني نازلة وهي صفتها قبل هذا اذا كان  
الاختصاص من قبيل قصر الموصوف على الصفة واما  
اذا كان من قبيل قصر الصفة على الموصوف فيجوز ان  
يكون حقيقياً وان كان اللام للجنس والاستغراق  
فلا يجوز فيه على ما لا يخفى اقول سنبين المحذور  
فيه لكن بقي ان القصر الاضافي اما قصر قبله او قصر  
تعيين او قصر افراد والكل بط فان الاول يقتضي وجود  
من يعتقد افراد الكفار في نزول الصلوة والتجئة عليهم  
والثاني يقتضي وجود من يعتقد نزولها على النبي  
لكن لا يعرف على التعيين والثالث يقتضي وجود من  
يعتقد شركة الكفار بالنبي م في نزول الصلوة



والتحية عليهما الثاني يقتضي وجود من يعترف بوجوبهما  
 على النبي لكن لا يعرف على التعيين والثالث يقتضي  
 وجود من لا يطلب اختصاص الرحمة والسلامة  
 بالنبي عليه السلام غير مناسب اما عدم المناسبة على  
 على تقدير كون الاضافة للعهد الخارجي بان يراد بالنبي  
 محمد المصطفى صلى الله عليه وسلم فلا بد ان يكون مآل الكلام طلب  
 اختصاص الرحمة ونزولها به عم دون سائر الانبياء  
 والملائكة والمؤمنين والمقام وان كان مقام المرح له  
 عم وكثيرا ما يدعى فيه ما ليس بواقع لكن مثل هذه الادعاء  
 ليس بمناسب لانه ادعاء لما يستلزم ادعاء عدم نزول  
 الصلوة على الانبياء والملائكة واما على تقدير كونها  
 لا تغرق فلا بد ان يكون مآل الكلام قصر جنس الصلوة  
 على واحد من الانبياء فلو قصر على واحد منها لما ثبت  
 لغيره فيكون الكلام متضمنا لثبوته له فيلزم اجتماع  
 النقيضين فلا يصح فضلا عن عدم المناسبة ولعل المحقق  
 ح على هذا التقدير اعني تقدير كون الكلام لجنس قصر  
 الاضافة على العهد يدل على هذا الظن الذي على ما يقال  
 على تقدير كون الاضافة للاستغراق فلذا قال غير  
 مناسب ولم يقل غير صحيح او لان عدم الصحة لا يأتى  
 على تقدير كون الاضافة للعهد وعدم المناسبة جار  
 على التقديرين هذا قبل فيه انه ظاهر ان طلب اختصاص  
 الصلوة والتحية الكاملتين بالنبي اخص من مناسب  
 مع انه جوف في الاحتمال الاول اقول لعله يفهم المراد  
 منهما فاعترضوا لافعل ما بيننا المراد فيهما مناسبة  
 ظاهرة لا يخفى على احد ثم قيل فالاولى ان يجعل من قبل  
 اختصاص الصفة بالموصوف مطلقا سواء كانت الآدم  
 للعهد والجنس يجعل الاختصاص حقيقيا ايضا مطلقا  
 اقول

اقول على تقدير ان الجنس لا يخلو ان يكون الاضافة للعهد  
 او للاستغراق فان حمل على العهد فطلب اختصاص الحمد  
 حقيقيا بنبينا مستلزم الادعاء عدم ثبوته لغيره  
 من الانبياء والملائكة ولا يخفى عدم مناسبتها وان  
 حمل على الجنس فردد ما اسلفنا واما ما يقال القائل  
 هو المرفق عصام الدين قال وعلى نبيك اي جميع  
 انبيائك حملا للاضافة على الجنس او الاستغراق  
 اذ جرى فيها انقسام التعريف وان كان الاصل فيها  
 العهد ونبيك المعهود محمد المرحوم قال في الحاشية على هذا  
 التقديم المسند للحمد وجه قصر الصلوة والتحية  
 ان الصلوة لا يجوز لغير الانبياء والحمد حقيقيا او اضافا في  
 تقدير انتهى من انه لو كانت نبيك للعهد الخارجي  
 فالاختصاص اضافي يعني اذ لم يكن الكلام للعهد الخارجي  
 فان اختصاص الصلوة المعهودة التي هي النزول الى الغير  
 لا اليه ولو كانت للاستغراق فهو حقيقيا اذ لم يكن  
 الكلام للعهد لانه يناقض الاستغراق فقيه نظر قال في الحاشية  
 لان الحقيقي على تقدير الاستغراق غير ظاهر انتهى بحقيقته  
 ان الاضافة لو كانت للاستغراق كان معنى الكلام ان  
 جنس الصلوة والتحية مختصان بكل واحد من انبيائك  
 انه هو المفاد للاستغراق لو اختصاصا بغير هذا  
 الواحد لزم ان لا يوجد فيه كذا في كل واحد  
 فرض اختصاصهما به يستلزم عدم وجودها في غيره  
 فينضم الكلام اجتماع النقيضين وهو اختصاصهما  
 بواحد وعدم اختصاصهما به واختصاصهما بغير  
 وعدم اختصاصهما به وكل ما يتضمن ذلك بط فكون  
 الاختصاص على تقدير الاستغراق بطل وليس معنى الكلام  
 على هذا التقدير ان جنس الصلوة والتحية مختصان بمحمد

من يواحد منهم لزم ان لا يوجد  
 في غيره وكذا لو اختصاصا



انبياءك اذ هذا المعنى لا يدرك عليه الاستغراق على انه لو  
 كان كذلك لزم منه ان لا يجوز في واحد منهم اذ الواحد  
 مفاد لا يجوز وقد اخذ الاختصاص حقيقة ونقل عنه  
 ايضا في وجه النظر ان ما لا يجوز لغير الانبياء صلوات  
 الله على نبيينا وعليهم انما هو لفظ الصلوة والمراد  
 ههنا معناها اقول معنى الصلوة معتبرا بلفظها لا يجوز  
 لغيرهم وههنا عبر كذا لك فلا يجوز لغيرهم بالامانة  
 وذكر بعضهم في وجه النظر ان يجوز لغير الانبياء ولو  
 بالواسطة والصلوة ههنا شامل لا بالواسطة انتهى  
 اقول انظر من لفظ الصلوة ما ليس بالواسطة وقال بعض العلماء  
 محتمل ان يكون وجه التميز اشارة الى منع كل من الشرطين  
 اما الاول فلا بد ان يمكن ان يقال لا يخفى الملازمة وانما كان كذلك  
 لو كان لام التعريف للجنس او للاستغراق واما على تقدير  
 كونها للعهد الخارجي كالاضافة فيجوز ان يكون الاختصاص  
 حقيقيا بل يجب واما الثانية فيمكن ان يقال لا يخفى الملازمة  
 فانه كما كان كذلك كيف وطلب اختصاصا من الرحمة بالانبياء  
 غير مناسب اقول هذا الوجه بالنظر الى الملازمة الاولى  
 لا يصلح ان يكون مراد اللفظي فانه لو كان مراده لو ورد  
 مثل هذا المنع على ما سبق منه من الشرطية الاولى لا يصلح  
 بان يقال لا يخفى انه لو كان اللفظ في الصلوة والنجمة للعهد الخا  
 كان الاختصاص حقيقيا وانما يكون كذلك لو كانت  
 الاضافة ايضا كذا لك وقد عرفت فيما سبق من هذا  
 التقرير مما سبق انه على تقدير الاختصاص لا يصلح حمل  
 لام التعريف على الجنس والاستغراق فلذا لم يحملها  
 الشارح على الاستغراق المفيد للاختصاص وقال  
 وافادة للاختصاص ولم يقل تأكيد للاختصاص  
 هذا هو الموعود ان يلاحظ المصلي عليه أولا  
 ترك

ترك قوله حاضرا ومشاهدا لان ما يقتضيهما هو الخطا ب  
 والمصلي عليه ليس مخاطبا ان يلاحظ المعبود  
 او لا تركهما ههنا ايضا مع اشتغال الكلام على الله تعالى  
 بطريق الخطاب لانه المراد ههنا ليس الا اشتغال  
 المستند على الله تعالى مع قطع النظر عن كونه معتبرا  
 بالخطاب وانت تعلم انه يمكن اه وانت تعلم انه يمكن  
 لوجوه اخرى مثل التشويق ورعاية صنعة الاستغراق  
 والتبرك والاستلزام اذ يذكر لفظ النبي في اول الصلوة  
 لانه رحمة للعالمين نقل عنه في الحاشية ووجه  
 كونه عليه الصلوة والاستلزام رحمة للعالمين ببيان  
 امر الدين والدين اكل من امن وكفر لكن من كفر لم يهد  
 بهداية ولم يشفع برحمته وقد توجه كونه رحمة لكما  
 بانهم امنوا بدعائه عن الخسوف والشمس انهم فان قلت  
 لو كان الصلوة على النبي عليه السلام متضمنة للصلوة على  
 على الكفار رآه جميع المؤمنين بكونه صلح رحمة للعالمين  
 يلزم ان تكون الصلوة عليه السلام متضمنة للصلوة  
 على الكفار ايضا وهو بطريق قطعنا قلنا انما يلزم ذلك  
 لو لم يكن مانع من الصلوة عليهم وهو متحقق لو ورد  
 الشرع على انه لا يجوز الصلوة عليهم وجريان الدليل  
 على شيء انما يكون مستلزما له اذ لم يوجد مانع له  
 مقتضى لوجه بل على اصحابه اشارة الى الرد على  
 على الشافعي بان ذاب سائر المؤلفين ليس بحد  
 قوطه وعلى انه فقط بل مجموع وعلى انه واصحابه وما  
 قال في بعض الحواشي من ان الالاف عن الانبياء  
 فيشمل الاصحاب لا يحل منعها اذا كان في الامم في الامم  
 وقد عرفت فافهم قال المؤلف شيخ الاسلام  
 لانه اشارة الى اسولة واجوبة عن عدة الاولات



ان الرحمة عليه عم هو الخاص به لا يمكن نزول له  
على عامة المسلمين فكيف يكون الرحمة عليه نزولها عليهم  
والجواب انه لا يترعى لزوم العينية بل لزوم مطلق الرحمة  
والثاني ان الصلوة عليهم انما يكون بالتبع وعلى ما ذكر  
يكون بالصلوة على النبي لا بالتبع والجواب بان اللازم تابع  
للملزوم والثالث ان للثواب التبعي ذكرنا واهنا ليس كذلك  
والجواب بان الصلوة ههنا وان لم يكن صريحا الزاما لكن  
فيه سلوك الطريق البرهاني ولختيار الطريق القريب  
واشارة الى انه عم رحمة لهم واشارة الى مضمون هذا  
دعاء البرية شامل مع الاجازة والاقتصار بخلاف  
عبارة سائر المؤلفين والجواب بانه اذا التزم صيغ سا  
وان لم يكن بالا سلوب المعهود فقد حصل الرضا على وفق  
بالصيقون فروى على ما يميز ايضا فاعمل واقول الامتياز  
ليس بالازم على ذابهم ايضا فان الا في عباراتهم قد خسر  
بالاتباع وتنبهنا على ان المؤاخاة اه يحتمل ان يكون عطف  
تفسير لقوله تعيينا محل المناظرة ويحتمل ان يكون نكتة  
مستقلة ويؤيد الاول قوله فيما بعد بل فيه تنبيه على  
على محل المناظرة وانما قلنا يؤيد لانه يحتمل ان يكون هذا  
القول فيه اشارة الى استلزامه للتحديد فلان المنقول حتى  
محضر اي خبر كان او انشاء او مركبا تقييد يا او مفردا اما  
الاول كما اذا قلت قال صاحب المقاصد ان الله متكلم بلام اذلي  
واما الثاني فكما اذا قلت يموتوا قبل ان تموتوا او اما الثالث  
والرابع فكما ان قلت تعرفوا مركبا او مفردا لا يتعلق به المؤاخاة  
الا باعتبار النقل كما سيأتي وهي جملة خبرية وهي جملة  
قال الفلان كذا او سمعت من الفلان كذا او رايت في الكتاب  
الفلان كذا سواء كان المنقول خبرا او انشاء او مركبا تقييد يا  
او مفردا وما يقال القائل هو المدعى عصام الدين حيث  
فسر

٢٧  
فسر الكلام او لا بقوله اي مقول مفرد كان او مركبا غير تام  
او مركبا تاما او انشائيا او خبريا بالان المقسم للمنقول  
والمدعى والمنقول لا يخصر في الخبري كما يخصر المدعى فيه  
ثم قال فقد عرفت بهذا ان ما فعله المصنف من جعل البحث مطلق  
الكلام اولى من جعله الكلام الخبري كما يتبادر من كلام  
غيره وان تقييد كلامه بالخبري تفويت لما افاده بالا لملاق  
انتهى ان المنقول لا يخصر في الكلام الخبري اي  
في نفس الاصل بل بعمه وغيره من الالفاظ فيه فالتخصيص  
بالخبري ذكرنا غير مناسب لا يهاجمه القصر والخصيص  
فيه فالمراد بالتخصيص هو الذكر دون الخبري اذ  
اللازم هو الاول دون الثاني قال غير مناسب وطم  
يقول غير صحيح كذا قال المولى شيخ الاسلام ورده  
بعض العلماء لكنه لا يلتفت اليه اذا كان ناقلا بمعنى  
ناقلا اياه اذ فيكون الكلام عبارة عن المنقول والمدعى  
واليه ذهب الشارح احمد الجندب رحمه الله لكن  
مع ذهابه اليه قال والظاهر انه هو مصطرا النسخة بل الاخصر  
منه اعني الخبري لانه غرض الفقه متعلق به وان كان  
يراد به الاعم اذ المفرد ايضا قد يكون منقولا وكذا الا نشاء  
والتقييد بالخبري جيد وهكذا بينه الشارح محمد الدباني  
اذا كان ناقلا بمعنى ناقلا له فيكون المراد من الكلام  
نفس النقل والمدعى الى هذا ذهب الشارح عبد العلي  
بل فيه تنبيه على محل المناظرة ترقى على ما وقع  
به الاعتراض يعني اذا كان قوله ناقلا وقوله او مدعى  
بمعنى ناقلا فيه او مدعى فيه فلا يلزم التخصيص لا غير  
صور من صور النقل فاندفع الاعتراض عن كلام الشارح  
الفاضل بل فيه فائدة له ليست في كلام القائل وهو  
التنبه على محل المناظرة وانت تعلم ما فرغ من بيان



من بيان تبيين كلام الشئ الفاضل بحيث لا يرد عليه ايراد  
القائل وبيان استتماله على فائنة التبيين شرعي في تزييف  
بيان هذا القائل وجهان الاول ان المدعى لا يكون نفس  
الكلام بل معناه وبيان القائل يقتضي ان يكون لنفسه  
والمنقول قد يكون لفظه وقد يكون معناه مع قطع  
النظر عن اللفظ وبيان يقتضي ان يكون نفس اللفظ على اداء  
مثال الكلام ترد بين المنقول والمدعى ولو حمل على المعنى  
الاعم لم يكن حاضرا ويمكن ان يجاب عن العلوية بانها انما  
يرد لو حمل هذا القائل الكلام المصغر على الكلية وليس كذلك  
فانه قال في الاصل واختار اذا وان اشارة الى ان الملازمة  
ليست كلية لان صحة النقل ونفس المدعى قد يكونان  
ظاهرين فلا يطلب ما اوجب طلبه على تقدير القول وقال  
في الحاشية في هذا المحل هذه الملازمة هي التي قبل فيها ان  
اذا اشارة الى عدم الكلية لان الكلام المنقول قد يكون غيرهما  
كالضرب للامر بالضرب وطلم يحمل الملازمة على الكلية  
فلا يرد عليه لزوم عدم كون الترديد حاضرا او فيه  
انه طال جعل الكلام مقسما للمنقول والمدعى والتقسيم  
يجب ان يكون حاضرا لا قسما وقد خرج عنها ما  
ليس بمنقول ولا بمدعى لم يكن الترديد والتقسيم حاضرا  
وما قال في الحاشية ليس له بل عليه لانه صرح فيها  
ما ليس واحدا منهما مع اخذ الكلام مستتملا على  
التقسيم فما في الحاشية يرد ما في الاصل كما قال به هذا  
المحقق انما احال على القائل اشارة الى ان الشئ الفاضل  
لم يحمل كلام المدعى على الترديد والتقسيم حتى يرد عليه  
ايضا ان الترديد لا يكون حاضرا لانه من الكلام الخبري  
ما ليس بمنقول ولا بمدعى كالحبر الجلي مثل الواحد نصف  
الاثنين فهذه الكلام الرام للقائل كما اولى اذ المتبادر

القائل

من الكلام

من الكلام هو الاصطلاح وهو لا يكون الا تاما وايضا  
هو قيد الخبري يخرج ما اخرج به التام قال المولى شيخ  
الاسلام يرد ان القول باغناء القول غير معقول  
اقول هذا كلام دائري بين السنة الناس وليس معقول  
فان المحققين من العلماء الاعلام اعترضوا بمثل هذا الكلام  
قال المحقق قطب الدين الرازي في شرح المطالع في تزييف  
القياس بانه قول مؤلف من قضايا اياه قوله مؤلف مستررك  
لان القول هو المركب ولم يحسبوا بهذا بل بان الاول اصطلاح  
لا يمكن ان يتعلق به الجبرور والثاني لغو على حد ينطبق  
به الجبرور وبغير ذلك وايضا قصص المورد له الايتان  
بالثاني الذي يغني عن الاول بما الحاجة الى ايتانه اولاً ثم قال  
ان مراده بكونه اولي هو ان المناظر لا يختص بل بالثامة  
بل بترك في مثل القلق وكذا في الجملة الصغرى فلا ينبغي  
الاقتصار على بيان التام من الجمل فالاول ترك قيد  
التام والاقتصار على الخبري انتهى اقول هذا الكلام يدل  
على انه لم يعتبر في الخبر التامة وهو مخالف لما اجمع عليه  
جميع العلماء من اهل النحو والمعاني والمنطق والاصول  
فان التام عندهم ينقسم الى خبري والاشعاري وكتبهم  
مملوءة بما نفا وورد من عدم الاختصاص بل بالثامة  
يرد على تقدير الاكتفاء بالخبري لكن المناسب للمقام  
الذي هو مقام بيان مسائل علم الاداب مهملات  
العلوم اى لقضايا المهمة التي وقعت اجزاء من العلوم  
كلية لا تقبل اجزاء العلوم اعني مسائلها موجبات كلية  
كونها فكيف تقع المهمة اجزاء ومثله لاننا نقول يجوز  
ان يكون المراد بكونها موجبات كلية كونها كذلك  
سواء كان بحسب الظن والحقيقة او بحسب الحقيقة فقط  
يستدعي وجوب ذلك بناء على حزم الشيخ



بكميات المهملة وعلى كون أجزاء العلوم ومسائلها كليات  
لأنه يجوز أن يكون المراد من العلوم في كلام الشيخ  
هو العلوم الحكيمة قال بعض فضلاء الزمان ههنا بحث  
وهو أن الوجوب في الحكمة وجوب عادي غايته الحسن  
والمناسبة ومناسبة الكمية في جميع العلوم لا تنكر  
أقول المناسبة والحسن في الحكمة يجري في جميع مسائل  
لا مكان كونها كليات بخلاف مسائل العلوم فإن  
بعض ما يقع جزأ منها غير قابل للحكمة كبعض أجزاء علم  
المعاني والصرف فتناسبة الكمية في جميع العلوم غير  
تنكر قد يقال القائل هو المدقق عصام الدين قال  
في شرحه أن طلب صحة النقل من الناقل لا يجب وأن  
دل عليه عبارة شرح آداب السعدي فلا ينبغي أن  
يقدر كلام المصنوع بطلب منك الصحة انتهى وحاصل  
كلامه منع المقدمة ضمنية ادعائها الشرائع وهي  
أن هذا القيد يحتاج إليه في هذا المقام وحاصل  
المنع أن لا يخفى الاحتياج إليه كيف هو الوجه على  
في مقابلة الناقل ليس إلا طلب صحة النقل مطلقا  
كان يرجوع بنفسه أو بطريق من الناقل أو غير  
الوجوب في بيان الشريطة إشارة إلى أن  
لا مطلقة فأنها لا تستعمل في العلوم أن أمثله  
أن عرفت بمداخلة كلامه أن نقل عنه هذا مبني على أن  
المتبادر من المرافعة المرافعة بطريق الخطاب قطعاً  
على ما حققه بعض المحققين وهو شمس الملة  
والدين محمد السمرقندي مروي في آداب حقيقة  
في شرح المقدمة حيث قال فيه قال المصنف في شرحه المنا  
أه وحينئذ بحث هذه المذكرة لا مناظرة لأن النظر إذا  
استعمل يعني يكون بمعنى الفكر وإذا كان من الجانبين  
يكون

يكون مذكرة سواء فسر الجانبين بالمختارين على ما هو  
المتفاهم من عرفهم أو لا ويؤيد على الإطلاق لا يقال إذا  
فسره كان تعريف المناظرة بالنظر اه باللازم  
المساوي وهو جائز فلا يصح قوله لا مناظرة لأن  
جواز مشروط بكونه لازماً لا وههنا ليس كذلك  
إذا المناظرة هو المرافعة في الخصومة وهي من مقولة  
الفعل الذي يصدر من اللسان والنظر من أحوال  
النفس الناطقة ومن هذا علم أن المناظرة بمعنى المزا  
ليست هي المناظرة بل هي المرافعة ولو فسر  
الجانبين بأن كان ذكر بعضه وقاله بعض  
فضلاء الزمان قوله في التفسير هو من الصدوق  
هو واجب لا أن يقال يمكن حمله عليه بإرادة المبتدئ  
وتبعه بعض فضلاء العلماء ورده بعض فضلاء الزمان  
بأن وجه التفسير بأن دون الصواب ما بينه المحسوس  
في المناظرة المنقولة من أنه يمكن حمل المرافعة على  
المرافعة بل الخطاب في الاستفهام فيه أنه حمل  
التعريف على المتبادر واجب كيف ولو لم يحمل عليه  
وكان كما قال يصرف على المذكرة التي عدل عنها مروي  
فن الآداب ذكر بعضهم أنما قال أولى مع أنه على ذلك  
التعريف يلزم التفسير لأنه يجوز أن يقدر اعتماداً على  
ظهور انتهى قال بعض فضلاء الزمان وعلى تقدير كون  
المراد بالمرافعة المرافعة بالخطاب لا يجب بالنقل  
بالخطاب ووضع المناظرة بل السامع أن لم يعتمد  
على مجرد النقل فله أن يرجع بنفسه وإن يرفع مع  
المناظرة عن نفسه وله أن يطلب صحة النقل من النا  
ويضع المناظرة والمق الذي هو اظهر الصواب  
عنده لا يتوقف على الدفع بالخطاب فالأولى عدم



التقييد كما قال المحقق عصام الدين فتأمل أقول على تقدير  
كون المراد بالمدافعة المدافعة بالخطاب لو رجع بنفسه  
ولم يطلب صحة النقل ولم يضع المناظرة لم يصرق عليها  
المدافعة بالخطاب ولم يكن مناظرة والمقصود هنا  
بيان مسائل المناظرة فالواجب وضع المناظرة  
والمدافعة بالخطاب ولهذا امر بالتأمل فالتقييد  
ليس على ما ينبغي قال ابن الصمد بل القيد ليس بصواب  
لأن القيد لا يمكن إرادة المطلق منه أقول التقييد يمكن أن  
يقال أن التقييد للإشارة إلى أن طلبا من الغير أكثر وأن  
كان من طرق المناظرة بالمعنى الثاني مع أنه منها في نفس  
الأمور لأن مراده بالطرق الأفراد يعني المسائل الأدائية  
ولا يخفى أن طلب الخصم صحة النقل سواء كان بنفسه أو  
بغيره ليس من أفراد المناظرة ومسائلها بالمعنى الثاني  
فإنها على هذا المعنى هي المذكورة من الجانبين على ما عرفت  
وهي لا تصرف على الطلب بنفسه أو عن غيره على ما ذكرناه  
من طرفها وأفرادها إنما هو حسب الفرض بناء على أن  
المذكورة قد تكون مقارنته له وليس المراد منها هو السبيل  
حتى يكون كون طلب من طرفها بهذا المعنى مجزواً عما قد  
نسب إليه الطلب من الغير والطلب بنفسه لكن أفرادها ليست  
إلا الأفكار المخصوصة القائمة بالمختار من فاعل علم فما  
سبق من أن التقييد على هذا التعريف ليس على ما ينبغي أن الطلب  
من أفرادها على هذا التعريف فكيف يصح هذا الكلام قلنا لم يفهم  
هذا بل المعلوم منه أنه إذا عرفت بالنظر بالبين أن هو  
المذكورة كونه مقارنته بالطلب بنفسه وبالطلب من الغير  
فالتقييد ليس على ما ينبغي وبما قررنا عرفت أن ما قد افترض  
العلماء أن الظاهر العبارة أن يقال طلب صحة النقل بنفسه  
من طرق المناظرة بالمعنى الثاني وليس منها بالمعنى الأول

كما لا ينبغي

كما لا ينبغي على من له أدنى دراية في أساليب الكلام ليس بشيء  
وإن تبعه بعض فضلاء الزمان لكن يؤيد عدم التقييد  
قوله في طلب الصحة وقد ذكر بعضهم هذا ليس بسديد بل  
هذا القول يؤيد التقييد إذ الطلب لا يلائم في صورة وهو  
بنفسه إلى ما نقل عنه مطلق التصديق قبل في حاشيته شرح  
الأدب المسعودي المطلق العلم بمعنى التصديق مطلقاً غير  
متعارف لأن المتعارف أنه يشترك بين الحصول وبين  
التصديق اليقيني لا غير انتهى أقول المطلق عليه مضمون في أكثر  
في الشراكت المنطقية المجوز أن يكون العلم ظاهراً أي منسوباً  
إلى الظن من قبيل نسبة العام إلى الخاص والمطلب يقينياً  
أي العلم الذي جعل الطلب المتعلق بصحة النقل لا المنقول كما  
قال المولى شيخ الإسلام وينبذ بعض العلماء واعتراض  
على المحشى الفاضل عما لا يتصور ورواه على تفسيرنا فإن  
منشاء الاعتراض إنما هو جعل المطلب عبارة عن المنقول  
وليس كذلك وصورة كون العلم بها ظاهراً والمطلب يقينياً  
كما إذا ظننت أنه كتب في الهداية أنه إذا بلغ الماء قلتين لا  
يتنجس بملاقاة النجاسة عن الشافعي رحمه الله ولم نقله  
يقينياً ونقله أحد عن معين بأنه رأيت مكتوباً فيها في طلبك  
منه صحة النقل لخصم اليقين ليس بغير لائق بحال كمن حيث  
أنك مناظر هذا ولا يلتفت إلى ما قال بعض فضلاء الزمان من  
أن حاصل كلامه أن لياقة طلب صحة النقل ليست بمشروطة  
بانتفاء التصديق لأنها اجتماع وجود التصديق في  
كون المطلوب ظاهراً وتقليدنا وصحة النقل مظنونة  
أو معلومة بالتقليد وهو لا انتهى فإن اللياقة لا يجتمع  
مع التصديق في صورة كون المطلوب ظاهراً وصحة النقل  
مظنونة وأيضا كلام الفاضل المحشى مقصود في كون المط  
يقينياً إلا أن يقال أراد بالمطلوب المنقول وقد عرفت ما

صورة



شبه ولا تلتفت بغير ما قاله ايضا ان النقل قد يجعل جزء من الدليل  
كما في المطالب الثانية بالادلة النقلية فان كان المطالب يقينا  
فصحة النقل لكونها جزء من الدليل لا بد وان يكون مغلو  
يقينيا فان صحة النقل ولو لم يكن جزء من الدليل كما هو  
اللهم الا ان يراد العلم المناسب للمطلب ان قيل فعمل  
هذا يلزم ان يكون الطالب لا يقال اذا كان العلم يقينيا والطالب  
ظنيا او تقليديا مع انه غير لا يبق بدلية قلنا المراد  
من العلم المناسب للمطلب العلم المناسب الذي ليس باقوى  
من المطالب قيل في الجواب يجوز طلب الظن والعلم التقليدي  
بعض حصول اليقين بصحة النقل ورده بعض فضلاء الزمان  
بان عدم اليقاف بدية وايض القضية الواحدة  
لا تكفي مطلوبة ويقينية في حالة واحدة لان الظن والتقليد  
يلزمهما بحق ينفقضهما واليقين يلزم عدم جوهريته و  
وتنافي اللوازم ملزوم التنافي الملزومات وهو خطأ انتهى  
قال المولى نسخ الاسلام وفي الاخير من بحث لانه يلزم  
من كونها معلومة بالعلم التقليدي عدم كون الطالب لا يقال  
لاجل تحصيل العلم اليقيني او الظني وكذا لا يلزم من كونها  
معلومة بالعلم الظني عدم كون الطالب لا يقال لا اجل تحصيل  
العلم اليقيني قول على ما قاله يفتقر الصحة معلومة بالعلم التقليدي  
او العلم الظني والمطلب يقينيا او ظنيا فلم تكن الصحة معلومة  
بالعلم المناسب للمطلب واذا لم يكن كذلك يليق طلبها  
ولم يدع احد لزوم عدم اليقاف على هذا حتى يرضى عليه  
بانه لا يلزم من كون الطالب لا يقال بل المردح هو لزوم  
اليقاف وان اراد انه لا يلزم من كونها معلومة بالعلم  
التقليدي فالظني عدم كون الطالب لا يقال لا اجل تحصيل اليقين  
اذا كان الطالب تقليديا او ظنيا فاقول كون الطالب ههنا تقليديا  
او ظنيا انما يكون اذا كان النقل عن تقليد او ظن ولم يكن  
لناقل

لناقل بحسب الظن تعيين بصحة في طلب صحة النقل عنه لاجل  
اليقين طلب علم يتبعه وما ليس في وسعه ظاهر فلا يليق  
لجواز ان يطلب الصحة المعلومة بعين العلم المناسب  
للمطلب سواء كان يقينيا او ظنيا او تقليديا لا امتحان  
المقضى منه اظهارا للصواب يعني الامتحان الناقل اذا نقل  
شيئا معلوما للطالب بالعلم المناسب للمطلب بان  
نقل عن يقين او ظن او تقليد وكانت الصحة معلومة للمطلب  
كذلك كما اذا قال الناقل رايت مكتوبا في كتيب التفتازاني  
ان القصير الاضافي اما قصير قلب وافراد او قصير تعيين  
في اليقين او قال الظن انه قال كذلك في الظن او قال سمعت  
ممن يعتقد انه قال كذلك واعتقد انه قال كذلك في القلب  
في يجوز للمطالب العلم بصحة النقل يقينا في النقل عن يقين  
او ظنا في النقل عن الظن او تقليد في النقل عن التقليد  
طلب صحة الامتحان الناقل بانه هل يعلم على وجه نقل  
ام لا حتى لو لم يعلم على هذا الوجه فظهر جهله بعلمه  
الطالب بوجه علم فيعلم الناقل كما يعلم الطالب فيعلم  
الصواب وهذا هو التفرع الحق واما ما قال المولى نسخ  
الاسلام لانه امتحان ثلثة احتمالات احدها الامتحان  
لخصم للالزام وهو ليس بمراد ههنا لانه ليس لاظهار  
الصواب وثانيها امتحان الخصم ليعلم انه هل هو  
ممن يعرفه حتى يعرف معه المناظرة ولا تعرف عبثا  
ام لا وثالثها امتحان نفسه ليعلم ان علمه مطابق  
لواقع ام لا والمستفاد من كلام المحقق لكنه نظو  
ان مراده الثالث لا الثاني لانه لا يورد تطويلا ممنوع  
يسمي عيانا والاحتمال الثالث ليس بجمل ههنا  
فان المراد بالعلم بصحة النقل هو العلم المناسب  
للمطلب فان كان ظنيا فلا معنى للامتحان نفسه ليعلم



ان علم مطابق للواقع لا فمن اين يعلم الطالب مطابقته  
 علمه للواقع او عدم مطابقته فان علمه مناسب بعلم  
 الناقل فلو كان علم الناقل مطابقا للواقع كان علم الطالب  
 ايضا مطابقا وان لم يكن وان كان تقليد بافلا معنى  
 للاختبار نفسه فان العلمين متناسبان وكذا في  
 صورة اليقين مع ان التردد في ان علم مطابق للواقع لا  
 ينفي اليقين اذ هو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع  
 والايراد على الشبان صحة النقل لو كانت معلومة يليق  
 طلبها لا امتحان بالمعنى الثاني فستعرف عدم اليقظة  
 فانظر و بما فردنا عرفت ايضا سقوط ما قال بعض العلماء  
 هذا الطلب يتصور فيما اذا كانت الصحة معلومة علميا فليست  
 في طلب الصحة من لنا في النظر هل الناقل نقله عن جزم  
 لينقلب الظن علما او نقل عن الظن ايضا وبما ذكرنا من  
 ما ذكره من كونه تطويلا يستغنى عنه ليس على ما ينبغي ان يرى  
 فان منشاء هذا القول علم اخلا الطالب مناسباً  
 للطلب وقد عرفت انه ليس كذلك وعرفت ايضا ان  
 الطلب يتصور فيما اذا كانت الصحة معلومة علميا يقيناً  
 او تقليدياً وهذا لا يستلزم ان جواب لسؤال  
 مقدر تقديره لوصح الطلب لا امتحان المقصود منه اظهار  
 الصواب لتعريف العلة الغائية وهو بط على ما ذهب اليه  
 الشرايفاضل وهذا الجواب لكنه تطويل يستغنى  
 عنه في المناظرة دفع توهم نشاء من قوله وهذا لا يستلزم  
 تعدده وهو انه اذا لم يستلزم التعدد كان طلبها ايضا  
 في المناظرة لان الناقل ربما يعلم الصحة ويؤمن انه عالم  
 بها باسلا لا ليجاء الثلاثة فالطالب العالم بها باسلا  
 اذا اراد ازالة زعم الناقل وتعليل بوجه يعلم يليق ان يطلبها  
 منه ليفيد هاله بعن ظهور جهله اظهار الصواب وحاصل  
 الدفع

ومما حصل الدفع اننا لانخ انه اذا لم يستلزم التعدد كان  
 طلبها لا يقايف وهو تطويل يستغنى عنه في المناظرة  
 وبالنظر اليها فان الطالب طالما يعلم مناسب للطلب  
 فلا فائدة بالنظر الى نفسه من طلبها فلا اشتغال  
 بالعبث بالنظر الى نفسه وبالنظر الى المناظرة فان  
 الغرض منها اظهار الصواب فقط وهو قد حصل نعم في  
 في الطلب فقط فائدة ترجع الى الناقل لكن هذه المرتبة لا تحو  
 عن التطويل المستغنى عنه في المناظرة فلا يليق الطلب  
 وبهذا عرفت وجه التطويل وعدم اليقظة فلا يلتفت  
 الى ما قاله المولى شيخ الاسلام من ان هذا لا يقول  
 تطويلا وان الطلب في الاحتمال الثاني لا ينفى بطرق  
 متعددة كما اذا نقل احد شيئا عن العلامة التفتازاني  
 وانت تعلم انه قال في شرح التلخيص مثلا فطلب الصحة  
 لتعلم انه هل قاله في كتاب اخر من كتبه ام لا فلو صح  
 النقل بانه قال في شرح المفتاح كنت تعلم بطريقين  
 ولو صح بانه قال فيه وفي التلويح كنت تعلم بطرق ثلاثة  
 فالطرق ههنا بمعنى ما فوق الواحد وبما فردنا الدفع ما قال  
 بعض العلماء تحصيل العلم بطريق متعددة لا يناسب صحة  
 النقل بل الدعوى الا ان يراد من الطرق النقل والنسب مع  
 والسماع الى غير ذلك وفيه نظر فانظر وجه النظر  
 على ما نقل عنه في الحاشية اننا لانخ ان طلب الصحة المعلومة  
 لتحصيل العلم بها بطرق متعددة غير مناسبة في المناظرة  
 ويؤيده قول ابراهيم عم صلوات الله على نبينا وعليه  
 ولكن ليطلب من قلبي كما لا يخفى على من له قلب سليم  
 وطبع مستقيم انتهى وكذا قال الشرايفاضل الجندی  
 في شرحه لكن لا يخفى عليك ما يرد عليها فاقم  
 وقال المولى شيخ الاسلام في وجه النظر ان العلم الحاصل



بأحد الطريقين بعد العلم الحاصل بالطريق الآخر شخصيا  
ووضوحه في الجاهل باق من جهته يستحيل  
بالأخرى في صحة المعلومة لتحصيل العلم  
بالجواب فلا معنى للقوانين غير مناسبة في مقام المنا  
تعيين في ذلك اجتماع المثاليين فتأمل أقول يرد  
على ما هو مراده من قوله العلم الحاصل بالطريقين  
على ما يتبادر ويبدأ على قوله ان ذلك اجتماع  
المثاليين من ان العلم الحاصل بصحة النقل بسبب  
احد الطريقين غير العلم الحاصل بالطريق الاخر انه  
اذا حصل العلم بصحة النقل بالطريقين لا يمكن  
حصوله بالطريق الاخر لانه في حصول الحاصل  
وهو حال ولا يتبدل في بطلانه بانه اجتماع  
امثاليين لا يمكن ان يحجب بانهما متغايران  
بالاعتبار في الطريق الاخر غير معلوم لكن الكلام  
ليس فيه بل في صحة وههنا دغرة فان قلت  
الشرعية الواقعة في كلام المصنف ومرة على ما مر من ان  
الشرعية المطلقة لا تتعلق في العلوم فيكون مثال الكلام  
ان الصحة لكل قائل كلام خبري ناقل فيه فيلزم ويجب  
طلب الصحة فيه اذ لم تكن معلومة لانها لو كانت معلومة  
فطلبها لا يليق بحال المناظر من حيث هو مناظر فضل  
عن ان يجب يلزم طلبها فان اللياقة ادنى من الوجود  
فاندفع الدغرة قلت اللازم هو الطلب مطلقا سواء  
كان على الوجه اللابيق اولى قال المولى شيخ الاسلام  
التقييد مما يشهد به بديهة العقل فهو امر ضروري  
على كل تقدير وانما تردد في ان ذلك التقييد اللازم  
هو لعدم صحة الطلب على تقدير العلم ام بعدم لياقة  
الطلب فقال الشرح لانها لو كانت معلومة اه بتبينها  
واشعارا

واشعارا بان التقييد لعدم لياقة الطلب على تقدير العلم  
لا على تقدير عدم صحة العلم وبهذا التفسير يظهر ما في كلام  
المحقق في تقدير قول التقييد ليس بضروري على كل تقدير  
بل على تقدير لياقة الطلب فعدم التقييد على تقدير عدم  
اللياقة مما يشهد به بديهة العقل وقد انطقت الله بالحق بعد  
دعوى البديهة في ان التقييد بضروري على كل تقدير حيث  
قال ان التقييد لعدم لياقة الطلب على تقدير العلم لا صحة الطلب  
فبين كلاميه تناقض ولعله هذا امر بالتفصيل الموافق  
للمناظر بان يكون لظاهر الصواب كونها معلومة له  
في اعتقاده بغير كونها معلومة بالعلم له في اعتقاده بالعلم  
المناسب للطلب بحيث لو كان المطلب يقينيا كانت معلومة  
كذلك في اعتقاده وان كان ظنيا كانت هي ايضا معلومة  
بالظن في اعتقاده قال المولى شيخ الاسلام لو كان المراد  
ذلك احد ان كونها معلومة في اعتقاده لا ينافي في تصو  
احتمال عدم كونها معلومة له في نفس الامر لان اعتقاده  
العلم بالصحة بجامع الاحتمال المذكور في صحة يليق طلب  
الصحة بناء على هذا الاحتمال قول كونها معلومة يقينية  
في اعتقاده بناء في تصور احتمال عدم كونها معلومة له  
يقين في نفس الامر فان اليقين هو الاعتقاد الجازم  
المثبت المطابق للواقع وكونها معلومة ظنا او تقليدا بناء  
على المناظر لا يليق الطلب بناء على هذا الاحتمال فان الطلب  
يعلمها كما يعلمها الناقل فيكون الطلب تطويلا مستغنى  
في المناظر ولو كان للامتحان المقص فيه اظهار الصواب  
او لتحصيل العلم بطريق متعده ولو طلب الصحة ليعلمها  
على وجه اليقين كزم طلبه طاليس في سبع المعل نظر الى  
الظهار في نقله فيه رد على ما في شرح الاداب  
المعوردى حيث قال فيه كون اظهار الصواب غرضا



من النظر لا ينافي كونه شئ آخر غرضنا معه وعرضه من هذا  
التجويد دفع ما اورد على تعريف المناظرة من انه قد يكون  
الغرض من المناظرة الزام الخصم حل المتخاصمين وتقليط  
للاخر فقط وهو منافي لظاهر الصواب فلا يكون التعريف  
جامعا وحاصل الدفع على ما يفهم من كلام الاستاذ  
روح الله في حواشيه عليه ان فصل التخليط والالزام  
لا ينافي غرضية اظهار الصواب ولا يشك ان فصل  
اظهار الصواب اعم من فصل اظهاره في يده او في يديهما  
كان وان فصل التخليط والالزام فقط ولا يفصل اظهار  
الصواب اصلا كمنافرة ادب الغالطة والجدل في دفع  
بان هذه الصورة ليست من افراد المناظرة وايتيان  
قوله اظهار الصواب لاخراجها ومنع عدم كونها  
من المناظرة مكابرة ويرد ما قال الاستاذ روح الله  
بانه لا شك قول الشارح المذكور في حاشية الكتاب  
اظهار الصواب لا يجب ان يكون غرضنا من الجانبين  
بل يكفي كونه غرضنا من جانب واحد فيرد على البحث  
الواقع في المغالطة فتأمل انتهى فان قلت لما رد  
الشارح المفاضل ما في شرح الادب المسعودي  
لم يجب عن الايراد المذكور قلت يجب عدم صرق  
التعريف سواء كانت غرض المتخاصمين كليهما او واحد  
منهما الا لزام والتقليط فقط لا اظهار الصواب  
او اياها مع الاظهار هذا قيل فيه انه ليس في كلام  
الشارح ما يشعر بحصر الغرض في اظهار الصواب  
حتى يكون منافيا لما ذكره الشارح المسعودي فان قلت  
وان لم يكن في اللفظ ما يشعر به لكن المقام يقتضيه  
اذا المقصود لا يتم برونه قلنا لا يخفى ان المقصود  
يتم بحجج كقولنا اظهار غرضنا سواء كان غرضنا

بالاستقلال او بالجزئية اقول المقابلات عدم لياقته  
الطلب على تقدير العمل بالحق ولا يخفى انه لا يوجب  
كون اظهار الصواب غرضنا مطلقا لانه طاهر ان يكون  
اظهار الصواب جزء من الغرض مثل ان يكون الغرض مجموع  
التقليط والاظهار يبقى طلب الصحة للمناظر العالم بهما من  
حيث انه مناظرنا كان غرضه مجموعهما فقول الشارح  
المفاضل لا غرضنا اظهار الصواب لا يبعد  
اللياقة مع انه سبق لاجله فالمقام يقتضي حصر  
الغرض في الاظهار فقط فيكون رد الحاشية اذ ادب  
المسعودي بناء الرد على امتناع تعدد العلة الغائية اقول  
الظ من قول الشارح المسعودي مع شئ اخر كون مجموع اظهار  
الصواب وشئ اخر غرضنا كما هو عليه كلمة الجمع لا  
كل واحد منهما على حدة حتى يلزم ادعاء تعدد العلة الغائية  
ويرد عليه ان تعدد هاتين العلة الغائيتين ليس على الامتناع  
فقط بل على احد الامور الثلاثة المذكورة في الحاشية قال  
الشارح المفاضل قوله تدبر اشارة الى ان ما ذكره مبني على عدم  
جواز تعدد العلة الغائية لانهما الباعثة على اقدام الفاعل  
على الفعل فان كان الباعث عليه مجموع الامرين معا فهو  
علة غائية واحدة لا على واحدة منهما على حدة وان كان كل  
واحد منهما يلزم توارد العلة العلنية المستقلتان  
على معلول واحد شخصي هذا خلف وان كان واحدا منهما  
فقط فهو العلة الغائية لا غير ومنه على ضعف القول  
بجواز تعدد هاتين العلة الغائيتين على هذه الحاشية اما على  
كون مجموع الامرين معا علة غائية لوعلى الامتناع المذكور  
او على كون واحد منهما فقط علة غائية اما الرد على الاول  
فلان المناظرة لو كان مجموعها كما كان ذلك في كل موضع منهما  
وليس كذلك اذ كثيرا ما يكون المناظرة عجزا لظاهر



فقط ويمكن ان يجاب عن هذا بان الغرض من كون المجموع  
غرضاً من المناظره كونه غرضاً من جنس المناظره لا من كل  
فرد من افراده ولكن اظهار الصواب غرضاً في كل موضع  
اما بالجزئية او بالاستقلال دون الشيء الاخر اخذ في تعريف  
المناظره دون الا ان يقال المتبادر من كون الشيء غرضاً  
ان يكون مستقلاً في الغرضية في جميع المواد فلا بد ان يحل  
قوله اظهار الصواب في التعريف على الاستقلال اما على الثاني  
فلما سيجيء من بيان الامتناع واما على الثاني فلا بد لو كان  
واحد منهما علة غائية فقط يكون هو اظهار الصواب فقط  
لا غير بالمعنى المقصود ههنا المراد من المعنى المقصود كون  
كل واحد منهما باعثاً على اقدام الفاعل على الفعل واما قيد  
المعنى بالمقصود ههنا احترازاً عن تعدد هاهنا معنى ان يكون  
كلاهما من حيث المجموع باعثاً على اقدام الفاعل على الفعل فانه  
لا يستلزم توارده العليتين المستقلتين على معلول واحد  
شخصي وجعل المقصود عبارة عما ذكر من كونها باعثة  
على اقدام الفاعل على الفعل ~~فانه لا يستلزم~~ وههنا ظرف النوع  
لا المقصود او ظرف المقصود على ان يكون المعنى المقصود عبارة  
عن الاستقلال كما قال المولى شيخ الاسلام ليس على ما ينبغي  
اما الاول فلا بد لو كان المقصود عبارة عما ذكر كان التاثير  
ان يقول بالمعنى المذكور وايضاً جعل ههنا ظرف لتعدد يومهم  
اختصاص استلزام التوارد بالتعدد الواقع ههنا يقع على  
على هذا المعنى لو جعل ظرف المقصود يومهم كون معنى الباعث  
على اقدام الفاعل على الفعل مختصاً بالعلة الغائية الواقعة ههنا  
وليس كذلك واما الثاني فلا بد لو اخذ بالاستقلال في بابا عينية  
لم يكن التردد الا في من قوله ان اراد بالباعث المستقل في الباعث  
وقوله ان اراد الاعم معنى لتعيين الاستقلال ~~يستلزم~~  
توارد العليتين المستقلتين على معلول واحد شخصي وهو  
المناظره ههنا على ما هو المتعارف من قوله ضرورة ان كل  
واحد

واحد من العليتين الغائيتين اه لا علية العلة الفاعلية كما قال  
صدر الدين الشرواني وتوارد العليتين المستقلتين على معلول  
واحد شخصي حال لانه لو عطل بهما كان محتاجاً الى كل واحد  
منهما علية وغير محتاج الى كل منهما اذ بالنظر الى كل واحد  
منهما يوجد ولم يوجد الاخر فيلزم ان يكون في زمان واحد  
محتاجاً الى كل واحد منهما وغير محتاج اليه كذا في الموا ~~حد~~  
وشرحه العلامة الشريفة قدس سره واما قيد المعلول  
بالشخص لانه توارد هاهنا على معلول واحد نوعي جائز بل  
واقف فان نوع السور يعمل بعمل مستقلة متغيرة بان  
يعمل في ضمن سر برهعتين بعلة مستقلة اخرى كذا قوله  
ضرورة ان كل واحداه دفع لما يمكن ان يقال ان تعدد العلة  
الغائية لا يستلزم توارد العليتين المستقلتين لانه  
الاستقلال هو ان لا يكون العلة في ايجاد المعلول محتاجاً  
الى شيء اخر وههنا ليس كذلك فان العلة الغائية محتاج  
في ايجاده الى عمل اخر مثل الفاعلية والمادية والصورية  
وحاصل الدفع ~~ظ~~ فلا بد ان كل غرض علة غائية  
بهذه المعنى لجواز ان يكون الغرض هو العلة الغائية بمعنى  
الباعث على اقدام الفاعل على الفعل مطلقاً سواء كان  
بالاستقلال او لا فان قلت كما كان تعدد العلة الغائية بمعنى  
الباعث المستقل مستلزماً للتوارد المذكور حصل الرد  
سواء كان الغرض علة غائية بهذه المعنى او لا قلت كلامها  
اعني المشرح الفاضل وشارح الاداب المسعودي  
ههنا في الغرض لا في العلة الغائية يريد عليه قول المشرح  
الفاضل لانه غرضه اظهار الصواب وقول المشرح  
كون اظهار الصواب غرضاً والقول المنقول منه اعني قوله  
اظهار الصواب لا يجب ان يكون غرضاً من الجانبين اه في  
يجوز ان يكون كل واحد من الالزام مثلاً واظهار الصواب



غرض غير مستقل في الباعثة على اقسام المناظر على المناظرة  
 بحيث لو فصل المناظرة لا يكتفي فيها غرضية احدهما فقط  
 في المباشرة اليها ولا يكون كل واحد منهما علة غائية بل  
 مجموعهما من حيث المجموع وهذا المجموع مع سائر العلل علة  
 مستقلة واحدة لا متعقدة حتى يلزم التوارد المذكور هكذا  
 ينبغي ان يفهم المقام وما استفاد من كلام المولى شيخنا  
 من ان التدرج من هذا المنع هو جواز كون غرض آخر سوى  
 الاظهار شرطاً في باعثة الاظهار خارجاً عن ذاته مقبلاً  
 في استقلاله ويكون هو علة غائية مستقلة او جواز كون  
 شيء آخر سواء شرطاً يكال في الباعثة فاشياء عند و خارجاً  
 عنه ويكون هو علة غائية مستقلة بناء على ان الاستقلال  
 لا ينافي اعتبار شرط في الباعثة خارج عن ذات المستقل وان  
 كان مقبلاً في استقلاله ولا اعتبار شريك فيها فاشياء  
 عن المستقل وانما المتناهي اعتبار شريك لا يكون فاشياء عنه  
 فيرد عليه ان كون الشرط والشركة معتبرين في الاستقلال  
 يستلزم دخولهما في المستقل والالم يكن المستقل مستقلاً  
 كما لا يخفى وكذا يرد على ما قال بعض العلماء في بيانه ان الغرض  
 قد يكون شرطاً من حيث انه يتوقف عليه الفعل وعلة غائية  
 من حيث انه الباعث المستقل في الباعثة انتهى اقول  
 ان العلة الغائية ايضاً قد يكون شرطاً من حيث انه يتوقف عليه  
 الفعل كما سيحكي من الفاضل المحشي في هذا القول فيكون  
 كل غرض علة غائية على هذا البيان فلا معنى للمنع حينئذ  
 واعترض المولى شيخنا الاسلام على المنع المذكور بان الغرض  
 والعلة الغائية متحدان بالذات فتغايران بلا اعتبار قال  
 الشريف العلامة في حاشيته شرح مختصر الاصول وهو اشبهما  
 الغرض بالاجله اقسام الفعل على الفعل ويسمى علة غائية فانه  
 الغرض بالقياس الى الفاعل والعلة الغائية بالقياس الى الفعل  
 فانه

فان التاديب علة غائية للفرد غرض القارب انتهى فلا وجه  
 لاثبات احدهما ونفي الاخر على ما هو المستفاد من كلام المحشي  
 انتهى وفيه ان كونهما متحدتين بالذات يجوز ان يكون الباعث  
 مطلقاً على اقسام الفاعل على الفعل لا بمعنى الباعث المستقل في الباعثة  
 فلا يخفى ان تعدد العلة الغائية بهذا المعنى يتلزم الخ لانه  
 يكون كل واحد من الاظهار والزام الخصم مثلاً علة غائية غير مستقلة  
 في الباعثة فكل واحد منهما مع سائر العلل لا يكون علة مستقلة  
 حتى يلزم التوارد المذكور بل المستقل في الباعثة هو كل العلل  
 فلو اعتبر مع سائر يكون علة واحدة مستقلة لا علة مستقلة  
 اللهم الا ان يقال ان المتبادر ان جواب باختبار اثنان  
 الاول باجبات المقدرة المنوعة اعني كل غرض علة غائية بهذا  
 المعنى فلا بد ان يحمل قوله اظهار الصواب في تعريف المناظرة  
 على الاستقلال فيكون كل غرض علة غائية بمعنى الباعث المستقل  
 في الباعثة فلا يرد ما قال بعض العلماء من ان المفهوم منه ما  
 يفهم من الشق الثاني فلا حاجة اليه فان المراد من العلة  
 الغائية في الشق الثاني هو العلة الغائية بالمعنى الاعم لا بالمعنى  
 المستقل في الباعثة وايضاً يعتبر فيما سبق كون احد هما شرطاً  
 وههنا اعتبر ولا يحتاج الى جوابه الضعيف جداً من قوله  
 الا ان يرد به الجواب عنه لجواز ان يكون العلة الغائية  
 شرطاً ايضاً حاصله ان يجوز ان يكون كل واحد من اظهار الصواب  
 والزام الخصم مثلاً الزين هما غايتان مستقلتان في الباعث  
 شرطتين في حصول المناظرة كما كانتا عليتين غائيتين لها في  
 لا يلزم توارد العلتين المستقلتين المتغايرتين بالذات على معلول  
 واحد شخصي بل لا اعتبار فانه اذا اخذ الاظهار علة غائية  
 مستقلة فمن حيث انه علة غائية مع سائر العلل التي يكون  
 الالزام مثلاً داخل فيهما من حيث انه شرط والمجموع علة مستقلة  
 للمناظرة لكن هاتين العلتين في تينك الصورتين وان كانتا متغايرتين

ن



بالاعتبار مختارتان بالذات متواردتان على المنطق لكن  
مثل هذا التوارد جائز وأبطل من الصدر هذا التردد بما  
انه لا يجوز ان يكون شرطاً لانها تكون متأخرة في الوجود  
عن المعلول والشرط ليس كذلك بل هو مقدم عليه ويرد عليه  
ان كون العلة الغائية متأخرة انما هو على ما يفهم من كلام  
عباراتهم والتحقيق انها مقدمة عليه فان العلة الغائية في  
في السور مثله ليس مطلوب من السلطان بل هو متصور  
على ما بين في حواشي شرح حكمة العين وغيرها وهو  
ليس محالاً لا يجوز كالدليل المسوق لبطولة واجاب عنه  
صدر الدين الشرواني بانه لا يخفى عليك ان توارد العلتين  
المتصلتين المتغايرتين بالاعتبار وان جاز في الجملة  
محال في مثل ما نحن فيه لان احد الامرين ان كفي في وجود  
المعلول من حيث انه علة غائية فليس للاخر دخل  
فيه من هذه الجثية فيلزم خلاف المفروض الظان  
يقولون مدعيان ان قال المدفوع عصام الدين وبين وجه  
الظهور بان الفاصلة لم تعهر في بيان شق التردد واجاب  
ابو الصفا بان مثل هذا الكلام كثير في كلام العربية كما لا  
لا يخفى على المتتبع ومن جملة ما وقع في كلام ابن الحاجب  
حيث قال الالف والنون اذا كانا في اسم فشرطه العلمية او  
في صفة فانتفاء فعلانية للاشارة الى منع الجمع بين  
مقدري المتصلتين المذكورتين عدم جعلها للانفصال  
الحقيقي بينها ليس لان كلام النائم والساهي والشان خبر  
في بطلان الحصر كما قال بعض العلماء لا المخاطب في قوله اذا  
قلت بكلام وكذا في قوله اذا اشتغلت به هو النائم المتقطع  
الغير الساهي والنائم اذا المناظر انما يتصور معه  
لا معهم بل لان القائل بكلام الخبير كالدليل على الغير  
المحتاج الى الدليل او التنبية التنبية من غير نقل فلا يصح ان  
يكون

ان يكون الانفصال حقيقياً فان قلت لا بد من ادعاء كون  
كلمة او الانفصال الحقيقي لئلا ينافي ما سبق منه من ادعاء  
الحصر قلت ما سبق كان بناء على كلام المدفوع عصام الدين  
من ادعاء الحصر والامالة لا بيان المراد الشافعي كما بينا فيه  
وبهذه النقطة برعرت اندفاع ما قال بعض العلماء من ان هذا  
مناف لما سبق من المحسني بقبحه تقييد الكلام بالخبر  
وما يتوهم من انها لا انفصال الى الحقيقي على ما هو  
المتبادر من لفظ الانفصال والظن من كلام المتوهم فان هذا  
التوهم مذكور في بعض الحواشي حيث قال في الجواب عن ان اللفظ  
ومدعيان بل او مدعيان بان هذا اذا كان جواب قوله اذا قلت  
مردداً محذوفاً وهو فتكون ناقلاً او مدعيان لكن يجوز  
ان يكون قوله ان كنت جواباً لمردداً او حصل الكلام ان اذا  
قلت بكلام فيلزم طلب الصحة على تقدير كونك ناقلاً او  
طلب الدليل على تقدير كونك مدعيان او جواباً منفصلة  
من متصلتين ولا يكون بياناً للنفى التردد ولا يجوز  
مدعيان بالواد والواصل انتهى ولا يخفى ان الظن من قوله او جواباً  
منفصلة من متصلتين هو المنفصلة الحقيقية فانها المتبادر  
عند التلاق فليس شيء بحسب الظن لان التوهم بما روي  
الانفصال الحقيقي بين المتصلتين يجب ان لا يتحقق في آن  
واحد ولا ترتفع معاً ان ليس كذلك فانها ترتفعان معاً  
عن القائل بكلام الخبر كما اذا قال بكلام تام خبرك  
بديهي على بلا نقل عن احد فان القائل مثل هذا الكلام ليس  
بناقل ولا مدعي فلم يصرف الانفصال الحقيقي بينهما على ما  
ادعاه المتوهم وانما قال بحسب الظن لانه لو قيل بكلام الخبر  
بكونه غير بديهي على بصرف الانفصال بينهما وكذا الواجب  
من المنفصلة مانعة الجمع لم يكن ليس شيء بحسب  
الحقيقة فان الانفصال بمعنى منع الجمع متحقق بين المتصلتين



فان القائل باللام الزكي لا يتحقق ولا يجتمع فيه في آن  
ولسد ولزوم طلب الصحة كونه ناقلا من حيث انه ناقل  
ولزوم طلب الدليل كونه مدعى من حيث انه مدعى فان الناقل  
من حيث انه ناقل ولزوم طلب الدليل كونه مدعى من حيث  
انه مدعى فان الناقل من حيث انه ناقل لا يمكن ان يكون  
مدعى او كذا المدعى من حيث انه مدعى لا يمكن ان يكون  
ناقل فيكون كونه ناقلا من حيث كونه ناقلا لا يمكن ان يكون  
مدعى حتى يمكن اجتماع لزوم طلب الصحة ولزوم طلب  
الدليل وكذا كونه مدعى من حيث كونه مدعى لا  
يمكن ان يكون ناقلا حتى يمكن الاجتماع المذكور فان  
قلت صدق المتصلة لا يتوقف على صدق المقدم بل يكفي  
فرضه فاذا فرض صدق كونه ناقلا وصدق كونه مدعى  
يجتمع اللزومان المذكوران قلت صدق المتصلة لا يتوقف  
على صدق المقدم بل يكفي فرضه فاذا فرض صدق  
كونه ناقلا وصدق كونه مدعى يجتمع اللزومان المذكوران  
وان لم يتوقف على صدق المقدم وكفي فرضه لكن الفرض عقيد  
بان لا يكون منافيا للمقدم والتالي على ما ترجوا به في هذه  
وقد تراءى كون القائل ناقلا من حيث انه ناقل بنا في  
كونه مدعى من حيث انه مدعى وبهذا التحقيق سقط ما  
قال المولى شيخ الاسلام يمكن ان يفرضها معا وسقط  
وسقط ايضا ما قال بعض العلماء ومن البيان انه لا منافاة  
بين الاستلزامين لتحقيقهما معا فلا انفصال بينهما وسقط  
ايضا ما قيل ان الانفصال انما يكون بين اطراف الشرطيات  
وما في حكم المفردات والقنيتين المذكورتين ليست  
كذلك فلا معنى لاعتباره فيهما انتهى فان الانفصال  
يكون بين المتصلتين كما صرح في كتب المنطق فلا معنى  
لقوله فلا معنى لاعتباره فيهما والظاهر يقول من نصب

نفسه

من نفسه لبيان الحكم بالدليل او التنبيه اشار الى  
المساحة الواقعة فيه من وجهين احدهما بالتعبير  
بما والثاني بالتعبير بالاثبات فان كلمة ما يقع ذوقا  
والغيرها والمراد منها والاثبات لا يكون بالتنبيه  
بخلاف كلمة من ولفظ البيان فان الاول يخص والثاني  
والثاني ان يكون بالتنبيه كما يكون بالدليل وانما قال  
بمساحة والظلالا لانه يجوز ان يكون بمعنى من والاثبات  
بمعنى البيان كما اذا ذكر العام في الاول واردة للخاص  
في الثاني ويبد على التعريف لا سيما سواء كان بمنصب  
نفسه لاثباته او من نصب نفسه لبيان انه فيحصل  
على المعاهر والناسخ نفسا اجماليا فلا يكون مانعا  
ويخرج بالالتزام كونهما من أفراد الأفراد وايضا انه  
لا يصرف على من ادعى حكما ظاهريا او ليا غير محتج  
الى البيان اسلا فانه لم ينصب نفسه لاثباته وبيانه  
بالدليل او بالتنبيه مع انه مدعى بناظر معه فان قيل  
في الجواب المراد من نصب نفسه بزعم السامع  
فالحكم الذي يظنه المتكلم بديهيا او ظاهريا فظاهر عند  
السامع يظن انه نصب نفسه لاثباته باحدهما  
فيصرف التعريف عليه يقال في دفعه ان هذا الجواب  
غير حاسم لمادة النقض از النقض عن ادعى حكما يظنه  
بديهيا او ليا ويعلم السامع ظنه وايضا يلزم عدم  
انعكاس التعريف بمن نصب نفسه لاثبات حكم  
يظنه السامع بديهيا او ليا فلا يصرف التعريف  
عليه مع انه مدعى ويمكن ان يجاب فعهما اما الثاني  
فلا نالنا عدم صدق التعريف على من نصب نفسه لاثبات  
حكم يظنه السامع بديهيا او ليا اذ المراد من نصب  
نفسه بزعم السامع من نصب نفسه بحسب الظاهر

وبالعكس

ق

اثبات



وكون الحكم برهانيا اوليا في ظن المدعي وعلم السامع  
يظن لا يقتضيان عدم نصب المدعي نفسه ظاهرا  
في ظن السامع واما ما يقال من ان الظاهر القائل  
هو المدعي عصام الدين والشخص محمد البردعي واما  
ما قاله الشيخ عبد الله الهلي البرجندى هو من برهانية  
الحكم بالدليل فهو وان كان مناسب لظاهر كلام  
المص حيث اقتصر الطلب على الدليل لكنه لا يكون  
تفويضا بالاختصاص لان القائل بهى خفي مدعى ايضا  
فتفويض الشارح ما وجد من تفويض وان لم يكن منا  
لظ كلام المص رحمه الله وانما قال اولى والظ كلام المص  
لانه يمكن ان يراد بالدليل فيهما ما لا يشتمل التنبيه  
ايضا اعم من الناقل اذ يصدق تعريف القائل عليه فان  
من قال قال الفلان كذا وسمعت عن الفلان كذا فزادت  
مكتوبا في الكتاب الفلان كذا سواء كان المنقول مختبرا  
نظريا او برهانيا خفيا او جليا او كان مركبا انشائيا  
او تفليديا او كان مفردا يصدق عليه انه يفيد مطابقة  
النسبة للواقع فالتعريف بالنسبة الى الفقل الذي هو  
جملة قال مثلا لا بالنسبة الى المنقول بل بهى كما  
زعم المولى شيخ الاسلام واتبعه بعض العلماء حتى  
يرد ما قال المولى شيخ الاسلام من ان المراد بالنسبة نسبة  
من يفيد النسبة المنقولة ليست كذلك ومن ان  
مقصود الناقل مجرد مرتبة عن والمنقول الى قائله من  
من غير قصد افادة مطابقة النسبة المنقولة للواقع  
والا لكان مترجما حتى يرد ايضا ما قيل ان كان هذا  
الاحتزام مبنيا على ان المنقول كمالها برهانية اولية لا  
لاحتجاج في نفسها الى شيء اصلا مع قطع النظر عن  
عن كونها منقولات فتعريف الحكم بحيث يشمل البرهان  
الجليل

الجليل يلزم ذلك فهو ظاهر البطلان لان بعضها في نفسها  
بلد بهى جللى وبعضها برهاني خفي وبعضها نظري وهو  
وان كان مبنيا على انها من حيث منقولات مع قطع النظر  
عن كونها في نفسها منقسمة الى الاقسام الثلاثة بل لا  
لاحتجاج من تلك الحثية الى شيء اصلا وبالجملة يلزم  
ذلك فيرد عليه انه مع كونه غير متبادر من العبارة  
مشارك الوجود بين التعريف والتخصيص على ما لا يخفى  
انتهى ويرد ايضا ما يمكن ان يقال انه على هذا لا يكون  
المدعى اعم مطلقا من الناقل بل من وجه والظ هو  
المطلق لان الناقل اذا نقل مفردا او انشاء او مركبا  
تفويضا لا يصدق عليه تعريف القائل اذ المنقول ليس  
بشيء من الامور الثلاثة اى فلا يليق ان يطلب  
الدليل كما يدل عليه قوله ولا بداهة قيل قول الشارح  
اذ الدليل ينال به التفسير لعدم اليقظة المشعر  
بالتيقن وهو لا يصدق يلزم استدراك قوله ولا بداهة  
يلاحظه على ذلك التفسير اذ ليس المراد منه من له  
الا تلك الملازمة والعطف المشعر بالمغايرة ايضا  
يقضي التفسير بعدم الصحة فالفاظ المراد من قوله  
فلا يطلب بهى فلا يفهم ان يطلبه وذلك لان صحة طلب الدليل  
فرع لوجوده بالنسبة اليه ولا وجود له بالنظر  
اليه اذ وجوده بدون صدق تعريفه عليه غير مقصود  
وعدم صدق تعريفه اذ الدليل هو المركب في الصورتين  
لا تأدية الى مجهول نظري وان قوله ولا بداهة اشارة  
الى عدم اليقظة اقول فيه بحث من وجوه اما اولها  
قوله اذ الدليل لا ينال به التفسير بل لوم يفسر  
بهذا لم يلزم الدليل المدعى اذ كون الدليل هو  
المركب من قضيتين للتأكد الى مجهول نظري لا



وان قوله ولا يبراه اشارة الى عدم اليقظة اقول فيه بحث  
من وجوه اما اولها فلا ت قوله اذ الدليل لا ينافي هذا التفسير  
بل لو لم يقتر به لم يستلزم الدليل المدعى اذ كون الدليل  
هو المركب من قضيتين للثاني الى مجهول نظري لا يستلزم  
عدم صحة الطلب اذ يجوز الطلب بلا امتحان المقصود منه  
اظهار الصواب او لتحصيل العلم بالمدعى بطرق متعددة  
فقوله لا ت صحة طلب الدليل فرع لوجوده بالنسبة اليه  
هم واما ثانيا فلا ت قوله ولا يبراه بمنزلة التفسير بقوله  
فلا يطلب الدليل له الالحان المراد منه هو عدم اليقظة  
ولا جل دلالة على هذا المعنى فسر القائل المحشى بقوله  
اي فلا يليق ا حيث قال كما يدعي عليه قوله ولا يبراه يلا حظ  
اه واما ثالثا فلا ت قوله ولا يبراه ليس يعطف حتى يقتضي  
التغاير بل هو الاستيناف اعني كون المطر بريها  
يعني خفي فان الجلي بريها عند كل احد فلا معنى للتفتيش  
بقوله بالنسبة الى الطالب ان الجلي لا يجوز المطالبة  
فيه اصلا والمفهوم من قوله مع انه على هذا لا يليق  
الحي وليا ف المطالبة فيه فتخصيص البديهي بالجلي او غيره  
به وبالحفي كما قيل ليس بشيء وكما لا يجوز المطالبة على البديهي  
الجلي لا يجوز المطالبة ممن يدعي نقيض ما هو عليه  
بل ينبذ على انه خلاف الاجماع قوله بالنسبة الى الطالب  
سواء كان بالنسبة الى غيره نظريا او بديهيا باعتقاد  
سواء كان بديهيا في نفس الامر او لا فهو ان المناظر  
من حيث انه مناظر لا يليق ان يطلب الدليل اه قال المولى  
شيخ الاسلام يرد انه يليق ان يطلب الدليل لا جل  
اولا جل نفسه نظر الى نفس الامر حيث ان الاعتقاد  
بعدم الترتيب على الدليل بالنسبة الى الاخر او بالنسبة  
اليه في نفس الامر يلزم فوات اظهار الصواب فتأمل  
ولو لمكان

ده لما كان المدعى بديهيا بالنسبة الى الطالب باعتقاد  
فطلب الدليل بالنسبة اليه والى المناظر تطويل مستغنى  
عنه نعم في الطلب فائدة ترجع الى الغير لكنها فائدة  
عن المناظر اذ المقصود اظهار الصواب وقد حصل  
بعلمه بديهيا في اعتقاده وايضا اعتقاد عدم ترتيبه  
على الدليل لا يجمع تصورا ترتيبا له اذ المراد به هو  
الجزم وهو ان يكون بان يعتقد انه لا يترتب عليه في نفس  
الامر اذ الاعتقاد بشيء بانه كذا اعتقاده بانه كذا في نفس  
الامر كذلك لا يليق للمناظر من حيث هو مناظر  
طلب الدليل على ما لا يترتب على الدليل بالنسبة اليه لا  
يقال النظري ترتيب على الدليل وكذا كان معلوما لانا نقول  
النظري المعلوم للمناظر بالدليل او لا يترتب عليه ثانيا  
بالنسبة اليه فان الترتيب على الدليل هو حصول العلم  
به وتخصيص الحاصل حال وبهذا اندفع ما قال المولى شيخ  
الاسلام الظان يقول بل قوله كذلك فلا يليق ان يطلب  
الدليل لان النظري لا يخرج بسبب ان يكون معلوما  
بالدليل عن الترتيب على الدليل والالحان بديهيا غاية  
ما في الباب ان بعد العلم لا يطلب الدليل لا يظهر قوله  
كذلك اشارة الى عدم لياقة طلب الدليل على ما لا يترتب  
على الدليل بالنسبة اليه فتأمل مع انه لا يليق المطالبة  
فيه من المناظر من حيث هو مناظر يعني مع انه على تقدير  
كون المطلوب نظريا معلوما لا يليق المطالبة في المطلب  
النظري المعلوم من المناظر من حيث هو مناظر  
لا مطالبة الدليل ولا مطالبة التنبه بخلاف تقدير  
كون المطلوب بديهيا خفيا فانه يليق طلب التنبه  
فيه وبهذا عرفت ان المشار اليه لاهل هو كون المط  
نظريا معلوما لا مجموع الصورتين اذ كونه بديهيا



او معلوما نظرا بما حتى يكون علاوة بالنسبة اليهنا جميعا  
لا بالنسبة الى الآخر فقط ويرد عليه انه يلحق طلب  
التشبيه على البدن الحق فيجب بتخصيص البدن الى  
بالجلى الذي لا يحتاج الى التشبيه كما قيل مع ان كل واحد  
يدل على ان المطالبة على اليهنا الجلى جاز وفردت  
عدم الجواز مثل ما ذكرنا من الغلظة والسؤال  
المصدر بقوله فان قلت مع جوابه فهو لا يمكن التوصل  
اه انما قيل بزيادة ما يتوصل تشبيهها على ان الدليل  
من حيث هو دليل لا يعتبر فيه التوصل بالفعل بل  
يكفي امكانه فلا يخرج عن كونه دليلا بان لا ينظر فيه  
اصلا ولو اعتبر وجوده لم يخرج عن التعريف لما ينظر فيه  
ابر او قبله النظر بالصحيح اى المتصل على شرط صورة  
ومادة لان الدليل الفاسد لا يمكن التوصل به اذ ليس  
هو سببا للتوصل ولا الاله وان كان هو يفضى اليه  
فلذلك اتفقا في ليس من حيث كونه وسيلة فلم يقيد  
وايدى العموم فخرجت الالان باسرها اذ لا يمكن  
التوصل بكل نظريتها ولو اقتصر على الاطلاق لم يكن  
هناك تشبيه على افتراق الصحيح والفاسد في ذلك  
والحكم يكون الاقضاء في الفاسد اتفاقا انما يصح  
اذ لم يكن بين الكواذب رباطا عقلي يصير به بعضها  
وسيلة الى بعض او يختص بفاسد الصورة او بوضعها ليس  
بدليل مكانه وتقييد المطالب الجزى لاخراج قول الشر  
ولو قيل بالتصوير كان حراما وان جرد عنهما  
فلان ترك بينهما وحيث كان التوصل اعم من ان يكون  
الى علم او ظن توليد او اعداد الزوما او عادة يتنا  
التعريف القطعي والظني وصح على المزاهة كلها انما  
حققه الشريف العلامة قدس سره في حاشيته شرح  
مختار

شرح مختصر الاصول قوله لا يكون الا مفردا كالعالم بالنسبة  
الى وجود الصانع ولا يصرف التعريف عليه لانه ليس مما  
يمكن التوصل به في النظر فيه اى في نفسه الى المطلوب  
خبري فان النظر لا يكون في نفسه بل في احواله وبفاته  
وعلم صرف التعريف عليه مبنى على حمل قولهم فيه على معنى  
في نفسه على ما هو المتبادر وعلى ان يكون هذا القول متعلقا  
بالنظر كما هو الظاهر لانه لو كان التحقيق ان الدليل عندهم  
منقسم الى المفرد والمركب والتعريف وان صرف على المركب  
لكنه لا يصرف على المفرد فلم يكن منعكسا فهذا التعريف  
ليس مطابقا للشهور اصلا ولا للتحقيق بل هو قسميه  
فكيف يكون على اى الاثنولين بخلاف الدليل عند  
المنطقيين دفع ما يتوهم من انه لو كانت المقدمات المرتبة  
المعروضة للهيئة قسما من المركب الذي هو قسم من  
صن الدليل عند التحقيق لكان الدليل المنطقي قسما منه  
فانه عبارة عن تلك المقدمات مع انه ليس كذلك  
وحاصل الدفع منع كونه عبارة فقط بل هو عبارة عن  
المقدمات المرتبة الماخوذة مع الهيئة تعني ان الهيئة  
جزء من الدليل المنطقي داخله فيه وليست جزء من الدليل  
الا سوى ان لا داخله فيه نعم عن وضوحها معتبر فيه في بعض  
الافراد اعني المقدمات المعروضة للهيئة النظر  
في احواله وبفاته بان يطلب من احواله ما هو وسط  
مستلزم للجلى المطلوب تباه حاسل للحكم عليه  
ويرتب مقدار من احديهما من الوسط والمحكوم عليه  
والثاني من الوسط والحال المطاباته ويحصل منها  
المطلوب الجزى واذ كان كذلك يصرف في التعريف  
على المفرد انه هو ما يمكن التوصل به في النظر في احواله الى  
مطلوب خبري ويمكن التوجيه بحيث ينطبق على التحقيق



بان يراد بالنظر ما يقع النظر في نفسه او في احواله فان المقدمات  
المتفرقة والمعروفة للهبة تكون دليلا للهبة على  
على هذا المراد فانه يمكن التوصل بالنظر في نفس تلك المقدمات  
بان ترتب ترتيبا صحيحا مستجيبا لشرائط الانتاج  
الى المطلوب الخبير والنظر لا يتعلق به دفع ما يناد  
يعود وهو انه لو كان المراد من النظر فيه ما يقع النظر  
في نفسه او في احواله يلزم سرف التعريف على الدليل  
المنطقي فلا يطرد وجايل الدفع انه لا يتعلق النظر  
بنفس الدليل المنطقي لانه يستحيل وقوع النظر فيما  
حصل فيه النظر كمال حفظه الشريف العلامة قدس  
سره في حاشيته شرح مختصر الاصول في شرح  
المواقف ثم يرد عليه بعد انه يتعلق النظر في احوال  
الدليل المنطقي فانه يقال كل اب وكل ب مع مقدمات  
مرتبتان على هيئة الضرب الاول من الشكل الاول  
وكل ما كان ينتج ثبوت الاكبر لكل افراد الاصغر  
فهاتان المقدمات ينتجان ثبوت الاكبر لكل افراد  
الاصغر فالابرايد عدم الافراد باق ويمكن ان يجاب  
بان المراد بصحيح النظر في نفسه او في احواله صحيح  
النظر حال كونه محظا مفضلا وقولنا كل اب وكل  
ب ج حين يحمل عليه قولنا مقدماته ليس محظا  
مفضلا والاصح وقوعه موضوعا بل محظا جما  
وهذه الاعتبار من الافراد فانه مفرد في المعاني  
من دفع ولكن نقول ان دفع الابرايد المذكور  
بالنظر الى ما وقع فيه صحيح النظر بل بالنظر الى نفس الدليل  
مع الهبة ايضا عند اهل السنة قال المحقق الكامل عبد  
الحكيم السالكوني الظاهر بان يكون هذا الامكان مقصودا  
على الامكان الخاص والمعنى ان التوصل بالنظر الصحيح  
في الدليل

في الدليل الى العلم ليس بضروري ولا عدم التوصل به اليه  
ضروري يجوز ان يتوصل بالنظر الصحيح الى العلم وان  
لا يتوصل لان اصحاب هذا التعريف اهل السنة القائلون  
بان فيضات النتيجة بعد النظر الصحيح انما هو بطريق  
جري العادة وليس بضروري كما قاله الفاضل المحشي  
يجوز ان يتوصل وان لا يتوصل واما الفروقة الحاصلة  
عند حصول النظر الصحيح فهو لا ينافي الامكان في نفسه  
والامكان العام ههنا هو اللفظ المتبادر كمالا يخفى  
فساده انتهى ما عند غيري فلازم بطريق التوليد  
عند المعزلة وواجب بطريق القاطعة الاعتراف عند الحكماء  
ولازم عمومية الدليل مع الهبة لا يمكن انفكاكه عند  
امام الحرمين والقاضي ابوبكر الباقلاني والامام الرازي  
فيكون التوصل اليه ضروريا على رأي القائلين  
بالدليل المنطقي واما على اهل السنة فيليس بضروري  
ويمكن ان يراد بالاستلزام الفروقة عدم الانفكاك  
في يصح على كل المزاها ان السوق لا يلايه  
اشارة الى ان التحقيق ان الدليل لا يتركب الا من قضيتين  
لا من قضيا وباليد ذهب لرفق عصام الدين قال  
في حاشيته على شرح الرسالة الشمسية اطلاق القياس  
على المركب سيما مفصول النتائج كلام ظاهر في التحقيق  
انه ليس قياسا واحدا بل مركبا من اقيسة كل منها  
داخل في تعريف القياس ولا ينبغي دخول مجموعهما  
من حيث المجموع في تعريف القياس انتهى واستدل  
عليه الشيخ الابي شهاب الدين السهروردي في  
في التلويحات بان المقدمة ان لم يناسب طرفا من المط  
فلا يكون جزء من الدليل وان ناسب كل من الطرفين  
شرفا منه فلا يدخل الثالث وقال الاشارة المحقق



روح الله روحه يجوز ان يكون مخلوقة الثالث باعتبار  
اشتماله على ما اندرج فيه صراف من المطوع على ما اندرج  
في الطرف الاخر منه والحق ان مبنى الانتاج على اندراج  
الاخص في الاكبر وهو قد يكون بواسطة وقد يكون  
بوسائط فالقياس المركب من مقدمات غير مذكورة  
النتائج ايضا قياس واحد ثبت فيه اندراج المذكور  
بوسائط نفع يمكن تحليله الى اقيسة وبهذه الاعتبار  
يسمى قياسا مركبا انتهى قال ابو الصفاء لا يخفى ان  
قياس المساواة مع المقدمة الاجنبية هو صل الى الجوه  
نظري مخرج به المحقق ارازمي في شرحه للمطالع ولا يصل  
التعريف المذكور عليه اذ مجموع قياس المساوات والمقدمة  
الاجنبية مركب من المقدمات لا من المقدمات ومن  
هنا عرفت ضعف ما في الحاشية مع ان ما ذكره لا يستقيم  
في الاستقراء ايضا لجواز تركبه من اكثر من مقدمات  
تأمل وقال صاحب اللين الشرواني لعله اشارة الى انه يمكن ان  
يقال قياس المساواة مع المقدمة الاجنبية في الحقيقة  
قياس على قياس على ما قالوا في القياس المركب لانه  
يلزم من اصل القياس ان مساواة مساواة  
وهذه المقدمة الاجنبية تستلزم النتيجة المذكورة وايضا  
يمكن ارجاع الاحتراء وان كان مقدماته الى مقدمات  
تأمل فليست اشارة الى ما مر وبالمقدمات  
بالنسبة الى لوازمها البينة يعني بالمعنى الاخص اذ  
لا يلزم العلم باللازم البين بالمعنى الاعم بمعنى العلم  
بلازمه فسقط ما قال بعض العلماء سواء كان بالمعنى  
الاعم او بالمعنى الاخص والمقدمات اعم من المقدمات  
التصورية والمقدمات التصرفية بسيطة كانت او  
مركبة كالقضية البسيطة او المركبة المستلزمة

علمها

علمها للعلم بقضية اخرى كالعلم بالنتيجة فانه يستلزم  
العلم بالمقدمات سواء كانت بدئية او كسبية ومثل  
كل قضيتين فرضنا ان العلم بهما يستلزم العلم بالحدس  
واما القضية البسيطة او المركبة المستلزمة لعكسها  
فهي خارجة بقيد اعتبار الزوم بين العلمين لانا نقول  
القضية مع الزهول عن عكسها كذا قال المحققين  
الحكيم السالكون في حاشيته على الخيال وبهذا سقط  
ما زعموا من جعل الانتقاض بالمقدمات للقضايا  
بالنسبة الى عكسها المستوية والنقيض وعكسها  
بالادلة الغير البينة الانتاج اذ لزوم بين العلم  
بها والعلم بالنتيجة وان كان بين المعلومات تلازم  
بحسب الصريح في نفس الامر لا بينا وهو لا غير  
بين لان معناه خفاء الزوم وان لا يكون تصور  
الطرفين كافيا في الجزم بالزوم بل يحتاج الى غير  
وهو فرع تحقق الزوم ولا لزوم بينهما والا لا امتنع  
تحقق العلم بهما بدون العلم بنتائجها كالمثلث فانه  
لا يتحقق بغير ذلك وكذا في اياه للقائمين والحاصل  
ان اللازم يمنع انتكاه عن الزوم بينما كان او غير  
بين والتفرقة انما تظهر في العلم بالزوم وما اردته  
بعض الفضلاء من ان معنى غير البين هو الاحتياج  
الى الوسط دون خفاء الزوم وان الخفاء بمعنى الا  
الاحتياج الى الوسط لا يستدعي الوجود في عين البطلان  
اذ لو لم يستدعي غير البين وجود الزوم كما كان  
فيها هذا التلازم كما قرره عبد الحكيم السالكون  
وبالدليل القاسر الصورة مع انه من افراد الدليل  
على ما حققه المحقق ارازمي في شرح الرسالة الشريفة  
في بحث المغالطة فسقط ما ذكره بعضهم من خروج عن

ن



عن الدليل وقد الدليل الفاسد بالصورة لأن الدليل الفاسد  
 المادة فقط يلزم من العلم به العلم بشيء آخر إذا كان على صورة  
 الشكل الأول إذ مبنى الزوم على فرض التحقق فإن تحقق  
 الزوم لا يتوقف على تحقق الملزوم ولا اللازم كمالا  
 يخفى لا يركب قولنا العالم قديم وكل قديم مستغن  
 عن المؤثر يستلزم قولنا العالم مستغن عن المؤثر إذ  
 لو تحقق الأول في نفس الأمر تحقق الثاني قطعا وهو  
 معنى الاستلزام ولا تحقق بشيء منهما كما قال الشريف  
 العلامة قدس سره أنفا في حاشيته شرح مختصر الأصول  
 وقد نقلنا منه قدس سره أنفا بان الحكم يكون لا  
 في الفاسد اتفاقا غايته إذا لم يكن بين الكواذب ابتداء  
 عقلي يصير به بعضها وسيلة إلى بعض ويختص بفاسد  
 الصورة بخلاف التعريف الأول قال الاستاذ المحقق  
 روح الله روجه يشكك التعريف الأول أيضا بالدليل  
 الفاسد الصورة على فصل التعليل إذ ليس المقصود منه  
 هو الشاكي المجهول أو تعميم القصص من الظاهر والحقيقة  
 توجيه للتعريف بعد ورود الاعتراض عليه أقول يمكن  
 أن يقال أن قول الشرح في الحاشية لا يشمل هذا التعريف  
 على الدليل الفاسد الصورة على فصل التعليل إذ ليس  
 المقصود منه هو الشاكي المجهول أو تعميم القصص من الظاهر  
 والحقيقة توجيه للتعريف بعد ورود الاعتراض عليه أقول  
 يمكن أن يقال أن قول الشرح في الحاشية لا يشمل هذا  
 التعريف على الدليل الفاسد الصورة سائلة كلية يعني  
 لا يشمل التعريف على فرد من أفراد الدليل الفاسد  
 الصورة وقوله فيها بخلاف ما ذكرنا رفع لها ونقيضها  
 فتكون موجبة جزئية وإن كان الظاهر أن يكون انحصار  
 من نقيضها أعني الموجبة الكلية أو المراد بالعلم هو

التصديق

التصديق يعني أن العلم من الألفاظ المشتركة المستعملة  
 طعان متعددة والمراد ههنا التصديق كذا اللفظ ما  
 عام وضعا لكن المراد هو المفهوم التصديقي وكونها  
 على خلاف الظاهر تأمل فإنه انما يكون كذلك لو لم يكن التعيين  
 المراد ههنا قرينة وهي محققة ههنا وهي أن المقام مقام  
 التعريف للدليل وهو لا يطلق إلا على الموصول إلى التصديق  
 وكذا المقام المذكور فيه الدليل وهو مقام التصديق  
 قرينة واضحة على تعيين المراد والقرينة إذا دلت على تعيين  
 المعنى المراد من اللفظ المشترك وعلى تخصيص اللفظ العام  
 بطريق ذكر العام وإرادة الخاص مجاز يجوز استعمالها  
 في التعريف فاندفع النقص عن ظاهر التعريف بالمعروفات  
 والملزومات التصورية فلا يكون التعريف الأول أولى  
 من التعريف المشهود بهذا الوجه إلا أن يقال إن مثل  
 هذا الاعتبار لا يلتفت إليه في التعريفات والافعال  
 تعميم كل تعريف بالانحصار وتخصيص كل تعريف بالاعم حتى  
 يحصل المساواة وفيه من الفساد ما لا يخفى كذا قال الفاضل  
 الخليلي في حاشيته على الخيال لانا نقول رادة التصديق  
 من لفظ العلم ليست تخصيصا للتعريف بالاعم بل لتعيين  
 المشترك بل عدم معانيه وهو إذا كان مع القرينة يجوز وجوده  
 لا يجوز والقرينة محققة ههنا وإرادة المفهوم التصديقي  
 من كلمة ما وإن كانت تخصيصا للعام لكنه مع القرينة الواضحة  
 وإذا كان معها فلا كلام في جوازها ثم المراد بالمفهوم التصديقي  
 والتصديق أما اليقيني واليقين بناء على أنهم قد يختصون  
 الدليل بالبرهان أو ما يشمل المفهوم الاعتقادي والاعتقاد  
 بناء على أنهم قد يجعلونه شاملا لإرادة إيداع على الثاني ينتقض  
 التعريف ظاهر بالانحصار الشعري لعدم تعلق التصديق  
 بغير ما فيها ويمكن أن يجاب بأن المراد ما يلزم من العلم به

صل

د



بحسب الحقيقة او بحسب الظاهر وان لم تكن متعلقات  
للتصديق في الحقيقة لكنها متعلقات بحسب الظاهر  
التصديق فيها لكن هذا خلاف الظاهر في النقض  
بالعلم بالنتيجة المستلزم للعلم بالمقدمات وبالعلم بكل  
قضيتين المستلزم للعلم بأحدهما فلا يكون هذا الجواب  
حاشا لمادة الاشكال باللزومات بالنسبة الى لوازمها  
البينة كلها ويقطع عرق الاشكال بها ما ذكر في العلل  
ولم يبق الاشكال بالقضية البسيطة او المركبة  
المستلزم من لعكسها المستوي والنفق كما قال اكثر  
المحشيين فان بقاء الاشكال انما هو بعد العود وقد  
عرفت انه لا يرد الاشكال بهما حتى يحتاج الى الرفع  
واخراج المعارف عن التعريف بقدر الاخر كما قال المولى  
شيخ الاسلام صحيح بناء على ان المعارف والمعرفات  
بالذات تختلفان بالاجمال والتفصيل لكن اخراج اللزومات  
عنه بهذا القدر ابيض غير صحيح على مذهب المنطقيين والحلما  
وجمهور المتكلمين المعروفين للدليل بهذا التعريف نعم هو  
صحيح على مذهب الشيخ الاشعري ومن تبعه فان اللزوم  
ليس غير اللزوم فلا يفتح ما قاله المولى المذكور على  
الاطلاق والنظر فيها الى اللزومات بالنسبة  
الى لوازمها البينة بالمعنى الاخص كلها تصورية كانت  
او تصريقية فاندفع النقض باللزومات كلها بالنسبة  
الى لوازمها البينة كلها ويقطع <sup>والثاني ان</sup>  
كلمة من يدل على العلية قال المولى شيخ الاسلام لا  
لا يظهر وجه تخصيص الجواب باعتبار العلية برفع  
النقض باللزومات فان العلية من قبيل التصديقات  
فلا توجد في المعارف وكيف يتصور العلية بينهما  
مع انها متحرران بالذات والشيء لا يكون علة لنفسه  
ورده

ورده الانتاذ المحقق بانه لا معنى للعلية ههنا الا السببية  
وقد عرفوا المعارف بما يكون تصور سببا لاكتساب  
تصور الشيء وانكاره وجوده السببية فيها انكار اكتسابها  
كما هو مذهب الامام واما الاتحاد بالذات فلا يمنع  
في السببية مع وجود التفاتين الاعتباري من هذا  
ظهور ان بيان ذلك القائل عدم كون اللزومات عللا  
للوازمها بان العلة المفيدة للحكم ولا حكم في اللوازم  
ليس شيئا على انه لا يجزى في القضية المستلزمة لعكسها  
وعكس بعضها انتهى اقول قد عرفت ان القضية المستلزمة  
لعكسها وعكس بعضها السببية لا يرد النقض بها فلا وجه  
للعلاوة والصواب ان يقال على انه لا يجزى في النتيجة المستلزمة  
عليها العلم بالمقدمات وفي القضيتين المستلزمين  
عليها العلم بأحد <sup>وح</sup> ليس مستعللا للوازمها  
قال الانتاذ المحقق روح الله روجه فان تصور اللازم  
لا يحصل من تصور اللزوم الا بركاب من لم يحصل عنه  
تصور اللازم قبل تصور اللزوم لم يتصور ذلك عند  
تصور اللزوم ويرد عليه ان كلمة من مذنونة في التعريف  
البين بالمعنى الاخص حيث عرفت قوا بانه الذكر يلزم من تصور  
اللزوم وتصور اللازم فاما ان لا يدل على العلية واما  
ان يلزم العلية من اللوازم وما ذكره بعض الفضلاء  
في توجيه الكلام من ان المعلول على العلة تأخر زمانيا  
لا زمانيا فكلتا مقدماته خالفه لما ذكره جوابه من  
ان تأخر المعلول عن العلة قد يكون ذاتيا وقد يكون  
زمانيا وان تصور اللازم متأخر عن زمان تصور  
اللزوم انتهى فلهذا بحث ذكره القائل كمال  
الدين في حاشيته على الجناح وهو اننا اذا راينا شخصا



السواد ذاك شكل محض فانما حكم اولاً بوجود سواده و  
 ثم حكم ثانياً بوجوده وكذا اذا ركبنا انساناً يقاوم  
 الاسد فانما حكم اولاً بمقاومة الاسد ثم حكم بشيء عنه و  
 وامثال ذلك لا نفكر ولا نحصى ولا شك ان العلم بالقضية  
 الثانية في الصورة المذكورة كان حاصله من العلم بالقضية  
 الاولى فلا يخرج امثال ذلك من التعريف الا بان يعتبر  
 قبل النظر فيه ودفعه المحقق السالكون بان العلم في الصورة  
 المذكورة ليس حاصله من العلم بالقضية الاولى فقط بل  
 بانضمام قضية اخرى هو كل اسود موجود و  
 وكل من يقاوم الاسد فهو شجاع حتى انه لو فرض عدم  
 العلم به لم يحصل العلم بتلك القضية اصلاً فان كان  
 بطريق الحدس فهو داخل في السؤال بل كلياته وان كان  
 بطريق النظر فهو من افراد الدليل فعدم خروجها  
 من محل نظر المبادى من لزوم شيء علمه متلفة  
 للشيء الاول كذا في حاشيته على شرح التهذيب وقال  
 المدقق الحنالي والمراد بلزومه من اخر كونه ناشئاً  
 فيه كما هو مقتضى كلمة من فانه فرق بين اللازم للشيء  
 واللازم من الشيء والمقام الذي هو مقام التعريف  
 للدليل الذي قد اشتبه كونه من النظريات قرينة  
 واضحة لتخصيص اللزوم بالنظر بقرينة شهن كونه  
 الدليل من النظريات فلا يرد بالمزومات نقضاً على التعريف  
 بحسب الظاهر اللزوم في الجملة وهو اللزوم الجزئي  
 لا الدائمي الا ان كل من ذلك تكلف ونفسه فلا  
 يتدفع النقص بالادلة الغير البينة الا بتأويلها  
 وبالدليل الفاسد الصورة عن التعريف بحسب الظاهر فيكون  
 التعريف الاول اولى من المشهور يرد ايضا على التعريف

المشهور

المشهور ظاهر القول قد سبق منه ان كونه من اللزوم  
 النظري وكون كلمة من الدالة على العلوية ظاهرة فلا  
 وجه للايراد ظاهر ايراد حول الامور الثلاثة في التعريف  
 المشهور ويمكن ان يقال هذا الايراد بناء على زعم  
 الشرفا نه لم يحل اللزوم على النظري ولا كلمة من  
 على العلوية فيكون هذه الايرادات تعريضا عليه بان  
 الانتفاض بحسب الظاهر على ما زعمه ليس بخمار فيما  
 ذكره بل يرد ظاهر انه يرد على هذه المنهيات ويمكن  
 ان يجاب بان اللازم في المنهيات هو الالتفات  
 لا العلم فلا تدخل في التعريف الا ان يحل العلم على خلاف  
 الظاهر الان يقال السؤال بها بناء على اعتراف الشرفا بالمزومات  
 اذ اللازم فيها ايضا هو الالتفات لا العلم كذا قال المحقق  
 المحقق رحمه الله مطلقا عسواء كانت على التصور البدني  
 او التصديق البدني وكذا المقدمات التي يستلزم  
 المطب بطريق الحدس وهو ان يجد الباري مرتبة في الذهن  
 فتنتقل منه الى الملامح انها ليست بدليل لانه مختص  
 كما يقع فيه الحركات اعني الحركة من الملامح الى المبادى  
 الغير المرتبة ثم منها مرتبة الى الملامح بان نور القمر  
 مستفاد من الشمس فانه تنتقل اليها سرعيا بلا حركة  
 بان يخرج في ذهنك ان نور القمر يختلف تشكلا به  
 قربه من الشمس ويجعل منها وكل ما كان كذلك  
 كان نور مستفادا من الشمس مرتبة وكذلك  
 المقدمات الضمنية لقضايا قياساتها معها كقولنا  
 الاربعه زوج فانه متضمن بقولنا لانها متضمنة  
 بمساو بين وكل متقسم بمساو بين زوج وانا  
 القضية حاضرتان في الذهن مرتبتان حاصلتان  
 بلا حركة وفكر عند تصور طرفي قولنا الاربعه زوج

فخلا



فليس هاتان المقدمتان دليلان مع ان التعريف يصدق عليهما  
 فلا يكون دليلا ويرد علي هذين النقيضين ما يرتقلبه  
 نقله من الاستاذ المحقق روح الله روحه وان لم تكن  
 معلومة لجواز ان يكون النتيجة معلومة بدليل  
 اخر قال الاستاذ المحقق روح الله روحه وان لم تكن  
 معلومة لجواز ان يكون النتيجة معلومة بدليل  
 اخر قال بدليل اخر قال معلومة بالفعل فان الجواز  
 يناقض الاستلزام اذ معناه امتناع الانتفاء وهذا  
 الايراد لا يرد على التعريف الاول لعدم اخذ الاستلزام  
 فيه بخلاف الايراد بما سبقه دليله بالفعل فانه  
 مشترك بينهما كما سيجي انتهى الا ان يحمل  
 العلم بشيء اخر على الالتفات اليه قال الاستاذ المحقق  
 روح الله قوله وايضا يخرج عطف قوله يدخل فيكون  
 الخروج ايضا بناء على الظاهر الاحتشاء ليس على ما ينبغي  
 انتهى واقول يمكن ان يقال استثناء لا يبق لو كان اس  
 استثناء من قوله لا يستلزم شيء منها العلم  
 بالنتيجة وحاصل المعنى ح الا ان يحمل العلم بشيء  
 اخر على الالتفات فيستلزم كل من الادلة الا  
 الالتفات بالنتيجة فتأمل ولا يمكن ان يجاب  
 عن اصل الايراد بان العلم بالدليل يستلزم العلم بالنتيجة  
 بالنتيجة وكونها معلومة بدليل اخر لا يناقض  
 الاستلزام لان العلمين الى اصلين بالدليلين  
 متغايرين شخصا ووضعا ولا بان الاعتبار  
 في الدليل لزوم العلم بشيء اخر من العلم به بالنظر  
 الى ذات الدليل ولا يناقض عدم لزوم العلم نظر الى ملا  
 لزوم العلم به من دليل اخر ولا بان يتدعي اليه  
 حصول العلم به بدليل اخر غاية ما في الباب انه يلزم  
 محذور

محذور تحصيل الحاصل وتأثيره في عدم اجتماع الدليلين  
 على مطلوب واحد لا في عدم حصول العلم به منهما  
 وكيف يتصور عدم استلزام العلم بالدليل للعلم بالنتيجة  
 في صورة العلم به بدليل اخر مع ان لازم الطائفة لا  
 لا ينفك عنهما كما قال المولى شيخ الاسلام وفيه  
 بحث من جملة اما اولاد فان حصول العلمين اليقينيين  
 المتغايرين شخصا ووضعا فان العلم بان الله  
 تعالى واحد مثله هو الصورة القائمة بالنفس الناطقة  
 وهي واحدة بالشخص لا يتغير ولو فرض حصولها بالف  
 دليل فح لو قيل ان دليله من الادلة مستلزم للعلم  
 بالنتيجة يقال انه يجوز ان يحصل بغير هذا الدليل  
 وكذا يقال فيه ايضا وهلم جرا فلا يصدق التعريف على شيء  
 من الادلة البينة الانتاج واما ثانيا فان ذات  
 الدليل انما يستلزم العلم به العلم بشيء اخر اذ لم يمكن  
 حصول العلم من دليل اخر وظاهره ان يمكن واما ثالثا  
 فلو ان الكلام في الاستلزام لا في الحصول فكون  
 الاستلزام لازما طائفة الدليل انما يدعي اذا  
 سلم اتصاف افراده به وبغوا وان المشتقة بل  
 يناقضه الجواز المذكور ثم قال على كل تقدير لا يوجب  
 لا إطلاق قول المحقق ان لا تراعى لاحد في ان  
 علم النتيجة بالدليل اذا كان دون مرتبة اليقين  
 يمكن استلزام دليل اخر للعلم بالنتيجة المعلومة  
 اولاد دليل ظني واقول يرد ما مر من جواز حصول  
 اليقين بدليل اخر متغاير للاول المفيد لليقين  
 هذا و قد هذا الجواب بانه قد يكون بعض النتائج  
 ملتفتا اليه عن الالتفات الى الدليل فلا  
 يتحقق لزوم العلم في الالتفات بغيره والا



لزم الالتفات الى الملتفت وفيه ان لا يخفى امكان الالتفات  
الى النتيجة معلومة قبل ذلك الدليل لجواز ان يعلم شيء  
واحد بوجوه متعددة متعاقبة على ما لا يخفى فلا اشكال  
بصرف على المركب من القضيتين الى اخره قال المصنف  
الحقوقي روح الله رحمه الله سواء كانت لازمتين للكسب  
اولم يكن كما اذا كان اللازم في كل منهما حالة اجمالية  
بسيطة اذا فصلت حصلت تلك القضية فان قيل  
المبادر من التعريف ان يكون التأدي موقوفا على المركب  
الذكور قلنا فلا يصرف على شيء من الدليل ما ان التأدي  
لا يتوقف على دليل بعينه في بعض النسخ لا في الحال  
ولا في المال ما الاول فلان الدليل في الحال هو مجموع  
المركب من المقدمات الثلاث لا من قضيتين فقط واما  
الثاني فلانه لا يلزم قولنا كل انسان جوهر عند التحليل  
نتيجة لقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم  
ولا لقولنا كل حيوان جسم وكل جسم جوهر والمراد  
من المال التحليل وليس المراد منه الرد الى الشكل الاول  
كما قال بعض العلماء ونحوه الاخر فلان المركب من قضيتين  
في هذا القياس المركب على صورة الشكل الاول فكيف يتصور  
رده الى الشكل الاول ولا يصرف على القياسات  
الشعرية وذكر بعضهم انه لا يصرف على القياسات  
الخطابية وفساده بين ولا يرد شيء من ذلك  
على التعريف المشهور قد عرفت وورد الاقيسة الشعرية  
عليه ظاهر الا ان يقال المراد في اعتقاد الشارح  
غير ظاهر فان المبادر من العلم بشيء اخر ومن  
ومن التأدي الى مجهول نظري هو العلم بزمانه والتأدي  
اليه لا الى وجهه وكون اطلاق الدليل عليه على سبيل  
التشبيه غير ظاهر الى هذا المقام كنت نقلت ما  
كُتبت

ما كُتبت فيه الى قول المحشي الفاضل الظاهر انه معارضة  
للدليل عند بيان قول الشارح فان قيل السند على ما  
تقدم في بيان قول المصنف لا يرفع السند الا اذا  
كان مساويا ولم يتفق نقلها الى البياض فضاء اكثر  
ويكون مضمي خمسة وعشرين سنة بذا ان يقر الشرح  
مع الحاشية الفتحية على الولد لا غير سماء الفهم  
والزكاء مع بعض الاذكاء من الانحوان النجباء  
ان ابيض ما بقي منها مع بعض تغير واحترار مثل ما ضاع  
او احسنه فاقول مستعينا بالله بعد التسمية والحمد لله  
والتصليمة يحتمل ان يكون المراد بالمنع ههنا معناه  
الحقيقي اي يحتمل ان يكون مراد المصنف بالمنع المذكور ضمنا  
في قوله ولا يمنع النقل اه معناه الحقيقي مفضلا اي طلب  
الدليل على مقدمة الدليل فيكون المعنى ولا يطلب الدليل  
على مقدمة الدليل في النقل والمرعى وجهها من الوجوه  
الا يطلب الدليل على مقدمة فيهما مجازا وح  
يكون المجاز في قوله لا مجازا عبارة عن المجاز في النسبة  
اعني نسبة المنع الى النقل والمرعى ان المعنى لا ينسب  
طلب الدليل على مقدمة النقل والمرعى الا ينسب مجازا  
باعتبار متعلقه الى مقدمة دليلهما فان كل منهما  
دليل حقيقي وان لم يكن للنقل بحسب الظاهر غالبا معناه  
ان دليله هم اي مقدمة دليل كل من النقل والمرعى هم  
هذا انما يصح بعد التصحيح في النقل واقامة الدليل في المرعى  
واقامة دليلهما فلا لاغتراب مقدمة الدليل حينئذ الا ان  
يراد نسبة الى مقدمة الدليل المقدر وفيه من البعد  
ما لا يخفى ولذا حصر بعضهم المنع عليهما قبل اقامة  
الدليل في المجاز في الطرف وان كان محالفا لما يستفاد  
من النسخة الاخرى للمحشي وكذا يحتمل ان يراد



من المنع نسبة معناه الحقيقي وح يكون المعنى ولا ينسب  
 المعنى الحقيقي للفظ المنع الى النقل والمدعى الا ينسب اليهما  
 مجازا والفرق بين هذين الاحتمالين الاول هو وجوه اما  
 اولها بيان كلام المص على الاول حقيقة وعلى الثاني مجاز  
 من قبيل ذكر الملزوم واردة اللازم فان المنع يلزم  
 نسبة معناه الحقيقي الى المنوع واما ثانيا فلان  
 المنع على الاول نسبة المنع الى النقل والمدعى وعلى الثاني  
 مجاز من قبيل ذكر الملزوم واردة اللازم فان المنع  
 يلزم نسبة معناه الحقيقي الى المنوع واما ثانيا فلان  
 المنع على الاول نسبة المنع الى النقل والمدعى وعلى الثاني  
 كون نسبة متعلقاتها واما ثالثا فبان نسبة المنع  
 على الاول معنى حصر في غير مستغن بالمفهومية وعلى الثاني  
 معنى اسمي متقفل بالمفهومية وانما المعنى الحصري نسبة  
 اخرى قاعة بها واما رابعا فبان التلبس المذكور على الاول  
 مصرح به بلفظ موضوع له هو لفظ المنع وعلى الثاني  
 معتبر عنه بمفهوم صادر في عليه هو مفهوم معناه  
 الحقيقي كذا افاد الاستاذ روح الله رحمه قال شيخ الاسلام  
 حالهما واحد وبعض العلماء المأل واحد اقول ليس  
 كذلك لما سبق وعلى هذا الاحتمال يكون معنى قولك  
 هذا النقل مما هو هذا المدعى ان مقدمة دليلهما مع  
 وما حقون شيخ الاسلام من كون المجاز في المقرد  
 على هذا الاحتمال بان يكون المعنى ولا ينسب المعنى  
 الحقيقي اليهما الاحتمال كون المعنى الحقيقي مجازا ففاسد  
 اذ المعنى الحقيقي لا يكون مجازا ويجوز ان يكون المراد  
 بالمنع استعمال لفظ المنع وهذا المعنى هو المراد على رأي  
 عصام الدين قال في شرحه المراد ولا يستعمل الالفاظ  
 المستعملة في المنع للنقل والمدعى الاجازا فمعنى قولك هذا

النقل

هذا النقل اه متفرع على قوله وح يكون المجاز معنى المجاز  
 في الطرف عن لفظ المنع لا اليه والى الاحتمال الثاني كما  
 توهمه بعض العلماء فانه باطل قطعاً والظن من كلام الشافعي  
 فيما بعد حيث قال وايضا لا يدل على ان معناه المجازي  
 ماهواه مع ان المعنى الاول اظهر لانه هو المعنى الحقيقي  
 لقوله ولا يمنع لانه حمل على الشارح فانه مجاز من  
 قبيل ذكر الملزوم واردة اللازم فانه اذا لم يطلب  
 الدليل على مقدمة الدليل في النقل والمدعى الاجازا يلزم  
 ان لا يستعمل لفظ المنع فيهما الاجازا وانما لم يقل مع  
 ان المعنى الاول والثاني اظهر لان الثاني ليس باظهر  
 لانه مجاز كالثالث لان منع النقل باعتبار دليله  
 ليس على ما ينبغي لوجهه على الاول كما كان معنى قولنا هذا  
 النقل مما ان دليله مع ومنع النقل باعتبار دليله مع  
 ليس على ما ينبغي لان اثبات النقل يكون بالتصريح  
 كما قال السيد السفل قدس سره في القينهاات يندفع  
 المنع المتوجه على النقل بسهولة ويثبت بعضهم بقوله  
 فانه لا يحتاج الى اثبات القضية المنوعة بدليل بل يكفي  
 فيه تصحيح النقل ولا دليل فيه بحسب الظاهر والباقي  
 قال شيخنا بحسب الظاهر لان في تصحيح النقل دليل بحسب الحقيقة  
 فانك اذا قلت قال الاستاذ واثبت الحق الا سقراني  
 التمتع تكلم بكلام اري فيطلب منك التصحيح فحضر  
 المقاصد فكانك قلت لان هذا الكلام موجود في المقاصد  
 وكل ما هو موجود فيه فهو قول الاستاذ وانما قال غالبا  
 لانك اذا قلت الكلام المذكور فيطلب منك التصحيح فلك  
 ان تقول لانه مسطور في المقاصد وكل مسطور في المقاصد  
 فهو قول الاستاذ كذا قال بعض العلماء وفي كلام المحشي  
 الفاصل نوع من الى شمس الدين محمد السمرقندي

صد



حيث قال لا يتوجه على الناقل منع لانه طلب الدليل وكل من  
لم يكن عليه دليل لم يطلب عنه دليل على ما نقل عنه عبد  
الصمد بن عبد الله الحسيني الطالشي في شرح التبيينات  
ورد عليه بقوله وفيه بحث وهو انه لو كان كذلك  
لكان ينبغي ان لا يستعمل فيه لفظ المنع بل مثل المطالبة  
والموافقة وايضا لا يخفى ان تصحيح النقل ليس بدليل كيف  
وهو مثبت لصحة النقل اي ما ادعاه من قوله قال  
الشافعي رحمه الله كذا مثله وايضا تعريف الدليل بصرف  
على تصحيح النقل لانه يلزم من العلم به العلم بصحة النقل  
التي هي المراد انتهى انتهى واليه ذهب شارح الاداب  
المسعودي ولهذا قال واما ما يقال المنع طلب الدليل  
وتصحيح النقل ليس بدليل عليه فمحل تأمل وقال في هامشه  
والناقل مدعى تصحيح النقل وتصحيح النقل هو الدليل على تلك  
الصحة انتهى على ان انطباق الدليل المذكور على المعنى  
الاول ظاهر بطلان لانه يكون معنى قوله ولا يمنع  
النقل والمدعى الاجاز اذا المنع هو طلب الدليل على مقدّم  
الدليل ولا يطلب الدليل على مقدّم الدليل في النقل والاجاز  
والمدعى الاجاز اذا المنع اي طلب الدليل على مقدّمه لانه  
هو المراد من المنع في قوله ولا يمنع ولا يخفى ظهور  
بطلان انطباق الدليل على المعنى الاول ولذا قال المحقق  
عصام الدين في حاشيته شرحه في قوله ولا يمنع النقل  
والمدعى الاجاز اركاكة لان الاستفادة منه انه لا يطلب  
الدليل على مقدّم الدليل في النقل والمدعى الاجاز ولا يحصل  
له قال شيخ الاسلام فيه ان كون الا مركزا لك حال  
التفصيل لا يقتضي كونه كذلك حال الاجمال فانه لا يور  
محذور في تغليب نفي معنى المنع على طريق الاجمال بالدليل  
المذكور اجماعا ذلك النفي الى نسبة المنع الى النقل والمدعى

كما تقتضيه

كما تقتضيه النسبة الواقعة في الكلام انتهى فنأش  
من عدم فهم مراد المتن الفضل في قوله ويحتمل ان يكون  
المراد بالمنع هنا معناه الحقيقي فانه اذا كان المراد به معناه  
الحقيقي يكون بالقدر ومعنى قوله ولا يمنع ولا يطلب الدليل  
على مقدّم الدليل لا يخفى ظهور بطلان انطباق الدليل  
على هذا المعنى ولا يمكن ان يكون المراد هو الاجمال الى  
لا يثبت المدعى المعنى الحقيقي حتى لا يركب محذور في تغليب  
نفي معنى المنع على طريق الاجمال بالدليل المذكور ولذا  
لم يكن انطباق الدليل على الاحتمال الثاني ظاهر البطلان  
بل الدليل ظاهر الانطباق على المدعى لواء يده هذا  
الاحتمال الثاني ولذا اخذ هذا الاحتمال في نسخة الا  
دون الاحتمال الاول واما ما قال الاستاذ روح  
الله دوحه من انظار وجه الحكم بظهور البطلان بعد  
شاع التنبيه بالحكم على المحذور فمبنى على الغفلة من  
من كون المراد مفصل الحد والتنبيه بالحكم على الحد باطل  
وجعل المجاز اعم من ان يكون في النسبة او  
في الطرف بان يحمل قوله ولا يمنع على معنى لا يستعمل لفظ  
المنع في النقل والمدعى الاجاز اما في النسبة او  
في الطرف فيحتمل ان يحمله الشارح على هذا المعنى قوله فيما  
سباني وايضا لا يدركه لاجل الشوق الثاني من هذا المعنى  
ولهذا قال فيما سبق والظاهر من كلام الشارح فيما بعد  
اه ولم يقل والشارح حمل عبارة المصنف فيما بعد على المعنى  
الاخير فكان اولى التسهيل القميين قال بعض  
العلماء هذا وان كان شاملا لكن ظهور بطلان الانطباق  
بين اقول هذا ناش من عدم الفهم بمعنى هذا الحمل  
فانه لم يلاحظ على هذا الحمل من لفظ المنع مفصل  
طلب الدليل على مقدّمه حتى يلزم ان يكون انطباق الدليل

ن  
خري

ق



على المدعى المذكور ظاهر البطلان في بعض النسخ فيه  
مسألة لأن المعنى الحقيقي وهو طلب الدليل على مقدرة  
الدليل كما مر غير مراد لظهور بطلان انطباق الدليل  
المذكور على هذا المعنى الاحمال كونه مجازا لا يستعمل  
لفظ المنع منسوب الى النقل والمدعى الا يستعمل هذا اللفظ  
منسوب اليهما حال كون لفظ المنع مجازا فيكون  
المجاز في الطرف فقط لا فيه ولا في النسبة كما توهم  
بعض الناس ويحتمل ان يراده اي يحتمل ان يراد لا  
لا ينسب مفهوم المنع الى النقل والمدعى لا ينسب هذا  
المفهوم اليهما مجازا فيكون المعنى في النسبة فقط  
لا فيها وفي الطرف والخلاف كما زعم بعض الناس  
يتعين المجاز في لفظ المنع وح وان كان يستقيم  
المصير على المعنى الاول فقط بالنسبة الى النقل لكنه لا  
يستقيم عليه وعلى الثاني ايضا بالنسبة الى المدعى كما  
سيجيء وفيه ان هذا التعيين مناف لما يجوز في النسخ  
الاولى من ان المنع ينسب الى النقل مجازا باعتبار  
دليله ولا يتعين شيء من المجازات فلا يفتح حصر  
المجاز في الطرف على ما هو مقتضى المعنى الاول وحصر المجاز  
في النسبة على ما هو مقتضى المعنى الثاني بالنظر الى المدعى  
هذا اذا كان اه اى عدم تعيين شيء من المجازات  
اذا كان القول قبل اقامة الدليل على المدعى وفيه انه جعل  
اقامة الدليل ليس الدليل بوجوده فلا يكون هذا المدعى  
هو عا حمله للمجاز في النسبة والمجاز في الحرف اللهم  
الا ان يعتبر الدليل المقتضى كما مر الا باعتبار النقل  
بالمعنى الحاصل بالمصدر فيكون كلام المص لا يمنع  
النقل المجازا باعتبار النقل فيكون مجازا على المجاز  
وهذا وان كان جائزا لكنه خلاف الظاهر ولهذا قال  
اولا

اولا ثم الظان المراد الى آخره ولم يقل والحق وما يؤدك  
مؤداه قال شيخ الاسلام في التفرع فلو اراد المنقول  
دون النقل لما كان لقول المص لا مجازا وجهه كونه  
واستحسنه بعض الناس فليس بشيء لانه لو اراد  
المنقول لما كان له وجه بان يكون معنى كلام المص  
كما قلنا على انه ليس بقرينة على مراد المدعى لانه لو  
لم يكن لقول المص المجازا وجه لم يكن لقول المدعى  
الفاضل ثم الظاهر وجه بل الحق ان يقول ثم الحق  
كما حققه الشارح ههنا حيث قال ههنا  
فلا يتعلق به المؤاخزة اذ المؤاخزة شاملة بالمنع الحقيقي  
والمجازي وبهذا ما اورد بعض الناس من ان في دلالة  
هذا التحقيق على ما ادعاه المحشي نظر اذ لا تعرض فيه لعدم  
تعلق المؤاخزة بالمنع بالمنقول مجازا انتهى نعم يرد عليه  
انه لم يحقق الشارح ههنا تعلق المؤاخزة بالمنع  
الى المنقول باعتبار النقل بالمعنى الحاصل بالمصدر الا ان  
يقال مرجع الضمير هو ما قيل الاحتشاء لا هو مع الا  
فعلى هذا جعل النقل بمعنى المنقول كما اختار في الحاشية  
ليس على ما ينبغي قرينة ابو الصفاء هذا الجعل مع انه  
خلاف ما يقتضيه سابق كلامه بان النقل يجوز ان  
يمنع بخلاف المنقول كما مر به الشارح لا وادار  
حيث قال فظهر من هذا التحقيق الذي ذكرناه انه  
قل يتوجه المنع والمطالبة على التفرع والنقل وان  
لم يتوجه على الاحكام المنقولة مادام المناقلا قلا  
ثم رد عليه بانه انما يفتح لو لم يكن المنع بالمعنى الذي  
ذكره المص واما اذا كان المنع ما ذكره منع النقل  
ايضالا يمكن كما لا يمكن منع المنقول فلا حاجة في تفسير  
النقل بالمنقول انتهى فالاستاذ رحمه الله وحله



وبذلك كما يدل عليه بيان الشارح وصرح به في الحاشية  
ثم إن جعل عني المنقول يستلزم كون الجاء في النسبة  
فيخالف ما هو الظاهر



١٠٢  
د. ق. ١٠٢











